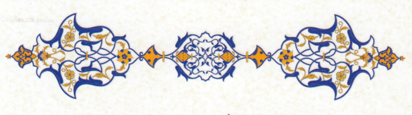


الأسلوب الأمثل لمعرفة الأحاديث المعتبرة في بحار الأنوار



على ضوء آراء آية الله محمّد آصف محسني

سيد أحمد حسيني حنيف - علي توسلي


بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله عليك يا ولي العصر أدركنا

اعتبار الحدیث ۳

نشر معارف اهل بیت علیهم‌السلام ۴۶

سرشناسه	محسنی، محمدآصف، ۱۳۱۴ -
عنوان قراردادی	بحارالانوار .برگزیده. شرح
عنوان و نام پدیدآور	الاسلوب الامثل لمعرفة الاحادیث المعتبرة فی بحارالانوار علی ضوء آراء آیةالله محمدآصف محسنی/ سیداحمد حسینی‌حنیف، علی توسلی؛ [برای] پژوهشکده معارف اهل‌بیت علیهم‌السلام.
مشخصات نشر	قم: نشر معارف اهل بیت الطاهرین علیهم‌السلام، ۱۴۰۰.
مشخصات ظاهری	[۱۶۷]ص.
فروست	نشر معارف اهل بیت علیهم‌السلام؛ ۴۶ .اعتبارالحدیث؛ ۳.
شابک	۹۷۸-۶۲۲-۵۶۶۳-۰۰-۸
وضعیت فهرست نویسی	فیپا
یادداشت	عربی.
یادداشت	کتابنامه : ص. [۱۶۷] ؛ همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع	مجلسی، محمد باقربن محمد تقی، ۱۰۳۷ - ۱۱۱۱ق. بحارالانوار-- نقد و تفسیر
موضوع	احادیث شیعه -- قرن ۱۱ -- نقد و تفسیر Hadith (Shiites) -- Texts -- 17th century -- Criticism, interpretation, etc.
شناسه افزوده	حسینی حنیف، سیداحمد، ۱۳۵۵ -
شناسه افزوده	توسلی، علی، ۱۳۵۰ -
شناسه افزوده	مجلسی، محمد باقربن محمد تقی، ۱۰۳۷ - ۱۱۱۱ق.
شناسه افزوده	پژوهشکده معارف اهل بیت علیهم‌السلام
رده بندی کنگره	BP۱۳۵
رده بندی دیویی	۲۹۷/۲۱۲
شماره کتابشناسی ملی	۸۶۵۷۸۵۰



الأسلوب الأمثل لمعرفة الأحاديث المعتبرة في بحار الأنوار

على ضوء آراء آية الله محمّد آصف محسني



سید احمد حسینی حنیف

علی توسلی

پژوهشکده معارف اهل بیت علیهم‌السلام

۱۴۰۰



الأسلوب الأمثل لمعرفة الأحاديث المعتبرة في بحار الأنوار

على ضوء آراء آية الله محمّد آصف محسني

سید احمد حسینی حنیف
علی توسلی

پژوهشکده معارف اهل‌بیت علیهم‌السلام

ناشران: نشر معارف اهل بیت الطاهرین علیهم‌السلام / چاپ: اشراق / نوبت چاپ: اول، ۱۴۰۰ش / شمارگان: ۵۰۰ نسخه

پژوهشکده معارف اهل‌بیت علیهم‌السلام
قم، صفائیه، کوچه ۲۱، کوچه ۳، پلاک ۵۰
کد پستی: ۳۷۱۳۷۷۴۵۱۱۷ تلفن ۳۳۵۵۳۶۵۸-۰۲۵

مرکز پخش

قم، خیابان معلم، مجتمع ناشران، طبقه همکف، پلاک ۱۱، تلفن: ۳۷۸۴۲۴۴۳-۰۲۵

الفهرس

الفصل الثالثة / ٥٣

الفصل الرابعة / ٥٩

الفصل الخامسة /١٤٥

كلمة المعهد

يعتقد الشيعة بحقّ أنّ النبيّ ﷺ والأئمة الأطهار عليهم السلام من بعده، هم القناة التي اعتمدها الله لهداية البشرية إلى السعادة الحقيقية والتي هي الغاية من الخلق. ولا يمكن نيل أو إدراك الحقائق المتعالية من باب آخر غير أبوابهم. فهم الذين اصطفاهم الله بالعلم والعصمة، وهم الذين بيّنوا للإنسانية عبر الزمان الحسَن من القبيح، وهم الذين أخذوا ويأخذون بيد هذه الإنسانية صوب الحياة العقلانية التي يرضاها الله تعالى. وهؤلاء العظماء هم الذين كشفوا عن العقل الإنسانيّ حجابه، وهدوا الإنسان إلى التوحيد الحقيقيّ، والأخلاق الفطريّة والسعادة الأبدية. ولا شكّ في أننا لو حُرِمنا من نعمة وجودهم لما بقي من الشريعة والمعرفة الإلهية للمسلمين شيء، ولَحلَّ محلَّ تعاليم الله تعالى تعاليم غيره وقُدِّم غير الإسلام باسم الإسلام برنامجَ هدايةٍ سماويةٍ.

ومن الواضح أن إرشادات السادة المعصومين عليهم السلام بقولهم وسلوكهم في عصر الحضور لم يكن ليصل إلى جميع الموالين مباشرة. فاتّساع رقعة الجغرافيا التي كان التشيّع منتشرًا فيها، وعدم توفّر وسائل التواصل في تلك الأيام، والأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية، كانت موانع تحول دون وصول المعارف والحقائق التي بيّنوها لشيعتهم إلى المحبّين والموالين دون واسطة.

والوسيلة التي كانت متاحة لنقل المضامين والعلوم الصادرة عن أهل البيت عليهم السلام هي: «النقل الشفهي من صدر إلى صدر مع سلسلة الأسناد»، أو «النقل الكتبي بالأساليب المتنوعة التي كانت متاحة». وهذا الأسلوب الأخير كان وما زال معتمدًا على الرغم من طروء بعض التعديلات عليه مع تطوّر صنعة الطباعة. ولا بد من الاعتراف والإشارة إلى أنّ هذا الأسلوب ابتُلِي ببعض الآفات التي أضرّت به، ومن ذلك: التصحيف، والتحريف، والجعل، وعدم الفهم الدقيق الذي قد يُبتلى به بعض الناقلين والرواة.

وقد لفت المعصومون عليهم السلام إلى مناهج وأساليب تضمن صحة الفهم والنقل إلى درجة مّا. ومن ذلك أنّهم نصحوا شيعتهم بالابتعاد عن الأفراد والأساليب الموجبة للإخلال. وباتّباع الأصحاب توصيات المعصومين عليهم السلام وسعيهم الجادّ لحفظ حقائق معارف الدين والمذهب، بقي التراث الحديثيّ الشيعي مصونًا إلى حدٍّ كبيرٍ من آفة التحريف والوضع.

الحديث والتراث الحديثي الشيعي، هو في الحقيقة المهد الأصيل لانتقال المعارف الهدائية لأهل البيت عليهم السلام. ومنذ نشأته الأولى واجه أسئلة وتحدّيات منها السؤال عن الأسلوب الأمثل لفهمه بطريقة عقلانية وعقلائية، ومنها السؤال حول الاطمئنان إلى أصالته واعتباره. وقد عمل علماء الشيعة عبر التاريخ على حفظ هذا التراث وحمايته وتنزيهه عما لحق به وصونه عن تلاعب أيدي الجهلة به. وحالفهم التوفيق في هذا السعي إلى حدٍّ كبيرٍ.

وعلى الرغم ممّا بُذل من جهد، ما زالت الحاجة قائمة إلى اعتماد القرائن المتنوّعة كمعيار لتقويم الحديث والحكم عليه بالاعتبار أو عدمه. والمرحوم آية الله آصف محسني على الرغم من عنايته الكبيرة بالسند واعتماده في توثيق الحديث على المعايير الرجالية؛ ولكنّه أيضًا يُلاحظ القرائن المتنوعة التي يمكن الاعتماد عليها لتأييد اعتبار الحديث. ويُلاحِظ المتابع لكتبه في «مشرعة البحار» وغيره اهتمامه بالتواتر الإجمالي والمعنوي وغيرهما من القرائن التي تسمح بالحكم على حديث بالاعتبار والوثاقة.

طُبِع عام ١٤٣٧ هـ.ق. كتابٌ بعنوان *«المعتبر من بحار الأنوار» وأشرف على إعداد الكتاب وإخراجه إلى حيّز الوجود الشيخ حيدر حب الله. وتقوم فكرة الكتاب على استخراج الصحيح من بحار الأنوار بالاعتماد على المعايير التي تبنّاها الشيخ محسني في كتابه المشرعة*. ويكفي مقدار قليل من الفحص والبحث ليكتشف المدقّق أنّ فكرة الكتاب ودعواه قد نُقِضت في أبواب شتّى ولم يُعمل بالخلفية المعيارية التي ذكرت في جميع الموارد والأبواب. وعلى الرغم من الوعد بإيراد جميع الروايات المعتبرة بحسب نظر المرحوم آصف محسني، فإنّ كثيرًا من مقبولاته من حيث تعدد الطرق والتواتر الإجمالي والمعنوي وغيرها من القرائن لم تدخل في كتاب المعتبر، واكتُفي باعتماد المعيار السنديّ. وثمة خلل في الكتاب في هذا المعيار أيضًا. ولا نغفل الإشارة إلى أنّ منهج المرحوم محسني أيضًا ترد عليه إشكالات وانتقادات، وعلى

الخصوص في ما يرتبط بتوثيق الروايات الكلامية ومباني علم الكلام؛ حيث إنّ معاييره قد لا تسمح بالحكم بالاعتبار والوثاقة على بعض الروايات مع أنّه يمكن توثيقها والحكم باعتبارها بأساليب اعتمدها محققون آخرون. وكتاب المعتبر أخطأ مصنّفه في تطبيق معايير الشيخ محسني أيضًا في هذا المجال العلميّ، ووقع في اشتباهات كبيرة عدّة.

وقد أعلن المرحوم الشيخ محسني عدم اطلاعه على كتاب المعتبر، وذلك في حوار أجري معه عام ١٣٩٧ هـ.ش.، وبيّن في هذا الحوار المباني والمعايير التي يعتمدها لتصحيح الحديث. وعلى خلاف ما أورده الشيخ حيدر حب الله أو نُقل عنه في الفضاء الافتراضي، بعد نشر كتاب «*روشهای تشخیص اعتبار احادیث بحار الانوار*»، فإنّ في كتاب مشرعة البحار للمرحوم محسني يتضمّن عددًا من الموارد التي يصرّح فيها بوضوح اعتماده على قرائن غير سندية لتصحيح الأحاديث.

والكتاب الذي نقدّمه بترجمته العربية إلى القارئ العربي بعنوان: «*الأسلوب الأمثل لمعرفة الأحاديث المعتبرة في «بحار الأنوار»*». يتضمّن مضافًا إلى آراء المرحوم محسني ونظريّاته في تصحيح الأحاديث، تطبيق هذه الآراء على كتاب المشرعة والمقارنة بين الكتابين. وقد عمل على إنتاج هذا الكتاب عددٌ من الفضلاء ومنهم اثنان من تلامذة وطلّاب المرحوم محسني هما، الشيخ حنيف والشيخ توسّلي. وقد طبعت النسخة الفارسية من الكتاب في حياة المرحوم وقبل انتقاله إلى جوار ربّه.

آمل أن يكون نشر الترجمة العربية مقدّمة مساعدة للعمل بالوعد الذي أطلقه الشيخ حب الله بإصلاح الأخطاء التي وقع فيها كتاب المعتبر، ليحقّق الكتاب الغاية من تصنيفه وهي جمع الأحاديث المعتبرة من بحار الأنوار وفق آراء وأنظار الشيخ محسني.

الأمل معقود على أن يكون هذا العمل مقبولًا عند الله تعالى، ومحلّ اهتمام وعناية من حضرة ولي العصر أرواحنا فداه. وأن يكون خطوة في تطوير الدراسات الحديثية عند الشيعة. ولسنا نشكّ في أنّ ملاحظات واقتراحات القرّاء الكرام سوف تساعد في تنقية أجواء الحوار العلميّ في حقل الحديث وتساعد على تطوير هذا الميدان العلمي في المستقبل.

في ختام هذه الكلمة الموجزة أعبّر عن تقديري للكاتب المحترم والمدير الفاضل في

فريق علم الحديث جناب حجة الإسلام والمسلمين وحيد عابد، وأتقدم بالشكر أيضًا لخبير الفريق الأستاذ حسين مبرهني، ولا أنسى التعبير عن تقديري لأتعاب الدكتور عبد الحميد أبطحي الذي تحمّل مشاقّ كثيرة في إنتاج هذا العمل العلميّ. وأختم بشكر جميع الذين كان لهم دورٌ في إنتاج هذه الكتاب ومن بينهم السيد هادي ناطقي الذي أعدّ النسخ الأولية للكتاب، والأستاذ مسعود أقوام كرباسي المدير التنفيذي في مؤسسة معارف أهل البيت عليهم السلام.

محمد تقي سبحاني

رئيس معهد معارف أهل البيت عليهم السلام

مقدّمة

سخّر آية الله الشيخ محمّد آصف محسني المولود في مدينة قندهار الأفغانية سنة ١٣١٤ هـ جانباً من مسيرته العلمية للبحث والتحقيق في علم الرجال والحديث. ودوّن في هذا المضمار كتاباً قيّماً تحت عنوان معجم *الأحاديث المعتبرة* خصّصه لجمع وتبويب الروايات ذات الأسانيد المعتبرة.

وفي مجال علم الرجال والبحوث المتعلّقة به دوّن كتاباً عنوانه *بحوث في علم الرجال*، حيث ذكر فيه القواعد الرجالية التي تبنّاها.

ومن جملة نشاطاته العلمية أنّه تطرّق إلى البحث والتحليل حول مدى اعتبار أسانيد روايات كتابي *بحار الأنوار* و *جامع أحاديث الشيعة*، وفي هذا السياق ألّف كتابي *مشرعة بحار الأنوار* و *الأحاديث المعتبرة في جامع أحاديث الشيعة*، حيث سلّط الضوء فيهما على أسانيد الكتابين المذكورين بأسلوبٍ تخصّصي. وضمّنهما كذلك مباحث حول مدى اعتبار الروايات من الناحية غير السنديّة. وحينما نمعن النظر فيهما يتّضح لنا أنّ الهدف من وراء تدوينهما ولا سيّما الأوّل منهما هو إرشاد القرّاء الكرام للاستفادة بشكلٍ أمثل من كتاب *بحار الأنوار*، وليس حذف عددٍ كبيرٍ من روايات هذا الكتاب الّذي يعتبر واحداً من أعظم الكتب الروائيّة الشيعيّة وأكثرها شمولاً كما جرى مؤخّرا في كتاب طُبع مؤخّراً تحت عنوان *المعتبر من بحار الأنوار* من قبل دار المحجّة البيضاء ضمن ثلاثة أجزاء.[1] وقد أثار هذا الكتاب دهشة الجميع وحيرتهم حيث تمّ حذف عددٍ كبيرٍ من روايات كتاب *بحار الأنوار* الموسوعةً الحديثيةً القيّمة، واختصرت

---

١ . تمّ إعداد وتنظيم هذا الكتاب تحت إشراف الشيخ حيدر حبّ الله ومسؤوليته، حيث ذكر بعض آرائه الاجتهادية في عددٍ من الهوامش رغم أنّه في ظاهر الحال حاول اجتناب ذلك بشكلٍ عام.
نستشفّ ممّا قاله آية الله محسني ضمن لقائنا معه أنّ هذا الكتاب لم يعكس وجهات نظره الخاصّة حول كتاب *بحار الأنوار* القيّم.

أجزاؤه الـ١١٠ إلى ثلاثة أجزاءٍ فقط. والأكثر إثارة للعجب من ذلك أنّ الأسلوب الّذي اعتُمد في هذا النتاج العقيم نُسب إلى وجهة نظر سماحة آية الله الشيخ محسني في كتاب *مشرعة بحار الأنوار*، لذلك أثار نشره بعض الاستفسارات والتساؤلات التي طرحت على سماحته.

بناءً على ما ذكر سوف نستعرض بين يدي القارئ الكريم ما دار في لقائنا مع سماحته.

أُشير في كتاب *المشرعة* إلى أنّ أحد أهداف العلّامة الجليل محمّد باقر المجلسي ﷺ من وراء تأليف كتاب *بحار الأنوار*، هو جمع رواياتٍ عديدةٍ في كلّ بابٍ وبيان التواتر المعنوي أو الإجماليّ أو الاطمئنان الشخصيّ المتحصّل منها. والتواتر من حيث إفادة العلم أعلى مرتبةً من حديثٍ واحدٍ أو عددٍ محدودٍ من الأحاديث معتبرة السند. وهو (أي التواتر) نقل أمرٍ حسّي بواسطة عددٍ كبيرٍ من الرواة -وإن كانوا ضعفاء أو مجهولين- بحيث لا يمكن تصوّر تواطؤهم على الكذب أو وجود دافع مشترك لديهم إليه، ولا يُحتمل كذلك وقوعهم في الخطأ.

والأخبار المتواترة تفيد العلم واليقين، وهو يغني عن البحث في السند، بخلاف أخبار الآحاد المعتبرة سندا؛ وذلك لأنّ الخبر المعتبر سنداً يفيد الظنّ في حال اكتمال الشرائط الأخرى، والروايات المتواترة تفيد العلم أو الاطمئنان وإن لم تروَ بسندٍ معتبرٍ.

ينقسم التواتر من حيث نوع المتواتر إلى ثلاثة أقسام:

١) التواتر اللفظي: وهو ما يكون المتواتر فيه لفظا مشتركاً بعينه، ومثال ذلك الحديث الثابت والقطعي الصدور: «من كنت مولاه فهذا عليٌّ مولاه».

قال آية الله محمّد آصف محسني حفظه الله في هذا الصدد:

> **حديث رسول الله ﷺ: «طلب العلم فريضةٌ على كلّ مسلمٍ» لم يروَ بسندٍ معتبرٍ، إلّا إنّ كثرة أسانيده تمنحنا يقيناً بكونه صادراً منه ﷺ.**

بعض كتّاب الحواشي على الصحاح الستّة قالوا: لا يوجد سندٌ معتبر لهذا الحديث. لكنّ وجود ثلاثين طريقاً له يعدّ كافياً في الاعتماد عليه؛ ولأجل هذا التعدّد في الطرق أكّد البعض على تواتره.[1]

---

١. راجع: *معجم الأحاديث المعتبرة*، ج ١، ص ٥١.

٢) التواتر المعنوي: وهو ما يكون المتواتر فيه مضمونا مشتركاً[١] مرويّا بألفاظٍ مختلفة، وذلك كتعدّد أخبار الحروب التي خاضها أمير المؤمنين عليه السلام والإجراءات العسكرية التي اتّخذها فيها، فهذه الأخبار وإن نقلت بألفاظ مختلفة ونقلت أحداثا متعدّدة غير إنّها تدلّ على مضمون ومعنى واحد وهو شجاعته عليه السلام.

هذا، وقد تحدّث آية الله محمّد آصف محسني حفظه الله عن الروايات الكثيرة التي ذكرت في كتاب *بحار الأنوار* حول شجاعة أمير المؤمنين عليه السلام ومواقفه الحازمة وبطولاته في الحروب،[٢] حيث قال:

> **نقلت الكثير من الروايات عن العامّة وغيرهم حول هذا الموضوع، وعلى الرغم من عدم اعتبار أسانيد بعضها، ولكن يتحصّل لدينا اطمئنان بمضامينها وصحّة صدورها إثر كثرتها وكون رواتها من أهل السنّة والجماعة؛ إذ ليس هناك أيّ دافعٍ لأهل السنّة والجماعة لوضع هكذا روايات.[٣]**

وقد تطرّق سماحته أيضا إلى الحديث عن الروايات التي نقلت معجزات الإمام جعفر الصادق عليه السلام في الكتاب نفسه، وبعد أن صرّح بضعف سند غالبيّتها، قال:

> **هذه الروايات الكثيرة إذا قسمناها أربعة أقسام نعلم إجمالا بصحّة بعض الروايات من**

---

١. سواء كان هذا المضمون المشترك مدلولا مطابقيا أو تضمنيا أو التزاميا، وربما خصّ التواتر المعنوي بالمدلول التضمني والالتزامي دون المطابقي وبهذا يدخل ما كان المتواتر فيه مدلولا مطابقيا في التواتر اللفظي، ويكون الاشتراك باللفظ أعلى مراتب التواتر اللفظي حينها.

٢. راجع: *بحار الأنوار*، ج ٤١، ص ٥٩.

٣. راجع: *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ١٢.

نقلت الكثير من الروايات بخصوص حضور الأئمة عليهم السلام عند الموت والدفن وعرض صحيفة الأعمال.

للاطلاع أكثر، راجع: *بحار الأنوار*، ج ٦، ص ١٧٣ والصفحات اللاحقة.

وقال سماحة آية الله آصف محسني في كتاب *مشرعة بحار الأنوار*: هناك ٥٦ خبراً في مختلف المصادر الروائية حول هذا الموضوع، ٢٠ روايةً منها تشير إلى أنّ المحتضر يرى بعض أهل البيت عليهم السلام، و ١٨ روايةً تشير إلى أنه يرى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، و ١٥ روايةً منها تشير إلى أنه يرى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وما إلى ذلك.

يرى سماحته أنّ أسانيد هذه الروايات وإن كانت ضعيفة، لكن من المستبعد أن تكون جميع هذه الأخبار كاذبةً، بل ليس من المستبعد أن يتحصّل اطمئنان بأصل مسألة رؤية المعصومين عليهم السلام [في المواقف الثلاثة]، وهذا الأمر تؤكّد عليه روايات أخرى (*مشرعة بحار الأنوار*، ج ١، ص ١٧١- ١٧٠).

كلّ قسم، إذ لا يحتمل كذب ستين رواية مثلا.[١]

كذلك قال سماحته إنّه من أصل ١٢٠ روايةً نقلت حول السيرة الحميدة للإمام السجّاد عليه السلام وأخلاقه الفاضلة،[٢] المعتبرة منها هي المصنّفة في الأرقام التالية فقط: ٦، ٤٠، ٤٤، ٥٩، ٦٥، ٧٤، ٧٥، ٩٠، ٩٢، ٩٥، ١٠٣، ١٠٩. لكنّه أكّد على كفاية المشتركات الموجودة بين الروايات الضعيفة في إثبات المضمون المتواتر، فقال:

والمشترك بين الروايات الكثيرة من الباب (التي لا مجال للتردّد في صحة بعضها) يثبت عنوان الباب.[٣]

إذن، عندما تبلغ الأخبار درجة التواتر المعنوي أيضا لا تبقى هناك حاجةٌ للبحث في أسانيدها؛ لأنّ التواتر يفيد العلم بصحّة مضمونها.

٣) التواتر الإجمالي: وأحد معانيه[٤] هو أن لا يوجد بين المدلولات الخبريّة مدلول مشترك يخبر الجميع عنه فضلا عن لفظ مشترك. وذلك كما لو أخذنا الجوامع الحديثية لأهل السنّة، فإنه يحصل العلم الإجمالي بصدور بعض الأحاديث المرويّة فيها عن صاحب الشريعة صلى الله عليه وآله وسلم.

الصنف الثاني من الأحاديث هو أقلّ مرتبةً من التواتر، لكنّه أعلى مرتبةً من الحديث المعتبر الواحد، مثل النصّ الّذي يروى بثلاثة أسانيد مختلفة لكنّها ضعيفة، ومثل الروايات الثمانية

---

١. راجع: *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ١٦٨.

٢. راجع: *بحار الأنوار*، ج ٤٧، ص ١٦ والصفحات اللاحقة.

٣. راجع: *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ١٦٧.

٤. والمعنيان الآخران:

- المعنى الأوّل: هو اشتراك الإخبارات الكثيرة في المدلول التضمني أو الالتزامي دون المدلول المطابقي، وهذا التعريف هو عينه التعريف الثاني للتواتر المعنوي الّذي ذكرناه في الحاشية رقم ٤ من الصفحة السابقة.
- المعنى الثاني: هو ان تتصدّى مجموعة كبيرة من الإخبارات لبيان موضوع واحد إلاّ انها تتفاوت من حيث السعة والضيق، فيكون القدر المتيقّن من مجموع الإخبارات متواترا اجمالا.

ومثاله: الإخبارات الكثيرة المتصدّية لبيان موضوع الحجيّة لخبر الواحد، فإنّ مفاد بعضها حجيّة خبر العدل الإمامي، ومفاد البعض الآخر أنّ موضوع الحجيّة هو خبر الثقة، كما أنّ مفاد بعض الأخبار هو حجيّة الخبر الموثوق. وبملاحظة مجموع هذه الأخبار يحصل القطع بصدور بعضها إجمالا دون القدرة على التمييز على سبيل الجزم بين الصادر منها من غير الصادر، إلاّ إنّ لهذه الاخبار قدرا متيقّنا يمكن الجزم بثبوته، وهذا القدر المتيقّن هو حجيّة خبر العدل الموثوق.

ذات الأسانيد المختلفة والتي تتمحور حول موضوعٍ واحدٍ، فهذه الموارد تفيد الاطمئنان.

حجيّة الاطمئنان عند العقلاء كحجيّة العلم عند العقل، والشرع لم يردع عنه، بل العرف يراه علماً وإن كان في الواقع ظنّا قوياً.[1]

الجدير بالذكر هنا أنّ سماحته رغم تصريحه في الكثير من مدوّناته بكون تعدّد الطرق جابراً لضعف السند، لكنّ هذا مشروطٌ بأن لا تكون الروايات المتعدّدة مختصّةً بموضوعٍ واحدٍ ومرويةً في كتابٍ واحدٍ؛ إذ يحتمل في هذه الحالة الدسّ والتزوير من قبل شخص واحد بخلاف ما لو كانت الروايات الأصليّة موزّعة في كتب مختلفة.[2]

لكنّ المشكلة في كتاب *المعتبر من بحار الأنوار* هو حذف الموارد التي تبنّاها سماحته في كتاب *المشرعة* حول التواتر المعنوي أو الإجمالي للروايات أو الاطمئنان الشخصي لها، كما حذفت تلك الموارد التي يُستنتج منها صدور الروايات بقرائن أخرى بحيث تفيد العلم أو الاطمئنان الشخصيّ. فمحور الكتاب دار حول بيان المعيار في الاعتبار السنديّ للخبر كما ورد في كتاب "المشرعة" مع إغفال الطرق الأخرى لاعتبار الخبر كالتي ذكرناها. ونتيجة للاقتصار على الاعتبار السنديّ للخبر وحده غالبا، لم يعكس الكتاب جميع الموارد المعتبرة في *المشرعة* من أخبار *بحار الأنوار*.

إضافةً إلى ما ذكر، لم يدّع سماحته بأنّ كتاب *المشرعة* يتضمّن بحثاً وتحقيقاً حول جميع مداليل الأخبار المنقولة في *بحار الأنوار*، بخلاف الصورة التي ظهرت في كتاب *المعتبر*. وقد نوّه سماحته في مقدّمة الكتاب بالهدف منه، ألا وهو تمييز الروايات المعتبرة سندا من غيرها في كل باب.[3]

هذا، وقد قال مؤلّف كتاب *المعتبر* في مقدّمته إنّه على علمٍ بأسلوب آية الله محسني، وادّعى أنّه سعى إلى بيان اختلاف هذا الأسلوب مع النهج المتّبع في كتاب *صحيح الكافي* للمرحوم البهبودي. لكنّ الأسلوب الّذي انتهجه في *المعتبر* في المعالجة السنديّة لروايات

---

١. راجع: *مشرعة بحار الأنوار*، ج ١، ص ٩.

٢. راجع: المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٢٣.

٣. المصدر السابق، ج ١، ص ٧.

بحار الأنوار يشابه ما فعله صاحب *صحيح الكافي* في معالجة روايات *الكافي*. والنتيجة كانت تشابه الأسلوبين في حين أنّ آية الله محسني قد جهر بمخالفته لمنهج صاحب *صحيح الكافي* ضمن كتابه *بحوث في علم الرجال*.

وقد أكّد سماحته أيضاً على أنّ بعض روايات كتاب *بحار الأنوار* قد تكون غير معتبرة السند في أحد أبوابه، لكنّها معتبرةٌ في بابٍ آخر من أبواب هذا الكتاب، أو في كتبٍ أخرى.

قال سماحته في مقدّمة الكتاب (ج ١، ص٨):

بعض الروايات المذكورة في بحار الأنوار لها أسانيد غير معتبرة فحكمنا عليها بعدم الاعتبار، ولكن ربّما لها أسانيد معتبرة في أحد الكتب الاربعة التي لا ينقل عنها المؤلّف العلّامة ﷺ غالباً لشهرتها. ولاأشيرإلى هذه الجهة إلّا نادرا. وكذا يمكن أن يكون لها سند معتبر في مصدر آخر، بل في باب آخر من البحار، فحكمنا بعدم اعتبارها نسبيّ بلحاظ السند المذكور في الباب ولا نريد عدم اعتبارها مطلقاً، فلا تغفل.

ومثال ذلك باب (أحوال أصحاب الإمام الباقر عليه السلام) حينما تحدّث عن وثاقة جابر التي صحّحها بقرينة رواية الكشي، وفي هذا السياق ذكر قاعدةً عامّةً كما يلي:[1]

ثم إنّ ما ذكر برقم ٦ من البصائر وبرقم ٣١ من الاختصاص يدلّان على وثاقة جابر بن يزيد. لكن كلتا الروايتين غير معتبرتين مصدرا لا سيّما الثانية؛ فإنّ مؤلّفها مجهول أيضا. والكلام حول وثاقة جابر طويل الذيل. والأظهر تصديقه بصحّة الرواية المذكورة في كتاب الكشّيّ ...

واعلم أنّ عدّة من الروايات المذكورة في ابواب أجزاء البحار غير معتبرة سندا أو مصدرا، لكن لها أسانيد معتبرة في الكتب المعتبرة ككتب الصدوق والكتب الأربعة ورجال الكشّيّ وغيرها، فإذا قلنا إنّ روايات الباب غير معتبرة فليس معناه عدم اعتبار الروايات مطلقا بل في البحار. ولا بدّ للباحث من مراجعة المصادر المعتبرة، كما في الرواية التي أشرنا اليها هنا.

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ١٦٥.

وكذا هو الحال في باب (جودة الأكل في منزل الأخ المؤمن)،[١] فسماحته ضمن إشارته إلى عدم عثوره على سندٍ متعبرٍ لهذا الباب ولعددٍ من الأبواب الأخرى التي تلته، لم يستبعد إمكانيّة وجود أسانيد صحيحة لأخبار هذه الأبواب ضمن مصادر أخرى.[٢]

الباب ٩٠: جودة الأكل في منزل الأخ المؤمن (٧٢ : ٤٤٨)

لعلّه لا توجد رواية معتبرة في الباب وما يليه من الأبواب الآتية إلى آخر هذا الجزء. وإن صحّ إسناد بعض الروايات لا يصحّ مصادرها على ما أشرنا اليه غير مرّة. وإن وجدت رواية معتبرة فهي نادرة. ولا يخفى أنّ بعض الروايات غير المعتبرة في *البحار* لها اسانيد معتبرة في *الوسائل* و*جامع الأحاديث* بل في *البحار* في غير الباب.

نستنتج من مجمل كلامه أنّ العلامة محمّد باقر المجلسيّ لم يذكر غالبا في كتابه الأسانيد المشهورة في الكتب الأربعة هربا من التكرار، وإنّما أراد جمع بقيّة طرق الروايات والمضامين المشتركة. وعلى هذا الأساس نجد العديد من الروايات المنقولة في بحار الأنوار لها سندٌ معتبرٌ في الكتب الأربعة، لكنّ سندها في *البحار* ليس كذلك. وما كان ذلك منه ﷺ إلّا بسبب شهرتها. وهذا أدّى إلى المساهمة في الحفاظ على الطرق الضعيفة التي يمكن بدورها أن تؤدّي إلى حدوث تواترٍ معنوي أو إجمالي أو اطمئنانٍ شخصي. ولولا ذلك لآلت هذه الطرق إلى الزوال.

إذن، من الواضح أنّ الكثير من الأسانيد غير المعتبرة حفظت في كتاب *بحار الأنوار*، ومؤلّف كتاب *المشرعة* في صدد استكشافها.

في ختام مقدّمة الكتاب نوّه مرّةً أخرى على أنّ اعتبار السند وحده لا يعدّ دليلاً تامّاً على اعتبار الخبر، كما أنّ عدم اعتبار السند ليس علّةً تامّةً لعدم حجّية الرواية.[٣]

---

١ . نستشف ممّا سمعناه من الأستاذ ﷺ حول المعنى المقصود من هذا الباب أنّ الشارع المقدّس يرغب في أن يتناول المؤمن الطعام في منزل أخيه المؤمن بشكلٍ يرضيه لا أن يكتفي بالأكل فقط، أي أنّ حسن الضيافة يقتضي تقديم الطعام، والضيف بدوره مكلّف بأن يرضي صاحب الدار لدى تناوله الطعام.

٢ . *مشرعة بحار الأنوار*، ج ١، ص ٣٨٢.

٣ . المصدر السابق، ج ١، ص ٣٢.

تنبيه:

قبل الشروع في مقاصد الكتاب من الصفحة الآتية، لابدّ من التفات القرّاء الكرام إلى أنّ اعتبار السند ليس علّة تامّة لصحّة الصدور وجهة الصدور وصحّة المتن. كما أنّ عدم اعتباره ليس علّة لكذب متنه و عدم صدوره، بل لعدم حجيّته.

وأكّد على الموضوع نفسه في موضعٍ آخر، حيث قال:[1]

واعلم أيضاً أنّ اعتبار السند ليس علّة تامة لصدور السند وجهة الصدور و صحّة المتن كما أنّ عدم اعتباره ليس علّة تامّة لكذبه وعدم صدوره، بل غاية الأولى حجيّة الخبر إذا توفّرت سائر الشروط وغاية الثاني عدم الحجيّة إذا لم تقارنه قرينة مفيدة للاطمئنان بصحّته. وهذا أيضاً أصل في جميع الأبواب.

ومن المسائل الأخرى التي أشار إليها سماحته بكلّ تواضعٍ أنّه ردّ اعتبار بعض الروايات نظراً لعدم علمه بأحوال رجالها، وهذا ما نلاحظه في باب (الحثّ على طلب الحلال ومعنى الحلال):[2]

الباب ۱: الحث على طلب الحلال و معنى الحلال(۱:۱۰۰)

فيه آيات و روايات، والمعتبرة منها سنداً ما ذكرت برقم ٤ و ۲۸، وأمّا المذكورة برقم ۳٤ فلم أعرف من في آخر السند حتّى أفهم صحّته أو عدم اعتباره، و مثل هذا قد اتفق لي في جملة من الموارد، فليس حكمي بعدم اعتبارها لجهالة الرواة أو ضعفها، بل لجهالتي بأشخاصهم.

من المسائل الأخرى التي أشار إليها سماحته في ما يتعلّق بأسلوبه في كتاب *المشرعة*، أنّه لم يتطرّق إلى تقييم بعض الموارد التي ذكر صاحب *البحار* فيها مدى اعتبار الرواية وصحّة سندها، وذلك لأنّ العلامة المجلسي كان على علم بأحوال رواتها.[3]

اعلم أنّ المؤلّف ربّما ينقل الروايات مرسلة، وقد يكون لبعضها سند معتبر لكنّنا لا نذكره لأنّنا نذكر حال ما يذكره من الأسانيد، كما إنّه قد يشير في أثناء كلامه إلى

۱. *مشرعة بحارالأنوار*، ج ۱، ص ۳۳، الهامش.

۲. المصدر السابق، ج ۲، ص ٤۸۳.

۳. المصدر السابق، ص ٤۱۹.

توصيف روايات بالصحّة والموثّقة ونحوهما، ونحن لا نتعرّض لها إلّا نادراً، فإنّه عالم بحال الرواة. وهذا فليكن ببالك في جميع أجزاء هذا الكتاب.

وممّا قاله سماحته في باب التشهّد وأحكامه في تقييم الأسانيد من قبل العلّامة المجلسي ما يلي:[1]

الباب ٣٤: التشهّد وأحكامه (٨٢: ٢٧)

قد وصف المؤلّف بعض الروايات بالموثّق والصحيحة، لم أراجع أسانيدها لحسن الظنّ بالمؤلّف.

وفي باب (فضل صلاة الليل وعبادته) قال إنّ العلامة المجلسي تطرّق إلى تقييم مدى صحّة الروايات ووثاقتها:[2]

الباب ٦: فضل صلاة الليل وعبادته (٨٤: ١١٦)

فيه آيات و روايات. وقد أُشير في تفسير الآيات إلى روايات ووصفت في كلام المؤلّف بالصحّة و الموثّقة، وهذه الإشارة موجودة في كثير من الأبواب.

وكذلك صرّح أنّ العلامة المجلسي أشار إلى اعتبار عددٍ من الروايات في بعض الأبواب. وهذا التصريح بمثابة انصراف عن تقييم هذه الروايات في كتاب *المشرعة*؛ لذا ينبغي للباحث والمحقّق الرجوع إلى كتاب بحار الأنوار بغية معرفة مدى اعتبار الروايات المشار إليها.[3]

الباب ٩: آداب النوم والانتباه ... (٨٤: ١٧٣)

أشار المؤلّف العلّامة المتتبّع إلى اعتبار جملة من الروايات في الباب كغيره. ومثله الباب ١٠، وفي روايته الثانية إشكال مشهور بناء على كرويّة الأرض وحدوث طلوع

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ص ٤٢٣.

٢. المصدر السابق، ص ٤٢٨.

٣. هذه الموارد تكرّرت في الأبواب الفقهية، ومن جملتها الأبواب التاسع حتّى الثالث عشر الخاصّة بالنوافل. حيث لم يبادر سماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسني إلى تقييم أسانيد هذه الروايات لكون العلامة محمّد باقر المجلسي صرّح باعتبارها. وقد أشار إلى ذلك في كتابه (راجع: الجزء الثاني من كتاب *المشرعة*، ص ٤٢٠ و ٤٣٠).

لكن من المؤسف أنّ مؤلّف كتاب *المعتبر من بحار الأنوار* لم ينقل تلك الروايات المعتبرة برأي العلامة المجلسي (راجع: الجزء الثالث من كتاب *المعتبر من بحار الأنوار*، ص ١٧٠).

وغروب في كلّ دقيقة في بقاع الأرض.

ومثلهما الباب ١١ حيث أشار المؤلّف إلى اعتبار بعض الروايات، على أنّ المذكورة برقم ٨ و ٩ معتبرة أيضا.

وممّا ذكره في باب وجوب قصر الصلاة في السفر وعلله وشرائطه وأحكامه ما يلي:[1]

الباب ١: وجوب قصر الصلاة في السفر وعلله وشرائطه واحكامه (٨٦:١)

فيه استدلالات فقهيّة وروايات كثيرة ليست فيها ما تصحّ سنداً ومصدراً سوى ما أشار المؤلّف (إليه) حسب نظره في طيّ كلامه. وعلى كلٍّ، من تتبع القدر المشترك بين كل عشرة روايات مثلاً، يثبت له أشياء في الفقه، و الله الموفّق.

لا شكّ في ضرورة مطالعة كتاب *المشرعة* بدقّةٍ وتمعّنٍ بغية امتلاك فهمٍ صائبٍ لرؤية مؤلّفه ومنهجه في التعامل مع كتاب *بحار الأنوار*؛ وذلك كي يعتمد الباحث والمحقّق عليه ليكون عوناً في تحقيق أفضل وأكثر فائدة للبحار. فسماحة آية الله محمّد آصف محسني لم يقصد مطلقاً المساس بكتاب *بحار الأنوار* القيّم أو التقليل من شأنه. وقد ذكر في بعض كتبه الأخرى أنّه من المحتمل أنّ كثيرا من الروايات الضعيفة قد صدرت حقّاً من الأئمّة، بل لدينا علمٌ إجمالي بعدم كون جميع الروايات الضعيفة كاذبةً.[2] ناهيك عن أنّ الروايات غير المعتبرة تصل أحياناً إلى حدّ التواتر الإجماليّ أو المعنويّ بسبب تعدّد طرقها، ويترتّب على ذلك جواز العمل بمضمونها.[3]

---

١ . *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٤٣٣.

مؤلّف الكتاب صرّح بوجود روايات صحيحة السند برأي العلامة محمّد باقر المجلسي في هذا الباب، لكن ما يدعو للأسف أنّ مؤلّف كتاب *المعتبر* حذف هذا الباب (راجع: *المعتبر*، ج ٣، ص ١٨٧).

كذلك راجع *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٤٣٥، باب نوافل يوم الجمعة. وهذا الباب حذف في كتاب *المعتبر* (راجع: *المعتبر*، ج ٣، ص ١٩٨).

كذا هو الحال بالنسبة إلى باب وجوب صلاة العيدين، حيث حذف في كتاب *المعتبر*. (راجع: *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٤٣٧؛ *المعتبر*، ج ٣، ص ٢٠١).

٢ . *معجم الأحاديث المعتبرة*، ج ١، ص ٢٥.

٣ . *مشرعة بحار الأنوار*، ج ١، ص ٩.

وقد صرّح سماحته في المقابلة التي أجريت معه أنّه يعتبر كتاب *بحار الأنوار* هامّاً للغاية. وفي هذا السياق أكّد على أنّ كتاب *المشرعة*، وحتّى كتابه القيّم معجم *الأحاديث المعتبرة* لا يمكن أن يحلّا محلّ كتاب العلّامة المجلسي *بحار الأنوار*. وأثنى على هذا العلم الجليل قائلاً:[1]

وكفى للعلّامة المجلسي فخرا وشرفا وعزّة أن يكون كتابه الكبير هذا سندا قويا وبرهانا قاطعا لصحّة دين الإسلام ومذهب الشيعة من طريق النقل. ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، فرحمة الله عليه وعلى من قبله من محدّثينا الأعاظم الثقات الأمناء كالبرقيّ والصفّار والقمّيّ وأبيه وابن أبي عمير والحسين بن سعيد والأشعريّ والكلينيّ والطوسيّ والصدوق والنعمانيّ وغيرهم ورضوانه وتحيّاته.

وفي ختام *المشرعة* أيضاً ـ ضمن إشارته إلى بعض المؤاخذات السنديّة وتأكيده على ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار بعض الملاحظات التخصّصية عند الرجوع إلى *بحار الأنوار*ـ أطرى على شمولية هذا الكتاب القيّم، فقال:[2]

أقول: أوّلاً: لا شكّ في أنّ الكتاب ازداد شهرة وعظمة بين أبناء الطائفة الحقّة وعلمائهم وخواصّهم ومؤلّفيهم ومبلّغيهم بعد وفاة المؤلّف العلّامة لحدّ الآن وربّما إلى الأعصار الآتية.

وثانياً: لا شبهة في أنّ الكتاب أصبح مرجعا مفيداً نافعاً للخواص ومتوسطهم (و) للعوام أيضاً فللمجلسيّ ـ قدس الله روحه الطاهرة ـ حقّ عظيم ومنّ كبير على أتباع المذهب الجعفريّ ومن استفاد عنه من غيرهم.

على ضوء ما ذكر، فنحن نهدف هنا إلى تعريف المتخصّصين بحقيقة كتاب مشرعة *بحار الأنوار*، وكذلك نقصد تعريف القرّاء الكرّام بالمنهج الّذي اتّبعه آية الله محمّد آصف محسني ﷺ في التعامل مع روايات كتاب *بحار الأنوار* القيّم في إطارٍ علميّ. ومن هذا المنطلق قسّمنا المواضيع المطروحة إلى ثلاثة أقسامٍ كما يلي:

أوّلاً: البيان المدوّن الّذي أصدره سماحة آية الله محمّد آصف محسني ردّاً على استفسارٍ

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٢١٦.

٢. المصدر السابق، ص ٤٩٣-٤٩٤.

طرح عليه في ما يتعلّق بكتاب *بحار الأنوار* ومدى اعتبار الروايات المنقولة فيه.

يمكن للقرّاء الكرام مشاهدة هذا البيان والاستفسار المشار إليه في موقع مدرسة خاتم النبيين في مدينة كابول وموقع مدرسة تربية مدرس في مدينة باميان.

ثانياً: المقابلات الثلاثة الخاصّة التي أجريت معه لأجل بيان تفاصيل البيان المذكور، حيث قام سماحته شخصياً بمراجعتها.

يمكن للقرّاء الكرام مشاهدة نصّ هذه المقابلات في موقع مدرسة خاتم النبيين في مدينة كابول وموقع مدرسة تربية مدرّس في مدينة باميان.

ثالثاً: نصٌّ يتضمّن تصنيفاً للشواهد والشروط لاعتبار الروايات في كتاب *مشرعة بحار الأنوار*، حيث تمّ التأكيد فيه على وجود العديد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لقبول الأخبار وفقا لرأي سماحته. وقد ظهرت في عدّة مواضع ضمن الكتاب.

نرجو أن يكون هذا المجهود الّذي بين يدي القارئ الكريم سبيلاً يهتدي به الطلاب الأعزّاء وأهل الفضل لمعرفة الأسلوب الصائب في الرجوع إلى روايات كتاب *بحار الأنوار* كي يتسنّى لهم اتّباع منهج مناسبٍ في التعامل مع التراث الثمين في الروايات عن أهل البيت عليهم السلام بحسب ما هو مذكور في هذا الكتاب الروائي القيّم، ويستثمروا ما فيه بأفضل وأتمّ شكلٍ. ونرجو كذلك أن يكون وازعاً عن كلّ تصويرٍ ناقصٍ لمنهج سماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسني ومبانيه العلمية.

شهرتير / ١٣٩٧ هـ ش (تمّوز / يوليو ٢٠١٨ م)

السيد أحمد حسيني حنيف / المساعد الثاني لهيئة أمناء حوزة خاتم النبيين العلمية بمدينة كابول

علي توسّلي / مسؤول المعاونية التعليمية في حوزة خاتم النبيين العلمية بمدينة كابول.

استفسارٌ وجواب

بعد أن طرحت على سماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسني عدّة استفسارات من قبل بعض علماء مدينة النجف حول الكتاب الّذي طبع تحت عنوان المعتبر من *بحار الأنوار* وادّعاء مؤلّفه أنّ ما طرح فيه يتناسب مع وجهة نظر سماحته، تمّ الاستفسار منه بشكلٍ مباشر. ومضمون الاستفسار والجواب كان كالتالي:

باسمه تعالى

سماحة المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ محمّد آصف محسني ﷺ

مولانا، انتشر فى الآونة الأخيرة كتاب فى ثلاثة مجلدات تحت عنوان *المعتبر من بحار الأنوار وفقا لنظريات آية الله* محسني [دار المحجّة البيضاء سنة ١٤٣٧]. ومن الواضح أنّ سماحتكم صرّح بتأكيد واضح في كتاب *مشرعة بحار الأنوار* أنّ من فوائد تكثّر الروايات وإن كانت غير معتبرة سنداً «أنّه قد تصل غير المعتبرة إلى التواتر المعنويّ أو الإجماليّ فيترتّب عليه أثره فيؤخذ بالقدر المتّفق عليه بين الروايات كما نشير إليه في بعض الأبواب. وهو يجري في جملة من الأبواب التي لم نشر إليها أيضا، فتفطّن» وأخرى «احتفافها بقرينة موجبة للاطمئنان بصدورها». ولكن ومع العجب البالغ قد حذفت عباراتكم في كلّ باب الدالة على ثبوت التواتر الإجماليّ أو المعنويّ عندكم أو وجود القرائن المحرزة لمضمون روايات باب من أبواب *البحار*، واكتفي بالتقييمات السنديّة وفقا لمنهجكم فحذف في كثير من الأحيان باب بكامله، فنتمنّى من سماحتكم -(و) تنويراً لأذهان طائفة الإماميّة- أن أفيدونا:

الأول: هل الكتاب المذكور *المعتبر من بحار الأنوار وفقا لنظريات آية الله محسني* قد صدر وانتشر بإجازتكم ومع علمكم. وهل هو مطابق مع مشروعكم في تدوين كتاب *مشرعة بحار الأنوار*؟

الثاني: هل الكتاب المذكور اشتمل على جميع ما هو المعتبر من أحاديث *بحار الأنوار* وفقا

لنظريّاتكم على نحو يكون البنية الأساسيّة لبناء منظومة العقائد لطائفة الإماميّة؟

أبقاكم الله ذخرا للمؤمنين

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

***

باسمه تعالى

سماحة حجّة الإسلام السيّد الموسوي دامت بركاته وزيد في توفيقاته

جواباً لرسالتكم المكتوبة والاتصالات الهاتفيّة أقول بصراحة:

١. ليس لديّ اطّلاع على الكتاب المذكور للكاتب حيدر حب الله، ولم أر الكاتب المحترم ولم يتشاور معي في ما يتعلّق بالكتاب، فلذلك لا يمكنني أن أتكلّم حوله.

٢. نقل متن واحد عبر ثلاثة طرق غيرِ معتبرة موجب للاطمئنان بصدوره عن الإمام عليه السلام؛ فمن البعيد جدّاً قيام الرواة بالكذب في ثلاثة طرق. ولقد استفدت مرارا وتكراراً من هذا الطريق في كتاب *معجم الأحاديث المعتبرة*.

٣. إذا اشتملت عشرة طرق على نقل روايات مختلفة من حيث المتن فالمشترك منها حجّة قطعاً وموجب للاطمئنان بالصدور ولو كان رواتها مجهولون أو ضعفاء. نعم الخبر الموثوق أقوى من ناحية الحجيّة من خبر الثقة؛ لأنّ الوثوق بالصحّة في الأوّلِ فعليّ وفي الثاني غيرُ فعليٍّ.

٤. صحيح أنّي لم أستفد من الأحاديث المعتبرة في *المشرعة* و *معجم الأحاديث المعتبرة* و*الأحاديث المعتبرة في جامع أحاديث الشيعة* غير أنّي ذكرت في بعض كتبي السابقة أنّي تمنّيت من الله أن يُهيّئ الظروفَ لأحد العلماء كي يجمع جميع الأحاديث الشريفة بتلك الصفة -وأظنّ أنّها كثيرة جدّاً- خدمة للمذهب.

٥. قبِل علماء الشيعة روايات في فضائل أميرالمؤمنين عليه السلام وفضائل أئمة أهل البيت عليهم السلام نقلها علماء العامّة؛ استناداً إلى عدم وجود الداعي إلى الكذب والجعل من قِبَل الرواة السنّة في نقل تلك المضامين. وهذا الأُسلوب يساعدنا أيضاً في إعطاء الاعتبار لكثير من روايات كتاب *بحار الأنوار*.

٦. في بعض الأحيان تكون قوّة المتن دليلا على صحة السند واعتباره. ومن أمثلة ذلك دعاء كميل فإنّه لا سند له، لكنّ متن الدعاء دليل علّى صحّته. أنا مطمئنّ لصدوره عن لسان الإمام عليه السلام. هذه الأنواع من الروايات توجد كثيراً في *بحار الأنوار*.

وقد سُئل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء عن سند دعاء الصباح واعتباره، فكتب سماحته ردّا بأسلوب بديع: «يا من دلّ على ذاته بذاته»، متن دعاءالصباح يدلّ على صحّته.

٧. متون الروايات المنقولة بأسانيد غير معتبرة ردّها وإنكارها خطأٌ؛ فإنّ الردّ والإنكار ادّعاء يحتاج إلى دليل، و الحديث في فرض عدم اعتبار سنده وعدم قيام قرينة داخليّة أو خارجيّة على صحّته خارج عن دائرة الحجيّة، ولكن لا ينبغي إنكاره.

و في الختام نسأل الله تبارك وتعالى التوفيق لكم ولسماحة الشيخ حب الله ولعلماء الطائفة في نشر معارف القرآن والسنّة عبر طريق الحق والاعتدال والواقعيّة.

والسلام عليكم و رحمة الله و بركاته

كابل: محمد آصف محسني

٢٦ رمضان ١٤٣٩

بسمه تعالى

سماحة المرجع الديني آية الله العظمى الشيخ آصف محسنى دام ظله العالي

مولانا، انتشر في الآونة الأخيرة كتاب في ثلاثة مجلدات تحت عنوان «المعتبر من بحار الأنوار وفقا لنظريات آية الله محسنى» [دار محجة البيضاء سنة ۱۴۳۷] و من الواضح أن سماحتكم صرح بتأكيد واضح في كتاب «مشرعة بحار الأنوار» أن من فوائد تكثير الروايات و إن كان غير معتبرة سندا «أنه قد تصل غير المعتبرة الى التواتر المعنوي و الإجمالي فيترتب عليه أثره فيؤخذ بالقدر المتفق عليه بين الروايات كما نشير إليه فى بعض الأبواب و هى يجري في جملة من الأبواب التى لم نشر إليه أيضا فتفطن» و أخرى «احتفافها بقرينة موجبة للاطمئنان بصدورها» و لكن و مع العجب البالغ قد حذفت عباراتكم في كل باب الدالة على ثبوت التواتر الإجمالي أو المعنوي عندكم أو وجود القرائن المحرزة لمضمون روايات باب من أبواب البحار و اكتفى بالتقييمات السندية وفقا لمنهجكم فحذف في كثير من الأحيان باب بكامله، فنتمني من سماحتكم -تنويراً لأذهان طائفة الإمامية- أن أفيدونا:

الأول: هل الكتاب المذكور «المعتبر من بحار الأنوار وفقا لنظريات آية الله محسنى» قد صدر و انتشر بإجازتكم و مع علمكم و هل هو مطابق مع مشروعكم في تدوين كتاب «مشرعة بحار الأنوار»؟

الثاني: هل الكتاب المذكور، اشتمل على جميع ما هو المعتبر من أحاديث بحار الأنوار وفقا لنظرياتكم على نحو يكون البنية الأساسية لبناء منظومة العقائد لطائفة الإمامية؟

أبقاكم الله ذخرا للمؤمنين

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

No:
Date:

بسمه تعالی

شماره :
تاریخ :

حوزهٔ علمیه خاتم النبیین (ص)

بسمه تعالی

جناب حجة الاسلام آقای موسوی دامت برکاته خداوند بر توفیقات جناب عالی بیفزاید.

در جواب پیامهای کتبی و لفظی شما به عربی و فارسی مطالب زیر بیان می گردد:

۱-من از طبع سه کتاب آقای حیدر حب الله هیچ اطلاعی ندارم و نه آنها را دیده‌ام و نه جناب ایشان با من مشوره کرده‌اند لذا سؤال شما را در مورد مطالب آن، جواب داده نمی‌توانم.

۲- نقل یک متن به سه سند غیر معتبر موجب اطمینان بصدور آن متن از امام(ع) می گردد؛ زیرا بعید است راویان در هر سه سند، دروغ گفته باشند و من در کتاب معجم الاحادیث المعتبرة مکررا از این طریق استفاده کرده‌ام.

۳- اگر ده سند، متن مختلفی را نقل کرده باشند و راویان آن هر چند مجهول و یاضعیف باشند مشترکات آن متن مورد اطمینان قرار می گیرد و حجت است.

بلی الخبر الموثق بالاثر و مهم‌تر از خبر الثقة است؛ زیرا در اول وثوق ما بصحت آن فعلی و در دومی فعلی نیست.

۴- درست است که من در مشرعة بحار الانوار و معجم الاحادیث المعتبرة و در کتاب الاحادیث المعتبرة فی جامع احادیث الشیعة استفاده عام نبرده‌ام؛ ولی من آن را قبول دارم و در بعضی از کتب فوق از خداوند آرزو کرده‌ام که دانشمندی پیدا شود و این گونه احادیث را جمع کند که تعداد آن زیاد می‌شود امید وارم فردی را پیدا کنید که این کار را انجام دهد.

۵- علمای شیعه احادیثی را که دانشمندان اهل سنت در موارد فضایل امیر المؤمنین و ائمه اهل البیت (علیهم السلام) نقل کرده‌اند قبول کرده‌اند چون راویان اهل سنت داعی بر کذب و جعل آنها ندارند.

این طریق نیز به اعتبار روایات بحار الانوار کمک می‌رساند.

۶- گاهی متن دلیل بر صحت سن و اعتبار آن می‌شود؛ مثلا دعای کمیل سند ندارد؛ ولی متن آن دلیل بر صحت سند آن است من مطمئنم که این دعا از زبان مبارک آن حضرت صادر شده است اینگونه روایات در بحار زیاد است.

از آیت الله   کاشف الغطاء از سند دعای صباح سؤال شده بود آن مرحوم یک جمله از آن دعا را در جواب نوشته بود که: «یامن دل علی ذاته بذاته» متن دعای صباح بر صحت خود دلالت می کند.

۷- انکار متون منقوله به اسانید غیر معتبره غلط است؛ زیرا انکار ادعایی است که دلیل می‌خواهد متن حدیث در فرض عدم اعتبار سند و عدم قرینه داخلی و خارجی حجت نیست نه اینکه تکذیب شود.

در پایان مزید توفیقات الهی را برای شما و آقای حب الله و سایر دانشمندان محترم در ترویج قرآن و سنت از راه اعتدال و واقع بینی خواهانم.

کابل: محمد آصف محسنی ۲۶رمضان ۱۴۳۹

۹۷/۳/۱۴

لقاء مع الأستاذ

أُجري هذا اللقاء لدى حضور سماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسني في إيران في شهر تير ١٣٩٧ هـ.ش. (تمّوز / يوليو ٢٠١٨ م) ضمن ثلاث جلسات، حيث تمحور موضوع الحوار مع سماحته حول طرح صورةٍ واضحةٍ لهدفه من وراء تدوين كتاب مشرعة بحار الأنوار بعد أن نُشر كتابٌ تحت عنوان المعتبر من بحار الأنوار والّذي طبعت على غلافه العبارة التالية (وفقاً لنظريات آية الله آصف المحسني)، حيث طرحت بعض التساؤلات حول ما إن كان سماحته يؤيّد الأسلوب المتّبع في هذا الكتاب أو لا، وهل يتناغم مضمونه مع آرائه؟

الجدير بالذكر هنا أنّ سماحة الأستاذ خلال الجلسات الثلاثة من هذه المقابلة أكّد غاية التأكيد على أنّ اعتبار سند الروايات لا موضوعية له؛ لأنّ الأمر الهامّ على هذا الصعيد هو مدى اعتبار الخبر ووثاقته، إذ من الممكن معرفة ذلك بواسطة طرقٍ وقرائن أخرى غير السند؛ لذلك اعتبر جمع الأخبار الموثّقة مشروعاً هامّاً وعظيماً، وأكّد على ضرورة إنجازه من قبل متخصّصين.

وضمن اللقاء وضّح سماحته بعض الطرق والقرائن التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم مدى اعتبار الأخبار، وأشار إلى هدفه من وراء مبادرته إلى تأليف كتب الحديث والرجال.

فصل الأولى

المقابلة الأولى: الخبر الموثوق أعلى مرتبة من خبر الثقة

الخبر الّذي يكون سنده على غرار السند التالي (محمّد بن يحيى عن أحمد بن محمّد عن ابن أبي عمير عن جميل بن درّاج عن زرارة عن الصادق عليه السلام) يندرج ضمن الأخبار المعتبرة حسب إجماع العلماء، وهو ما يُصطلح عليه ب (خبر الثقة). لكن قد لا يعتمد عليه أحد العلماء في المسائل الفقهيّة مبرّراً ذلك بأنّ الشهرة الفتوائية لا تنسجم معه. والشهرة طبعاً جابرةٌ وكاسرةٌ، أي أنّ الخبر لا يُعمل بمضمونه رغم الاتّفاق على اعتبار سنده. هذا ما نسمّيه بخبر الثقة، وهو اصطلاح تركيبي يتكوّن من مضافٍ ومضافٍ إليه؛ إذ أُضيف الخبر للثقة.

ويقابله (الخبر الموثوق)، وهو أعلى مرتبةً منه؛ وذلك لأنّ خبر الثقة يفيد الظنّ، والأصل في الظنّ هو عدم الحجّية، ولكن بما أنّ بناء العقلاء على حجّية خبر الثقة، فهم يعملون به.

سماحة الشيخ الأنصاري رحمه الله قال إنّ بناء العقلاء قائمٌ على حجّية الخبر الموثوق؛ لأنّ الإنسان يحصل منه على وثوقٍ بالصدور. وأمّا الوثوق في خبر الثقة فهو نوعيّ؛ لذا قد لا يستحصل البعض يقيناً بالصدور منه، وربّما يخالف فتوى المشهور. ولكن لدينا الخبر الموثوق الّذي يمنح الإنسان اطمئناناً فعليّاً.[1] فأين هذا من ذاك؟! هناك مثلاً روايةٌ يتمحور موضوعها حول الكبائر، وكتب بخصوصها أنّ نصّ هذا الخبر له ثلاثة أسانيد أحدها ضعيفٌ، ولكنّ الوثوق الّذي يتّصف به الخبر يجعله معتبراً. واعتباره ليس بصفته خبراً للثقة، وإنّما بصفته خبراً موثوقا به على نحو الصفة والموصوف، حيث يتحصّل لدينا وثوقٌ به بالفعل. هذا الخبر الموثوق أعلى مرتبةً من

---

١. العلم حجّة عقلية، والاطمئنان حجة عقلائية.

خبر زرارة الّذي تعتبر جميع رواياته أخبار ثقة؛ إذ يتحصّل منها وثوقٌ شأنيّ ونوعيّ. طبعاً، وإن لم يتحقّق وثوقٌ، فذلك الخبر يعتبر حجّةً تعبّداً.

نحن في الخبر الموثوق لا ننظر إلى الراوي، فأنا لديّ اطمئنان بكلام الإمام جعفر الصادق عليه السلام. والرواية إن كان لها مثلاً ثلاثة أسانيدٍ كلّ واحدٍ منها نقل نصّها بذاته يكون احتمال أنّ رجال الأسانيد الثلاثة قد تآمروا مع بعضهم بعيداً. وهذا هو السبب في كون الخبر الموثوق أعلى مرتبةً من خبر الثقة باعتبار أنّ الخبر يفيد الوثوق بالصدور.

بناءً على ما ذكر، أشرت في الكتاب إلى أنّ أحد النصوص لو نقل بثلاثة أسانيد، فهذا كافٍ في اعتباره وإن كانت أسانيده الثلاثة ضعيفةً، بل هو أعلى مرتبةً من خبر الثقة بحيث ينال الإنسان منه وثوقاً فعليّاً. هذا أحد مواضيع البحث.

المثال الآخر هو الحديث الشهير «طلَبُ العلمِ فريضةٌ على كلِّ مسلمٍ»، فموضوعه كما هو واضح يتمحور حول فضيلة العلم. وقد روي في مصادر أحاديثنا بعدّة أسانيد؛ لذلك نقلته في كتاب معجم *الأحاديث المعتبرة* دون أن أذكر سنده حيث اكتفيت بعبارة «قال رسول الله» ولم أذكر غير ذلك. وهو كما يلي:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «طلَبُ العلمِ فريضةٌ على كلِّ مسلمٍ».

لقد راجعت الصحاح الستّة مراراً. وأؤكّد هنا على أنّ جلال الدين السيوطي يعتبر واحداً من العلماء المجدّين. وأنا أحياناً أغبطه على ما بذله من جهودٍ وأقول كم نحن كسالى! فهو كان متديّناً غاية التديّن طوال مسيرة حياته ولديه رغبةٌ علميةٌ مشهودةٌ؛ حيث بذل جهوداً حثيثةً. وفي تعليقته على سنن النسائي قال إنّه لم يعثر على سندٍ معتبر للرواية «طلَبُ العلمِ فريضةٌ على كلِّ مسلمٍ»، لكنّها متواترةٌ؛ لذلك نقلها باعتبارها خبراً متواتراً ولم ينقلها بسندٍ معتبرٍ بطرقنا ولا بطرقهم، وعلى هذا الأساس نقلها وقبلها.

وقبل ذلك قلت في كتاب مشرعة *بحار الأنوار* إنّ هذه الرواية لم تنقل بسندٍ معتبرٍ، لكن لا يمكن وصفها بأنّها خبرٌ كاذبٌ لمجرّد ضعف سندها، ولا يصحّ لنا طرحها. وكلّ من يفعل ذلك فهو يعاني من خللٍ في عقله، فأنا متأكّدٌ بأنّ نبيّنا الكريم صلى الله عليه وآله قال ذلك؛ لأنّ أسانيد هذا الخبر كثيرةٌ بحيث يحصل الإنسان على وثوقٍ (اطمئنان شخصيّ) بصدوره، وليس لأنّه متواتر.

لذلك عندما أنقل هذا الخبر لا أقول (عن رسول الله ﷺ)، وإنّما أقول (قال رسول الله ﷺ).

الاستفادة من تراث أهل السنّة

علماء الشيعة قبلوا الكثير من الأحاديث المنقولة في المصادر المعتبرة لعلماء أهل السنّة؛ إذ ليس لديهم أيّ داعٍ لوضع أحاديث في فضائل أهل البيت عليهم السلام. ناهيك عن أنّ علماء الشيعة اتّخذوا بعض أحاديث أهل السنّة كدليلٍ على الأحكام الفقهية رغم نقلها بسندٍ واحدٍ. وهذا ما نلمسه في باب ضمان اليد. ومن أراد الاطّلاع فليراجع مكاسب الشيخ الأنصاري (رضوان الله عليه).

دلالة النصّ على صدور الرواية من المعصوم عليه السلام

كذا هو الحال بالنسبة إلى دعاء كميل. زوجتي المحترمة دوّنت كتاباً جمعت فيه الأدعية المعتبرة وعنونته *الدعاء في الروايات المعتبرة*. وقد طلبت منها أن تدرج فيه دعاء كميل أيضاً؛ فهو دعاءٌ معتبرٌ. لكنّها قالت لي إنّ هذا الدعاء لا سند له، فقلت لها ليس من المهمّ أن يكون له سند، إنّه على غرار العبارة التالية: «يا من دلّ على ذاته بذاته»، ولا يمكن أن يصدر هذا الدعاء إلا من روح أمير المؤمنين عليه السلام المفعمة بالنور؛ فهو نابعٌ من لسانه وقلبه المحبّ لله تعالى؛ لذا كلّ خبير حينما يقرأ عباراته ويتأمّل فيها فإنه يدرك ذلك.

سماحة الشيخ محمّد حسين كاشف الغطاء الّذي كنت أقلّده قبل سنّ بلوغي، سُئل عمّا إن كان دعاء الصباح حجّةً أو لا، وهل له سندٌ؟ وفي إجابته ذكر سماحته جملةً من هذا الدعاء، وهي: «يا من دلّ على ذاته بذاته»، ثمّ قال: كيف يمكن لإنسانٍ من عامّة البشر أن يذكر مضامين كهذه؟! إنّ دلالة هذه القرائن النصّية تعتبر أعلى من دلالة خبر الثقة على الصدور من الإمام عليه السلام؛ لذا لا يطرح هنا مبحث توثيق رواة السند أو عدم توثيقهم. وأنا أرى دعاء كميل كذلك.

الهدف من تدوين كتاب معجم الأحاديث هو جمع أخبار الثقاة وليس الأخبار الموثوق بها

لقد ذكرت لدى إجابتي عن سؤالٍ وجّه لي من النجف،[1] كما طبّقت ذلك في عدّة مواضع

---

١. يقصد سماحته الاستفسار الّذي وجّه له بشكلٍ مكتوبٍ حول كتاب *المعتبر من بحار الأنوار*، وقد طبعنا نسخةً مصورةً له في بداية هذا الكتاب.

من كتابي *المشرعة* و*المعجم*، أنّ هدفي الأساسيّ في كتاب *معجم الأحاديث المعتبرة* هو نقل أخبار الثقاة، حيث جمعت ما يقارب ١١٥٠٠ أو ١١٦٠٠ رواية.

هذه الأحاديث التي جمعتها تشمل أخبار الثقاة التي رويت بسندٍ معتبرٍ. وهذا المشروع هو الأوّل من نوعه في تاريخ التشيّع. ولكن لم يكن هدفي في هذا الكتاب هو نقل الأخبار الموثوق بها؛ فهذا الأمر خارجٌ عن نطاق قدرتي.

ضرورة جمع الأخبار الموثوقة

أرجو منكم هنا أن تسجّلوا ما أقول، وكلامي هو: لا بدّ أن يبادر البعض إلى تأليف كتابٍ لجمع الروايات الضعيفة ذات الأسانيد المتعدّدة أو المضامين العظيمة؛ فهي تعدّ سببا لإيجاد الاطمئنان الشخصيّ وليس الاطمئنان النوعيّ، وخبر الثقة يوجد الاطمئنان النوعي. وهذا المشروع يعدّ خدمةً عظيمةً إن أُنجز.

قبل سنواتٍ وإبّان عهد حكومة طالبان [في أفغانستان] كنت مقيماً بمدينة قم. وحينها عرضت كتاب *مشرعة بحار الأنوار* على أحد العلماء، فلفتت نظره بعض مضامينه وقال: لماذا دوّنت هذه الروايات؟! لقد قلت إنّ أسانيدها ضعيفة! قلت له: نعم، أسانيدها ضعيفة، لكن انظر إلى نصوصها، فلا يمكن لغير الأئمّة المعصومين بيانها. ونصوص كتاب *نهج البلاغة* لم تنقل كلّها بأسانيد معتبرة، ورغم ذلك يرجع إليها الباحثون ويطمئنّون بصدورها. ومن أمثلة ذلك تلك الخطبة العظيمة التي عادةً ما يذكرها الخطباء على المنابر، وهي: «وكمال التوحيد نفي الصفات عنه»، فهذه العبارة لم تنقل عن أفلاطون ولا عن سقراط ولا عن ابن سينا ولا عن ملا صدرا. إنّه كلام الإمام علي عليه السلام، حيث اكتسب هذا الكلام عظمته من شخصيّة قائله.

يجب علينا جمع هذه الروايات. وللأسف لم أتمكّن من ذلك. وقد وصلتني رسالةٌ من مدينة كربلاء قبل مجيئي إلى إيران في سفرتي هذه، تضمّنت كلاماً شبيهاً لما ذكرتموه. فأخبرت مرسلها بأنّي تطرّقت في هذا الكتاب إلى جمع أخبار الثقة فقط، ولا أدّعي أنّي جمعت كلّ الأخبار المعتبرة فيه، فجمعها هو عملٌ آخر. والأحاديث التي جمعتها في *معجم الأحاديث المعتبرة* بلغت ما يقارب ١١٠٠٠ حديثٍ ونيّف.

لا بدّ من تشكيل لجنةٍ من العلماء العاملين الّذين لهم باعٌ طويلٌ في علم الرجال ولديهم القدرة على الاستفادة من القرائن لأجل جمع الأخبار الموثوقة وليس الأحاديث المعتبرة سنداً. فهذه الأخبار مثل "دعاء كميل" تعدّ أعلى مرتبةً من أخبار الثقة؛ إذ يتحصّل لدى الإنسان اطمئنانٌ فعليٌ بصدورها.

قلت في كتاب *المشرعة* إنّ متن الخبر لو كان واحداً ومنقولا بثلاثة أسانيد ضعيفة، فهو يوجد لدينا اطمئنانا؛ إذ من المستبعد جدّاً اتّفاق رواة هذه الأسانيد الثلاثة على تلفيق حديثٍ كاذبٍ ونسبته للإمام. يُحتمل الكذب عندما يكون السند واحداً، بينما لا يوصف الحديث بأنّه مجعولٌ بحسب قواعد علم الرجال عندما يتمّ نقله بثلاثة أسانيد مختلفة؛ وذلك لأنّ متنه واحدٌ، فلو كان مجعولاً لما اتّحدت ألفاظه. والعدد "ثلاثة" ليس من اختراعي، فقد اقتبسته من كلام الشيخ الحرّ العاملي ﷺ، حيث نقل روايةً حول المحرّمات بثلاثة أسانيد ضمن الجزء الحادي عشر من كتابه *وسائل الشيعة* في طبعته المتوسّطة.

ألّفت كتاباً حول المحرّمات وأيّدت فيه روايةً نقلها الشيخ الصدوق ﷺ بنصٍ واحدٍ وثلاثة أسانيد. وبالطبع أنا لم أحدّد هذا العدد من الأسانيد.

الرواية ذات الألفاظ المتعدّدة والمنقولة بعشرة أسانيد أو ثمانية على أقلّ تقديرٍ بإمكاننا استنباط مشتركاتها إن كانت بمضمون واحد وألفاظ متعدّدة. وهذا العدد منوطٌ بتشخيص الفقيه نفسه. وباعتقادي، إنّ هذا العدد يعدّ كافياً للقول باعتبار الوجه المشترك للأمر الجامع في الرواية. وكذا هو الحال بالنسبة إلى الروايات الطويلة؛ إذ بإمكاننا جمعها ونيل وثوقٍ فعليّ منها؛ لذا يجب علينا جمعها. وقد أشرت إلى هذا الأمر في عدّة مواضع من كتاب *المشرعة*.

ذات مرّةٍ دوّن أحدهم مقالةً واستشكل عليَّ؛ وذلك لأنّي كتبت حول أحد المواضيع المنقولة في *نهج البلاغة*. هذا الكتاب القيّم هو فخرٌ للشيعة، لجميع الشيعة إلى يوم القيامة، إنّه كتابٌ عظيمٌ. ذلك الرجل اعترض على كلامي هذا، فقال إنّك تقدح باعتبار سند *نهج البلاغة* وفي الحين ذاته تقول إنّه فخرٌ للشيعة؟!

هذا الرجل أخطأ في استنتاجه، فأنا قلت إنّ الخبر غير المعتبر ليس خبر ثقةٍ، ولم أقل إنّه ليس صادراً من الإمام عليه السلام. كلام الإمام علي عليه السلام المنقول في *نهج البلاغة* ما زال محتفظاً

بدقّته وحيويّته في القرن الحادي والعشرين، وهو أرقى من كلّ ما شهدته البشرية من فلسفةٍ مشّائيةٍ وفلسفةٍ إشراقيةٍ وأسفارٍ، فهذه الأشياء تظهر ثمّ تزول؛ لذا ليس من الصواب ادّعاء أنّ السيّد الرضي هو الّذي ابتدع نصوصه.

إذن، لو قمنا بذلك وحينما تتحقّق الثقة بالقرائن، ربّما تحظى الكثير من الروايات بالاعتبار بحيث يقتنع بها الآخرون على ضوء تلك القرائن.

نقل مناقب أهل البيت عليهم السلام في كتب أهل السنّة قرينة على اعتبار الرواية

ذكرت إحدى القرائن لذلك الشخص المحترم الّذي بعث لي رسالةً من العراق. وهي أنّ روايات المناقب المنقولة في مصادر أهل السنّة ليست معتبرةً فقط لديهم -وهم يقولون إنّ عليّاً هو الخليفة الرابع والخليفة الأوّل أفضل منه، أي أنّ درجته في الأفضليّة هي الرابع بحسب ترتيبهم في الخلافة؛ لذا فإنّ كلام ابن أبي الحديد أو غيره في التأكيد على أفضليّة الإمام علي عليه السلام رغم كونه رابع الخلفاء، يعدّ نادراً- بل لدينا كذلك.

لا شكّ في أنّ أهل السنّة لا يبادرون مطلقاً إلى تلفيق فضائل لعليّ وآل عليّ عليهم السلام ولا سيّما لأولاده المعصومين عليهم السلام. الفضل ما شهدت به الأعداء.

لو راجعتم كتاب *الصواعق المحرقة* لوجدتموه موجّهاً ضدّ الشيعة، لكن مع ذلك ستجدون فيه روايات في فضائل أهل البيت عليهم السلام وهي غير منقولةٍ في مصادر الشيعة. إذن، هل من المعقول تصوّر أنّ مؤلّف هذا الكتاب قد وضعها من عنده؟! الخلل الموجود في هذا الكتاب أنّه يكفّر الشيعة ومؤلّفه لا يؤيّد كون عليٍّ أفضل الخلفاء. لكنّ الأحاديث والمسائل التي نقلها حول عظمّته تجعل القارئ يعشق مقامه السامي. ناهيك عن أنّه نقل فيه أشياء عجيبة أخرى.

إذا ألقيتم نظرةً على هذا الكتاب لوجدتم أنّ عدداً من رواياته لم ينقلها أصحابنا، وفيه روايات حول الأئمّة والشيعة.

أهل السنّة نقلوا روايات في مصادرهم حول فضائل الشيعة، مثل قول رسول الله صلى الله عليه وآله: «يا علي أنت وشيعتك في الجنّة». ولا شكّ في عدم صواب تصوّر أنّ واحداً من أهل السنّة قد وضع هذه الرواية عن الشيعة. وفي هذه الحالة أجرى الله تعالى الحجّة عليه والحقّ على لسانه.

يجب جمع هذه الروايات والأخبار الموثّقة، وهناك قرائن أخرى. وفي تلك الرسالة التي بعثتها إلى العالم العراقي قلت له فيها بأن يدوّنها، فنحن مكلّفون بالإجابة. ولحدّ الآن لم أقرأ كتاب السيّد حبّ الله رغم أنّي حصلت على قرصٍ مدمجٍ له. لكن لم تسنح لي الفرصة في قراءته بسبب مرضي وانشغالي بالتأليف.

عليكم أن تطرحوا إجابات علميّة؛ إذ قد يبادر شخصٌ آخر لأغراض أخرى ويقوم بعملٍ ما. لذا إن تمّ إنجاز هذا المشروع -أي جمع الأخبار المذكورة في مصادر أهل السنّة، وهو ما فعلت مقداراً منه- أو تمّ جمع الأخبار المرويّة في مصادرنا أو تلك الأخبار الموجودة في *البحار* التي فيها قرائن من أهل السنّة بحيث يبلغ عددها ثمانية أو عشرة. بإمكاننا في هذه الحالة استنتباط المسائل التي تمثّل القدر الجامع فيها. وإذا ما حصل لدينا الاطمئنان بصدورها -وإن لم يكن سندها معتبراً- بإمكاننا نسبتها إلى الأئمّة عليهم السلام لكونها تمنحنا الوثوق الفعليّ.

إذن، يجب البحث عنها وجمعها كي يصبح هذا الإنجاز تراثاً نافعاً تستفيد منه الأجيال اللاحقة، وحتّى لا يجرؤ أحدٌ على الاستهانة بأحاديثنا.

أسأل الله تعالى أن يوفّقكم. ولا بدّ من تقديم اقتراحٍ لبعض الفضلاء في النجف أو قم أو مشهد لجمع الأخبار الموثوقة.

ما ذكرناه مجرّد نموذجٍ. وهناك الكثير من الأمور التي يدرك الإنسان أنّها صادرةٌ من الأئمة عليهم السلام.

صداقتي مع السيّد السيستاني (دامت بركاته) قديمةٌ. عندما أسافر إلى هناك أجالسه وأتبادل أطراف الحديث معه. وقد طُرح هذا الموضوع في كلامنا.

يمكن القيام بأعمال أخرى في باب الأحاديث للتعرّف عليها. مثلاً حمل العامّ على الخاصّ أو المطلق على المقيّد، أو أن نقوم بعمليّة جمعٍ عرفيّ (وهو ليس كهذين الأمرين السابقين)، أو بحمل الحاكم على المحكوم أو الوارد على المورود، ناهيك عن معايير أخرى. هذه المسائل أشار إليها السيّد السيستاني، وقد تحدّثت معه قليلاً عنها وأخبرته برأيي، حيث قلت له إنّ كلامهم نورٌ بحسب ما هو مرويّ.

أنا لا أقصد من هذا الكلام أنّ كلّ من يدّعي وجود نورٍ في قلبه تصبح الرواية معتبرةً عنده.

ولا أعني أنّ كلّ من يدّعي نورانيّة نصّ إحدى الروايات يعتبر هذه الرواية حجّةً. ففي هذه الحالة تسود الفوضى، بحيث يتمكّن كلّ شخصٍ من قول ما يشاء بزعم أنّه أدرك ذلك في باطنه. وإنّما كان قصدي إضافة هذه الروايات إلى الأخبار الموثوقة. وأحياناً قد يطمئنّ الإنسان قلبيّاً بصدور أحد الأخبار من الإمام. وبهذا يتحقّق استئناسٌ لدى من يستنبط أمراً ما من كلام الأئمّة عليهم السلام.

هذه الأمور كتبتها لذلك الرجل في النجف، لكن لا أدري ماذا فعل. وأودّ هنا أن أعلن لكم مرّةً أخرى بأنّ العلماء المحترمين في مدينتي النجف وقم لو تآزروا في ما بينهم لربّما أصبحت أحاديث كثيرة ضمن الأخبار التي يجب العمل على أساسها. صحّة السند من جملة السبُل في هذا المجال، إلا إنّ الأخبار الموثوقة التي تمنحنا وثوقاً تعدّ أمراً آخر.

يا ترى هل يمكن ادّعاء أنّ هذه الخطبة: «الحمد لله الّذي لا يبلغ مدحته القائلون ... لشهادة كلّ صفةٍ على أنّه غير الموصوف ...» من تأليف السيّد الرضي أو الشيخ الكليني أو أيّ شخصٍ آخر؟! بالتأكيد كلا. إنّها عبارات *نهج البلاغة* التي تتّسم بالحيويّة على الدوام.

يا ترى كيف يتكلّم الإمام علي عليه السلام بحيث يطمئنّ الإنسان من صدور هذا الكلام على لسانه المبارك؟! يجب علينا البحث في هذا الأمر معاً وتأسيس لجنةٍ من العلماء والفضلاء في النجف أو قم لأجل جمع الأخبار الموثوقة، وهذا المجهود فيه أجرٌ عظيم. فبعض الروايات ليست مفتقرةً إلى سندٍ، وهي تشبه: «يا من دلّ على ذاته بذاته». سماحة الشيخ محمّد حسين كاشف الغطاء أجاب ذلك الرجل الّذي سأله عن دعاء الصباح بنفس هذه الإجابة.

حجّية الخبر الموثوق به

أعتقد أنّ الأخبار الموثوق بها تعدّ معتبرةً؛ لأنّ الوثوق يفيد الاطمئنان، وهو حجّةٌ عند العقلاء. ومن المتيقّن أنّ الشارع قد أمضى هذه الحجّية.

الاطمئنان حجّةٌ عقلائيّةٌ وقد أُمضي شرعاً. فأنت تعتمد على اطمئنانك وتوافق على أن يأخذك عمّك أو أخوك أو زوجتك إلى مكّة أو زيارة الأئمّة. كما تعتمد عليه حينما يدعوك شخصٌ لكونه صديقاً لك ويستضيفك دائماً فتتناول طعامه بوثوقٍ مع إمكانية أن يكون مسموماً، حيث لا تكترث باحتمال موتك.

لو ادّعى شخصٌ أنّه لا يعتمد على أحدٍ في ما ذكر، سوف يقال إنّه أصبح مجنوناً واستحوذ عليه الوسواس. فجميع الأمور الهامّة من أموال طائلة وأعراض وأنفس متوقّفة على مسألة حجيّة الاطمئنان والوثوق. ولم أرَ أحداً شكّك بمكانة الوثوق ضمن مباحث علم الأصول. ويبدو في أحد المواضع -ولست متأكّداً من ذلك- أنّ الأستاذ الكبير آية الله الحكيم ﵀ في *المستمسك* أو في *حقائق الأصول* كان متردّداً في حجّية الوثوق. وما سمعت من غيره كلاماً في هذا المضمار؛ إذ الجميع يحكمون بحجّية قطع العقلاء.

فصل الثانية

المقابلة الثانية[1]: تنوّع الأساليب والمباني في نقد الروايات وتقويم وثاقتها

أصرّ عليَّ أحد رجال الدين المتديّنين الّذين التقيت به عدّة مرّاتٍ -حيث زارني في مدينة قم، وربّما رأيته في مدينتي طهران ومشهد- أن أؤلّف كتاباً أجمع فيه الروايات معتبرة السند كي يتمّ تمييزها عن غيرها. وطلب منّي أن أعتمد في ذلك على كتبنا الأربعة، أي *الكافي* *والتهذيب والاستبصار* *ومن لا يحضره الفقيه*.

ومن ناحيةٍ أخرى التقيت في لندن أحد العلماء الأفغانيين المقيمين هناك منذ مدّةٍ من الزمن، وهو من السادة الّذين درسوا في حوزة قم العلميّة. وخلال اللقاء سألني عن مدى صحّة الأخبار المرويّة حول رجعة الأئمّة عليهم السلام؟ فقلت له: لا أعلم، عندما أعود إلى قم سوف أبحث في الموضوع وأبعث لك رسالةً حول ذلك.

عندما عدت إلى قم تصفّحت كتاب *بحار الأنوار* ونظرت في الأخبار الخاصّة بالرجعة بعد تلك الأخبار المروية عن إمام العصر عجّل الله تعالى فرجه الشريف، فحاولت تصنيفها بحسب أسانيدها. لكنّي تساءلت في نفسي قائلاً: لماذا أقتصر في هذا البحث على أخبار الرجعة فقط؟!؛ لذلك قرّرت أن أوسّع البحث ليشمل كتاب *البحار* بأسره. وبالفعل بادرت إلى ذلك وكتبت مقداراً منه في

---

١. أجريت هذه المقابلة مع سماحته بتأريخ ١٥ تير ١٣٩٧ هـ ش، وبعد ذلك أعطيناه نسخةً مدوّنةً منها فأجرى عليها تعديلات بقلمه.

قم، ومقداراً آخر في باكستان وآخر في كابول ضمن جزئين.

فقال لي: هذه هي الروايات التي دوّنتها هنا. لكن لماذا لم تدوّن نفس الروايات؟ لماذا لم تشر إلى أنّ روايات الباب الكذائي والروايات الكذائية معتبرة وما سواها ضعيفة أو مجهولة سنداً؟ أي ميّز الروايات عن بعضها.

قلت له: أنا لا أفعل ذلك.

هو رجلٌ متديّنٌ وقدّم خدماتٍ للشيعة ويشعر بشفقةٍ عليهم، وكان يقول لي: أنت اكتبها وأنا أطبعها لك، لكنّي أجبته قائلاً: لا أريد ذلك، لو أنّي شئت ذلك لفعلته ولجمعت جميع الروايات معتبرة السند.

وأمّا الشخص الّذي قام بذلك مؤخّراً فأنا لا أعرفه.

على أيّ حالٍ، لقد بدأت هذا العمل في مدينة قم ودام عدّة سنواتٍ، ثمّ سافرت إلى باكستان في فترة الجهاد فبقيت هناك عدّة سنواتٍ وجمعت الأحاديث معتبرة السند. ووجدت أنّي لو عملت وفق الأصول التي أتبناها لوجب عليَّ ذكر ٦٥٠٠ أو ٧٠٠٠ روايةٍ. لكنّي قلت في نفسي إنّ هذا العمل يعدّ خيانةً، وهو أمرٌ غير لائقٍ. لذلك جمعت كلّ تلك الكتب التي دوّنتها وجعلتها في مكتبة حوزة خاتم النبيّين العلميّة في مدينة كابول. فانتهى الموضوع، وأنا بدوري نسيته.

بعد مدّةٍ جاءني خطابٌ من جامعة المصطفى كما يلي: نحن مستعدّون لتجديد طباعة كتابكم *بحوث في علم الرجال* للمرّة الخامسة إن وافقتم على الأمر. فأجبتهم: لا تطبعوه؛ لأنّي أريد مراجعته، وبعد ذلك بإمكانكم طباعته. بعد أن راجعت كتابي الرجاليّ هذا في مدينة كابول تبادرت إلى ذهني مسائل جديدة. وكما تعلمون فإنّ صاحب *الكافي* قام بعملٍ جيّدٍ حينما دوّن أسانيد جميع الروايات التي نقلها؛ لذا لا مشكلة في كتابه ونسأل الله تعالى الرحمة له. لكنّ الشيخ الطوسي ﷺ لم يفعل ذلك، بل حذف نصف السند، ونقل نصفه الآخر في مشيخة "التهذيبين". وأمّا الشيخ الصدوق فهو لم يحذف نصف السند، فهو لديه توجّهٌ آخر، وهو حذف السند بكامله والاكتفاء بذكر اسم الراوي الأوّل الّذي نقل الحديث عن لسان الإمام. وقد ذكر أسانيد الروايات في "المشيخة"، لذا من أراد معرفتها عليه مراجعة "المشيخة". وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ مشيخة الصدوق ﷺ بدائيّةٌ برأيي إذا ما قورنت بمشيخة الشيخ التي هي أكثر حرفيّة.

فمشيخة الشيخ إذن حرفيّةٌ للغاية ومعقّدةٌ. أنا بدوري نقلت مشيخة "التهذيبين" بكاملها وشرحتها. وفي كتاب "البحوث" تطرّقت إلى هذا المبحث المعقّد، حيث أدرجتها ضمن مباحث كتاب "البحوث" وكتبت الكثير حولها. ومشيخة "الفقيه" التي تعتبر أكبر من مشيخة التهذيبين بعشرة أضعافٍ تقريباً، دوّنتها ضمن جدولٍ بسيطٍ.

عندما أبدى المعنيون في جامعة المصطفى رغبتهم في طباعة كتاب "البحوث" للمرّة الخامسة -وهذا الكتاب يدرّس في بعض الأماكن- تأمّلت في الأصول الرجالية التي أتبنّاها فألهمني الله سبحانه وتعالى بعض المسائل، ففتحت أمامي أفاقا جديدة. وأنا الآن أشعر أنّ هذا الكتاب ما زال غير كاملٍ بنحوٍ ما؛ إذ لو استطعت أن أراجع كلّ تلك الروايات التي يبلغ عددها ما يقارب ١١٠٠٠ ونيّف وربّما ١٢٥٠٠ حديث معتبر، فمن المحتمل أن أعثر على مئات الأحاديث ذات الأسانيد المعتبرة ثمّ أدرجها ضمن هذا الكتاب.

إنّ علم الرجال فيه تعقيدٌ كثيرٌ، وإلى أن دوّنت كتاب "البحوث" لم أجد شخصاً ألّف كتاباً حول قواعد هذا العلم. وبعد ذلك دوّنت العديد من الكتب. وأشهرها في زماننا هو كتاب المامقاني الّذي عنوانه *تنقيح المقال*، ثمّ ألّف السيّد الخوئي كتاباً في الرجال، وأنا كنت تلميذاً عنده وتلقّيت أكثر دروسي منه.

حينما أردت تدوين هذا الكتاب، لم يكن كتاب السيّد الخوئي مطبوعاً بعد. وأخبرته بإشكالٍ هامٍّ في علم الرجال كنت أعتقد بوجوده، فقال لي: لقد طبع كتابي، فراجع الجزء الأوّل ستجد الإجابة عن سؤالك فيه.

بعد أن طبع كتابه راجعت الجزء الأوّل منه، لكنّه رحمه الله لم يتطرّق فيه إلى الإشكال الّذي طرحته عليه، بل كانت إجابته عن الموضوع الّذي أشار إليه تتمحور حول جانبٍ آخر إلّا إنّها لا تشمل الجانب الهامّ. وقد تحدّثت كثيراً عن ذلك.

السيّد الخوئي برأيي لم يذكر في كتابه الرجاليّ الّذي ألّفه ضمن ٢٣ جزءاً، سوى سبع أو ثماني أوراقٍ فقط حول القواعد الرجالية أو أقلّ من ذلك.

إنّ علم الرجال معقّدٌ للغاية، والسيّد السيستاني باعتقادي لديه معلومات جيّدة حوله.

لقد دوّنت هذه البحوث التي طبعت خمس مرّاتٍ، وفي الطبعة الخامسة توصّلت إلى نتائج جديدة. فالإنسان مهما بذل جهداً حثيثاً سوف يبقى يتعرّف على أشياء جديدة، ثمّ يصبح متخصّصاً شيئاً فشيئاً ويكتسب تجربةً.

مرّةً أخرى أجريت تعديلات على كتاب "البحوث". وطلبت من ممثّل جامعة المصطفى في كابول بأن يرسله إلى قم كي تتمّ طباعته، وهذه الطبعة تختلف عن طبعته الرابعة.

ومن ناحيةٍ أخرى، بادرت مرّةً أخرى إلى مراجعة بعض النسخ من كتاب *معجم الأحاديث المعتبرة* الّذي تركته آنذاك بعد أن ضمّنته ١١٥٠٠ حديث. ولكن حتّى الآن وأنا بخدمتكم أعتقد بوجود ١٢٠٠٠ ألف حديثٍ معتبر السند أو أكثر من ذلك.

الاختلاف الكبير بين الآراء الرجالية

أودّ أن أخبركم بأنّنا نمتلك حالياً ١٢٠٠٠ رواية معتبرة. لكنّ الآراء الرجالية متباينة، وتباينها هذا يمكن تشبيهه باختلاف وجوهنا كبشرٍ.

المجتهدون لديهم آراء مختلفة فقهياً، وكتاب العروة الوثقى مثالٌ على ذلك.

قال الشاعر:

اختلفوا في قربة السِّقاءِ والحقّ أنّها وعاءٌ للماءِ

فالحقيقة أنّ القربة إناءٌ للماء، فهي مجرّد قربةٍ لا غير؛ لذا سخر بما حدث حولها من اختلافٍ.

لاحظوا مسائل كتاب *العروة*، فكلّ مسألةٍ طرحت حولها أربعة أو خمسة آراءٍ. وهذه هي ميزة مذهب التشيّع، حيث يقوم على حرّية الرأي والفكر؛ لذلك تمّ تحريم تقليد أحد المجتهدين لمجتهدٍ آخر.

على أيّ حالٍ، بعض علمائنا الأعلام يعتقدون باحتمال وجود ١٥٠٠٠ روايةٍ معتبرة السند.

وجود طرقٍ أخرى لإثبات حجّية الأخبار التي هي ليست بخبر ثقةٍ

إنّ كلّ تلك الجهود والمشاقّ التي تحمّلها علماء الرجال الثلاثة الّذين هم الشيخ والنجاشيّ والكشّي، وكذلك ما تحمّله الحسن بن محبوب الّذي دوّن "المشيخة" في عهد الإمام موسى

بن جعفر، إلى جانب الأعمال الهامّة الأخرى التي أنجزها سائر علمائنا الرجاليّين، تتمحور برمّتها حول أمرٍ واحدٍ. وهو كون الرواية ذات سندٍ معتبرٍ أو لا.

كتاب *المعتبر من بحار الأنوار* وكتاب *صحيح الكافي* وسائر الكتب التي تمّ تدوينها، جميعها ترتكز على مسألة السند. وعندما يكون السند ضعيفاً فهو يُشكّك بكتاب *الكافي*، حيث يقال هذه هي حقيقة *أصول الكافي*.[١]

هناك مثلٌ متداولٌ بين الأفغانيين فحواه أنّ هذه الكلية من البقرة، أي أنّنا نأتي بكلية البقرة وندّعي أنّها البقرة بذاتها، في حين أنّها ليست سوى جزءٍ منها.

إذن، القضية ليست كذلك، وكما قلنا فهناك طرقٌ أخرى.

الشهرة جابرةٌ وكاسرةٌ، و إعراض الفقهاء عن الروايات

أحد السبُل الهامّة المشهورة حالياً هو أنّ كلّ خبرٍ ضعيفٍ يعمل على أساسه مشهور فقهاء الشيعة، يُجبر ضعف سنده بشهرته وعمل المشهور به. وقيل لو أنّ المشهور أعرض عن إحدى الروايات ولم يعمل بها -وإن كان سندها معتبراً- فهذا الإعراض يعتبر مسقطاً لحجّيتها. ودليلهم الّذي اعتمدوا عليه في هذا المضمار هو أنّ جميع هؤلاء الفقهاء متخصّصون ومجتهدون؛ لذا لا يمكن تصوّر أنّهم جاهلون بضعف سند هذه الرواية ومع ذلك عملوا بدلالتها. لا شكّ في وجود قرائن أخرى تحفّ هذه الرواية، لكنّها لم تصلنا.

ليس المراد من الشهرة العلماء المتأخّرين، بل المتقدّمون هم أساسها؛ لأنّهم يعرفون القرائن أفضل من المتأخّرين بسبب قربهم من عصر الأئمّة عليهم السلام. لدينا وعلى سبيل المثال روايات معتبرة وصحيحة السند تدلّ على أنّ كلّ غسلٍ يُجزي عن الوضوء، وبعض فقهاء الحوزة العلمية المعاصرين يفتون بذلك. واعتمد أصحاب هذا الرأي على رواية معتبرة وصحيحة السند، وهي: "أيّ وضوءٍ أنقى من الغسل"، إلا إنّ مشهور الفقهاء هو أنّ غسل الجنابة يغني فقط عن الوضوء.

---

١. قال سماحته واصفاً رغبة الشباب وبعض الجامعات بالرجوع إلى مصادر خاصّة مثل *صحيح الكافي*: هكذا حال مرحلة الشباب، حيث نرغب بالتنصّل من المسؤوليّة ونريح أنفسنا بأيّة ذريعةٍ كانت ولأيّ سببٍ كان. وهذا الأمر لا يقتصر على إيران فحسب، وإنّما نلمسه في كلّ مكانٍ.

الأغسال المقصودة هي التي ثبت استحبابها مثل غسل ليالي شهر رمضان ولا سيّما الليالي ١٩ و٢١ و ٢٣، وغسل الجمعة؛ لذا بإمكان المكلّف وفقا لهذا الرأي أداء الصلاة بها، إلا إنّ الفقهاء يقولون: الصلاة باطلةٌ بهذه الأغسال. وتعليل ذلك أنّ القدماء أقرب إلى عصر الأئمّة ﵈، وإنّهم بكلّ تأكيدٍ لاحظوا هذه الروايات التي بين أيدينا (فليس من الصواب تصوّر أنّنا لاحظناها وهم غفلوا عنها، بل إنّها وصلتنا منهم واطّلعنا عليها في كتبهم) فلا بدّ من وجودِ قرينةٍ ما جعلتهم لا يعتمدون عليها. لكنّ هذه القرينة زالت على مرّ الزمان ولا علم لنا بها. وعلى هذا الأساس اشتهر بين علماء الفقه والأصول أنّ الشهرة جابرةٌ، وإعراض المشهور كاسرٌ. وبهذا التعليل أيضا اعتبر كثير من الروايات ضعيفة السند في الفقه.

المسألة الأخرى الجديرة بالذكر هنا قد أشرت إليها وأخبرتكم بها من قبل، وهي: هل يمكن ادّعاء أنّ الروايات المعتبرة تقتصر على ما ذكر فقط؟!

من السذاجة بمكانٍ ادّعاء أنّ غالبية رواياتنا معتبرة السند، وهذا الادّعاء ينمّ عن سذاجة صاحبه. وعندما يوصف الراوي في علم الرجال بأنّه مجهولٌ، ففي هذه الحالة وإن لم يتمّ تضعيفه وبقي خبره محفوفاً بالجهل فحسب، لا يكون السند معتبراً. هذا الأمر صحيحٌ من هذه الناحية، ونحن لسنا سذّجاً مثل الأخباريّين بحيث ندّعي أنّ جميع الروايات معتبرة السند أو صحيحة السند. والتحليل السندي في الحقيقة هو أحد جوانب الموضوع ولا يمثّل الموضوع بأسره.

القرائن الروائيّة الذاتيّة والخارجيّة الدالّة على وثوق صدور الخبر من الأئمّة ﵈

إذن، عليكم أوّلاً النظر إلى الشهرة، وثانياً إلى الأحاديث التي نطمئنّ إليها على أساس قرائن غير سنديّة سواءً كانت ذاتيةً أو خارجيةً، حيث يثبت لنا على أساسها أنّها صادرةٌ من الأئمّة ﵈ ومن ثَمّ تصبح معتبرةً.

قلت سابقاً لدينا عشرون روايةً نصّها: «طلب العلم فريضةٌ على كلّ مسلمٍ»، لكنّ جميع أسانيدها غير معتبرةٍ. وفي كتاب *معجم الأحاديث المعتبرة* ذكرت أنّ عبارة "قال رسول الله" ليست بحاجةٍ إلى ذكر السند (ولم أقل ذلك في عبارة "روي عن رسول الله")؛ إذ لدينا عشرون

سنداً لا يمكن تصوّر كذبها جميعاً، وهذه قرينةٌ خارجيةٌ.

هذا هو الخبر المعتبر، وليس خبر المعتبر بصيغة المضاف والمضاف إليه؛ إذ الحديث الّذي يكون سنده معتبراً يوصف بأنّه معتبر السند، بينما الحديث الّذي تحفّه القرائن المعتمدة يطلق عليه اصطلاح (الخبر المعتبر) بصيغة الصفة والموصوف، فالاعتبار هنا وصف للخبر وليس للسند.

إحدى هذه القرائن هي ما أخبرتكم به، أي تعدّد أسانيد الرواية، وهي قرينةٌ في غاية الوضوح. وقد أشرت في كتاب *معجم الأحاديث المعتبرة* إلى عددٍ من الروايات التي لها ثلاثة أسانيد ضعيفة ونصّها واحدٌ، وقلت إنّها تمنح العاقل الاطمئنان.

الروايات تحفّها أحياناً قرائن داخلية، مثل دعاء كميل كما ذكرت آنفاً، فهو يتضمّن قرائن داخلية رغم عدم وجود سندٍ له؛ إذ يشعر الإنسان عند قراءته بأنّ كلماته مفعمةٌ بالمعاني الحيّة التي لا يمكن أن تصدر إلا من القلب الطاهر النقيّ للإمام علي عليه السلام. وهذا هو الخبر المعتبر.

لا يجدر بنا الإفراط، كما ليس من الصواب اعتبار هذه النظرية بأنّها الوحيدة. وأنا لا أعرف ما هو قصد مؤلّف كتاب *المعتبر من بحار الأنوار*، ولا شأن لي بذلك فهو أعرف بقصده. وكلامكم صحيح بكون كتاب *صحيح الكافي* معتبراً، ومؤلّفه هو السيّد البهبودي. لكن في مقابل ذلك هناك من يفرطون في هذا الموضوع، فهذه النظرية ليست شاذّةً لكن مبالغٌ فيها. إنّهم يفرطون.

الفرق بين خبر الثقة والخبر الموثوق به

ما ذكرناه تمحور حول الخبر معتبر السند. وقد أشرت إلى قرائن يمكن الاعتماد عليها لوصف الرواية بأنّها معتبرة. وهذا ما فعله الشيخ الصدوق على سبيل المثال، حيث أشار إلى بعض القرائن.

بين الكتب التي راجعتها، يبدو أنّ أكثر القرائن قد ذكرت في الجزء العشرين من الطبعة المتوسّطة ل *وسائل الشيعة*، وهو الجزء الثلاثون من الطبعة الجديدة التي نشرها الشهرستاني. وهذا هو الخبر المعتبر وليس خبر المعتبر، وبه يتحقّق لدينا الاطمئنان والوثوق وهو أعلى مرتبةً من خبر ثقةٍ كخبر زرارة في *أصول الكافي* والّذي يوصف بأنّه معتبر السند.

خبر الثقة يفيد الاطمئنان أحياناً، وقد لا يفيد ذلك أحياناً أخرى، إلا إنّه حجّةٌ. لكنّ الخبر الموثوق هو الخبر المعتبر الّذي يفيدك الاطمئنان بالفعل، والاطمئنان الفعليّ أعلى من مجرّد الحجيّة. طبّقت هذا الأمر بشكلٍ عمليّ في عددٍ من الروايات، فالحديث الّذي ينقل بأربعين سندا على سبيل المثال يكون معتبرا وإن كانت جميع أسانيده ليست كذلك. لكنّه ليس خبر المعتبر، أي أنّه بحسب الاصطلاح الرجالي ليس صحيحاً ولا موثّقاً ولا حسناً. لكن بسبب التكرار الروائي نقول إنّه قد تحقّق لدينا اطمئنان بكونه صادراً من النبي ﷺ. وقد كتبته وأقبل به وإن لم يكن فيه سندٌ معتبرٌ.

في الجزء الأوّل من *المشرعة* مثلاً، وفي باب «من حفظ أربعين حديثاً» قلت: "للحديث بمختلف الفاظه أسانيد توجب الاعتماد عليه وإن لم يصح واحد منها". وهذا يعني أنّي لست عبداً للسند؛ إذ لا موضوعيّة له بالنسبة لي، فالموضوعيّة برأينا لإثبات كون الكلام للإمام سواءً من هذا الطريق أو ذاك. وطريق الوثوق من الصدور هو الأفضل.

والمثال الآخر الّذي ذكرته في *المشرعة* هو ما روي: «إنّ حديثهم صعبٌ مستصعبٌ»، حيث قلت: "ويمكن أن يقال إنّ مضمونه في الجملة صدر عن الإمام لأجل كثرة الأسانيد وإن لم تثبت نسخة البصائر بسند معتبر".

لقد ذكرت كلّ هذه الأمور في مكالمتي الهاتفية. واليوم كرّرت هذا المضمون أيضاً (أي أنّ الخبر الموثوق أكثر اعتباراً من الخبر معتبر السند) وأشرت إلى الخبر المعتبر ضمن تلك الروايات. وأنتم نيابةً عنّي اكتبوا ذلك، فأنا أقبل به، ويجب على الآخرين قبوله أيضاً. هذه الروايات فيها شواهد خارجيّة، مثل عمل المشهور بها كما أخبرتكم اليوم، أو قرائن ذاتيّة أو قرائن تحفّ أسانيدها، مثل تعدّدها، أو أخرى ترتبط بالنصّ، مثل مضمون دعاء كميل. هذه هي القرائن والشواهد.

في باب «الأعراف وأهلها»، قلت في كتاب *المشرعة*: "روايات الباب وهي أكثر من عشرين رواية فلم يثبت اعتبار واحدة منها سندا. نعم، هي بمجموعها غير خارجة عن الآيات". هنا آياتٌ تعتبر قرائن على صحّة مضمون الروايات، وقلت في هذا الصدد: "الروايات المباركة فإنها تدلّ على أن الأئمّة هم الرجال الواقفون على الأعراف".

كيف يمكن جمع روايات بحار الأنوار وفق أسلوب خبر الثقة؟

سؤال: لقد قام وفق ذوقه الشخصي بحذف روايات كتاب *بحار الأنوار* واختصره في إطار ثلاثة أجزاء بحيث ادّعى أنّ روايات هذه الأجزاء فقط معتبرة، كما حذف أرقام الأبواب والعناوين. فيا ترى كيف يمكننا إعداد كتاب بحارٍ كهذا برأيكم؟

إجابة الأستاذ: علينا أن نتحدّث عن الموضوع بشكلٍ منطقيٍ. انقلوا هذا الكلام من جانبي: افترضوا أنّ الحدّ الأعلى لهذا الكتاب هو الروايات معتبرة السند فحسب، لكنّه لا يمكن أن ينوب عن كتاب *بحار الأنوار*. وكما تلاحظون فقد تمّ تدوينه تحت عنوان *المعتبر من كتاب بحار الأنوار*.

أنا لم أقرأ هذا الكتاب لأرى ما إن كان صحيحاً أو لا. لكن، وإن افترضنا أنّه كتابٌ ناجحٌ، فإنّ مدوّنيه يتحدّثون عن موضوعٍ واحدٍ، أي عن جانبٍ واحدٍ من *البحار*، وهو تلك الروايات ذات الأسانيد المعتبرة. وهذا الجانب لا يعكس مضمون كتاب *البحار* بأسره؛ لذا ليس من شأن هذا الكتاب أن ينوب عن *بحار الأنوار*.

توجد الكثير من الروايات ذات الأسانيد الضعيفة في *بحار الأنوار*، لكن هناك أمورٌ تجعلها أعلى مرتبةً من الروايات معتبرة السند بحيث تفيد الوثوق الفعليّ، مثل تعدّد أسانيدها واعتماد المشهور عليها ووجود قرائن داخلية فيها، وطبيعة نصوصها كذلك.

هذه الأجزاء الثلاثة لا تحكي كتاب *بحار الأنوار* بكامله. فضلاً عن ذلك هناك روايات أخرى تتضمّن مسائل دقيقة للغاية، وهي وإن كانت مرسلةً لكنّها ذات فائدة.

عرضت كتاب *المشرعة* على أحد الأفاضل، فقال لي: لماذا دوّنت هذه الروايات؟! لقد قلت إنّ أسانيدها ضعيفة! قلت له: لقد دوّنتها لأجل نصوصها، فهذه النصوص لا يمكن التغاضي عنها، إنّها عظيمةٌ للغاية، وليس من الضروري أن نفهم ذلك. لو قلنا (اثنان زائد اثنان يساوي خمسة) فهل من الضروري وجود سندٍ معتبرٍ ينتهي إلى الإمام كي تثبت لنا نتيجة هذه العملية الحسابية؟! عندما تكون النتيجة حتميّة (أربعة) لا نحتاج إلى سندٍ، فالقواعد الرياضيّة والهندسيّة ثابتةٌ.

نحن لا نقول هنا إنّ تعدّد الأسانيد أو النصوص سببٌ لقبول الخبر والاطمئنان له، بل هذه النصوص قويّةٌ جدّاً من الناحية العقليّة. وأنا ذكرت كلاماً أبعد ممّا ذكرتم ولا أدري ما إن كنتم أدركتم هذا الأمر أو لا!

أوّلاً نحن نقول ما السبب في عدم لياقة هذا الكتاب لأن ينوب عن *بحار الأنوار*؟ فلا هذا الكتاب فيه الكفاية للنيابة عن "البحار"، ولا حتّى كتابنا "المشرعة"، بل حتّى الكتاب الّذي ألّفناه ضمن ثمانية أجزاء تحت عنوان *معجم الأحاديث المعتبرة* لا يكفي أيضاً رغم اشتماله على ١٢٠٠٠ رواية تقريباً أو أقلّ. أقول هذا الكلام وأنا على ثقةٍ تامّةٍ، فجمع الروايات معتبرة السند يعتبر أمراً ضرورياً بحدّ ذاته، وأنا بدوري قمت بذلك، لكن مع ذلك لا يمكن لهذه التأليفات أن تحلّ محلّ *بحار الأنوار* أو الكتب الأربعة التي هي *الكافي* و*الاستبصار* و*التهذيب* و*من لا يحضره الفقيه*؛ ففيها خصائص أخرى.

لا يمكن الاعتماد على السند فقط في التعامل مع أحاديث الأئمّة عليهم السلام؛ إذ هناك بعض الروايات النورانيّة.

كتب *الكافي* و*من لا يحضره الفقيه* و*التهذيبان*، ولا سيّما *بحار الأنوار* الّذي هو بمثابة موسوعة شيعيّة، فيها روايات ومضامين تجعلك تتصوّر وكأنّ الحياة تجري فيها. وكذلك فإنّ الملاحظات حول الكتب الحديثيّة والتي أدوّنها أنا وأمثالي -حول *نهج البلاغة* مثلاً- لا تعدّ كافيةً؛ فالإنسان حينما يتأمّل بألفاظ بعض الروايات يلاحظ أنّها بأسرها تتّسم بالحيويّة ولها روحٌ.

هناك الكثير من المواضيع والبركات في هذه النصوص؛ لذا لا يمكن تقييد الموضوع بالسند فحسب. لقد أخبرتكم بواجبي الشرعي، وأدّيت ما علَيَّ.

الفصل الثالثة

المقابلة المتمّمة[1]

١) لم أقرأ كتاب *المعتبر من بحار الأنوار* ولربّما يكون عدد الروايات معتبرة السند في *البحار* بنفس العدد الّذي ذكر فيه، أي من الممكن أن يكون هذا الأمر صحيحاً وإيجابياً. لكنه سلبي عند ادّعاء أنّ الخبر المعتبر ليس سواها.

نحن نعتقد بأنّ الخبر الموثوق والمعتبر على أقسامٍ عديدةٍ، وهو أقوى في جميع أقسامه من خبر الثقة. ويبدو أنّ هذا الأمر لم يُعمل به في هذا الكتاب.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا الكتاب لا يتّصف بالدقّة، ولم تراعَ فيه بعض القواعد وأصول التدوين. مثلاً وبحسب ما بلغني، لم تذكر فيه العديد من الروايات المنقولة بثلاثة أسانيد في كتاب *البحار*.

ليس لدينا أيّ خلافٍ مع مؤلّف هذا الكتاب، وكلامنا إرشادي. لكنّ نظريّتنا لم تطبّق بالكامل في كتاب *المعتبر*.وكذلك فإنه ادُّعي في مقدّمته أنّ تعاضد الحديث سببٌ لاعتباره بحسب رأي الشيخ محسني.[2] لكنّي لم أذكر سوى موارد قليلة في كتاب *المشرعة*، وهو لم يعكسها

---

١ . أجريت هذه المقابلة مع سماحة الأستاذ ﷺ بتأريخ ٢٤ تير ١٣٩٧ هـ ش. بهدف تحليل ما ذكر في المقابلتين السابقتين.

٢ . *المعتبر*، ج ١، ص ٢٠: وفي بعض الأحيان نذكر أكثر من سند للحديث، عندما يكون تعاضد الأسانيد هو الموجب لتصحيح الحديث عند الشيخ المحسني، أو يكون أحد الأسانيد هو المعتبر بالخصوص والبقيّة للتأييد. وعليه، فعندما نذكر حديثا له أكثر من سند أو نذكر له سنداً ثم بعد إتمام متنه نذكر سائر أسانيده، فهنا يعني ذلك أن الحديث معتبر: إمّا لأنّ كلّ هذه الأسانيد صحيح، أو لأنّ أحدها معتبر والباقي مؤيّد له أو لأنها جميعا غير معتبرة، ولكن الشيخ المحسني لديه رأي ☜

بصوابٍ ودقّةٍ في كتاب *المعتبر*؛ لذا لم ينعكس رأينا بشكلٍ صائبٍ بخصوص السند هنا.

٢) الشيخ الكليني ﷺ نقل في كتاب *الكافي* عن الفضل بن شاذان ما يقارب ٥٠٠ حديثٍ، وكما نعلم فهو لم يره. وحيث لم يرغب بنقل الروايات من كتبه بشكلٍ مباشرٍ؛ لأنّ النقل المباشر وبلا واسطةٍ من أحد الكتب يؤدّي إلى إرسال الحديث وفقدانه اعتباره. لذا فقد كان المحدّثون يلجؤون إلى واسطةٍ. ولكن من هو الواسطة هنا في نقل الروايات عن الفضل بن شاذان؟ المرحوم الكليني جعل "محمّد بن إسماعيل" واسطةً له.

محمّد بن إسماعيل النيسابوري غير موثّقٍ رجالياً؛ فهو مجهولٌ. وفي بادئ الأمر عندما كانت تجربتي قليلةً لم أكن أقبل بروايات الكلينيّ هذه لأنّي كنت أعتبر السند مجهولاً. ومن نتائج هذا الرأي كان مخالفة رأي المشهور في مسائل الحيض حيث إنّه معتمدٌ على روايات الكليني عن الفضل، وسندها مجهولٌ، لذا فقد كنت أقول إنّ رأي المشهور لا دليل عليه. لكنّي بعد ذلك فهمت أنّ كتب الفضل بن شاذان كانت مشهورةً ورائجةً، ولأجل أن لا ينقل الكلينيّ رواياتها بلا واسطةٍ ولا يقول "عن الفضل بن شاذان"، كان يتّخذ أحد الأشخاص كواسطةٍ. وهذا الشخص طبعاً لا بدّ أن يكون قد درس عند الفضل وكسب إجازة نقل الحديث منه، وهو محمّد بن إسماعيل.

أسلوب الشيخ الكليني ﷺ يتمثّل في عدم ذكر كلمة "عن" قبل أوّل اسم راوٍ في مشيخته. لذلك نجد في أسانيد روايات كتابه *الكافي* عبارة (محمّد بن إسماعيل عن الفضل بن شاذان).

بناءً على ما ذكر فإنّ اسم محمّد بن إسماعيل لا يُضعف سند الشيخ الكلينيّ ﷺ. وهذا الاسم اعتُمد عليه لأجل القواعد التي كان يراعيها المحدّثون لدى نقلهم الرواية كي لا ترد شبهة الإرسال على سندها. وهذا الراوي لا يتسبّب بإشكالٍ وإن لم يتمّ توثيقه في علم الرجال.

الفضل بن شاذان الّذي عُرف بعظمة شخصيّته بين الشيعة، كانت كتبه معروفة وشهيرة في عهد الشيخ الكلينيّ ﷺ، لذلك قلت إنّ أسانيد الروايات المذكورة معتبرةٌ.

وهناك موارد أخرى مشابهة لما ذكر، فالشيخ الطوسيّ نقل عن علي بن الحسن بواسطتين،

☜ وهو أنّه لو بلغت الأسانيد ثلاثة فما زاد أمكن اعتبار الحديث بالتعاضد، حتى لو كانت كلّها ضعيفة، فليلاحظ هذا الأمر.

وأعتقد أنّهما مجهولان. بينما اعتبر السيّد الخوئيّ ﷺ أحدهما مجهولاً والآخر موثّقاً. لكنّ السند ضعيفٌ في كلتا الحالتين، وقد نقل ما يقارب من خمسمائة رواية بهذا الطريق.

بعد ذلك أدركت أنّ السند ليس ضعيفاً، وشيئاً فشيئاً تبادرت إلى ذهني مسائل أخرى. فهناك مشكلةٌ عجيبةٌ للغاية بخصوص الرواة، وهي وصف أحد الرواة بكونه شيخ الرواية أو شيخ الإجازة. وهذا الأمر لم أكتشفه أنا، بل كان موجوداً منذ القدم في كتب الرجال، فقد قيل إنّ فلاناً هو شيخ الرواية أو شيخ الإجازة، لكن لم يعر أحدٌ أهميّةً لصفته ولا لآثارها. افترضوا على سبيل المثال أنّ الشيخ الطوسيّ (رضوان الله تعالى عليه) نقل عن علي بن الحسن ٥٠٠ حديثٍ بأسانيد ضعيفة وواسطتين مجهولتين. نتيجة ذلك طبعاً هو اعتبار هذه الروايات الخمسمائة مجهولةً. ولكن هل إنّ الواسطتين هما شخصيّتان وصفتا بـ"شيخ الرواية" أو "شيخ الإجازة"؟ طبعاً وصف كلّ واحدٍ منهما بكونه "شيخ الإجازة".

ولنفترض أنّه تحقّق لدينا علمٌ بأنّ الشيخ ينقل عن علي بن الحسن بسند ضعيف. فلو وصفنا عليّ بن الحسن بأنّه "شيخ الإجازة"؛ فإنّ كتبه كانت موجودةً قبل الشيخ، والقدماء فقط كانوا يقولون إنّها مرسلةٌ، فإنّ أسانيد الشيخ إلى عليّ بن الحسن ستغدو معتبرة.

كتب علي بن الحسن كانت مشهورةً في عهد الشيخ، ولأجل أن لا يقع في إشكال نقل الروايات المرسلة من الكتب، ذكر هذه الوسائط. وقد أشرت إلى السبب في اعتبارها ضمن كتاب "البحوث" بطبعته الخامسة.

هناك الكثير من المباحث المعقّدة التي تؤثّر أحياناً على مصير ٣٠٠ أو ٤٠٠ روايةٍ. والشيخ قال في موضعين من المشيخة إنّه نقل من الأصول وكتب الأصحاب.

٣) المبادرة إلى جمع الروايات المعتبرة في كتاب *بحار الأنوار* هي عملٌ لا يمكن لعامّة الطلاب القيام به، إذ يجب أن يقوم الخبراء بذلك.

ضمن هذه المقابلات أشرت إلى القواعد العامّة، لكنّ هذا العمل شاقٌّ للغاية، ولربّما يقتضي تشكيل لجنةٍ مكوّنةٍ من عدّة أشخاصٍ بحيث يقومون بذلك لمدّة سنةٍ كاملةٍ على أقلّ تقديرٍ. وهذا الأمر يتطلّب بكلّ تأكيدٍ نفقات طائلة. ولو تمّ تشكيل هذه اللجنة فأنا مستعدٌّ لأن أقدّم لأعضائها تجاربي الخاصّة في ما يتعلّق بالأسلوب المناسب، ولكن "العين بصيرة

واليد قصيرة"، فأنا قد أحضر ليومٍ أو يومين ثمّ أذهب، ومن الصعب كذلك أن تحضر لجنةٌ في كلّ يومٍ لإنجاز هذا العمل؛ إنّه أمرٌ شاقٌّ.

فضلاً عن ذلك، لقد مضى ذلك الزمن الّذي تمكّن فيه العظماء من تدوين آثار قيّمة، مثل صاحب الجواهر الّذي دوّن وحده أكثر من أربعين جزءاً من كتاب *الجواهر* قربةً إلى الله تعالى، وصاحب الوسائل الّذي دوّن كتاب *الوسائل* في مدّة خمس وعشرين سنةً، فنحن اليوم بحاجةٍ إلى مثل هذه الإرادات القوّية، ويجب علينا الشعور شخصيّاً بالمسؤولية في أعمالنا كي تكون مباركةً.

٤) في ما يتعلّق بما قيل في ذلك الكتاب إنّي أردت استخراج ما هو معتبر من *البحار*.[١] أقول: إنّي قمت في كتاب *المشرعة* بشكلٍ أساسي باختيار ما كان سنده معتبراً، وربّما استغرق ذلك منّي مجهوداً يتجاوز سنةً كاملةً، حيث عملت بقدر قابليّتي، إلا إنّ الموضوع الّذي اقترحته في هذه المقابلات يتطلّب وقتاً ومجهوداً أكثر، ولربّما يجب أن تشترك فيه عدّة لجانٍ تعمل بشكلٍ متزامنٍ بحيث يتمّ تقسيم أجزاء كتاب بحار الأنوار بين أعضائها بشكلٍ مناسب، فأنا لم أقم بذلك واكتفيت بتحديد ما كان سنده معتبراً.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّي أشرت في كتاب البحوث إلى عدم كون تصنيف الأحاديث إلى الصحيح والحسن والموثّق مناسباً. وأسانيد الروايات برأيي يمكن تصنيفها بشكلٍ ثنائيّ، أي إنّها إمّا أن تكون معتبرة السند أو ليست كذلك. وأمّا ما كان غير معتبر السند منها فهو إمّا أن يكون مجهولاً أو ضعيفاً.

النجاشيّ والطوسيّ والكشيّ (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين) هم ثلاثة أركانٍ في رجال الشيعة، ولا نجد واحداً منهم قيّد لفظ "الثقة" بالعادل.

أنا قمت باختيار معتبر السند وميّزته عمّا كان ليس كذلك، ثمّ ألّفت كتاب *معجم الأحاديث المعتبرة* وهو غير مقتصر على كتاب *بحار الأنوار*. لكنّي لم أجمع في *المشرعة* و*المعجم* الأخبار

---

١. راجع مقدّمة كتاب *المعتبر من بحار الأنوار*، ج ١، ص ١٢: ... دفع المرجع الديني آية الله العلامة الشيخ آصف محسني القندهاري،... إلى محاولة تحقيق روايات *البحار* من الناحية الحديثيّة والرجاليّة والسنديّة، والخروج بما يراه معتبراً من هذه الروايات. قد تمثّلت محاولته هذه بكتابة مشرعة *بحار الانوار* الواقع في مجلّدين.

الموثوقة التي تمنح الفقيه اطمئناناً فعلياً بالقرائن.

٥) قيل في مقدّمة كتاب *المعتبر*: تمّت مراعاة آراء السيّد محمّد آصف محسني بدقّةٍ.[١] لقد ذكرت رأيي في هذه المقابلات كي يتّضح نطاق الأخبار المعتبرة في *البحار*. ولا بدّ من الالتفات إلى أنّ الروايات والأخبار الموثوقة المنقولة عن الأئمّة عليهم السلام كثيرةٌ جدّاً. وهي تختلف عمّا يوصف بأنّه معتبر السند؛ لذا اقتصر الموضوع في كتاب *المشرعة* على هذا القسم منها. وهذا لا يعني أنّ كلّ ما كان معتبراً في *البحار* قد نُقل في *المشرعة*.

كلّ ما ذكرته في هذه المباحث يتمحور حول طريق تحصيل الخبر المعتبر الّذي يجب أن يحظى باهتمامٍ.[٢]

---

١. راجع مقدّمة كتاب *المعتبر من بحار الأنوار*، ج ١، ص ١٣:

«ولتوضيح طريقة العمل في هذا الكتاب، وإجلاء بعض الأمور الضرورية، نذكر مجموعة نقاط:

١) لقد تعبدنا في هذا الكتاب بما ذكره الشيخ آصف محسني في *المشرعة*، ونظراته الرجالية التي أشار إليها في كتابه *بحوث في علم الرجال*. وكذلك قمنا بالتنسيق مع سماحة الشيخ محسني في هذا المضمار، فلم نحكّم نظرنا في الروايات، ولانظرأيّ من العلماء الآخرين، ليتمحّض الكتاب في التعبير عن آراء الشيخ محسني رحمه الله.

٢) انطلاقا من النقطة السابقة، إن كان لأحد إشكال على تصحيح رواية أو تضعيفها، فهي ترجع إلى نظريّات سماحة الشيخ الخاصّة به، ولاتنسجل الإشكالات علينا إلا إذا أخللنا بما هو موجود في *مشرعة البحار*، فلم نتّبع ما أشار إليه الشيخ هناك.»

٢. الجدير بالذكر هنا وجود بعض العبارات في مقدّمة كتاب *المعتبر* يبدو أنّها تستند إلى الآراء والنظريّات الرجاليّة والحديثيّة للأستاذ رحمه الله، للإيحاء بأنّ عدد الروايات المعتبرة في كتاب *بحار الأنوار* قليلة جدّاً. وسماحة الأستاذ رحمه الله قلقٌ من أن تستثمر مباحثه العلميّة لأغراض متطرّفة في نقد الحديث. ومثال ذلك في العبارات التالية المذكورة في كتاب *المعتبر*، ج ١، ص ١٦:

«لكنّ هذه المحاولة في هذا الكتاب تكشف -بدرجة أو بأخرى- عن وجهة نظر أحد اتجاهات المدرسة النقديّة السنديّة في علم الرجال و الحديث عند الإماميّة، والّذي يقول بأنّ غالبية روايات بحار الأنوار ليست صحيحة وفقا لمعايير البحث الرجاليّ والحديثيّ عند هؤلاء، ومن ثم فلا يحق للبعض أن يكرّس لنا بحار الأنوار كتاباً صحيحا كلّه أو غالبه، ويفرضه على الساحة العلميّة أو الشعبيّة أو يجزم المناقشة في مروياته، أو يقدّمه للناس حقائق مسلّمة عند المذهب الإماميّ بكلّ مدارسه الاجتهادية، وإنما نقول له: إن هناك مدرسة بل مدارس لها مكانتها في الحديث و الرجال و التاريخ لا تلتقي مع هذه الفكرة.»

إضافةً إلى ذلك، لاحظ ما ذكر في المقدّمة نفسها تحت عنوان دراسة في منهج آية الله محسني (*المعتبر*، ج ١، ص ٣٨ و ٣٩):

«بهذه النقاط التسع يمكن تكوين صورة عن الاتجاه النقدي لبعض مصادر السنّة والحديث عند الشيخ آصف محسني. لكنّ العنصر المهم الآخر أن نعرف -ولو عبر إطلالة موجزة- مديات عمليّة النقد والتعرية التي قام بها آصف محسني في كتاب *بحار الأنوار*، ولكي نضع القارئ في حجم الصورة النقديّة بشكل أكثر تفصيليّة من مجرد القول بأن أكثر روايات *البحار* ضعيفة، نضع هذا الجدول التوضيحيّ، آخذين فيه بعض العينات فقط.»

وبعد ذلك تمّ تدوين جدولٍ تضمّن إحصائيّات غير دقيقة وموارد انتقائيّة من الروايات غير الصحيحة (ذات السند غير ☜

☜ المعتبر) عند آية الله محسني من كتاب *بحار الأنوار* (*المعتبر*، ج ١، ص ٤٤- ٣٩).

وفي نهاية الجدول قيل ما يلي (*المعتبر*، ج ١، ص ٤٤):

«... وقد انتقينا الأبواب ذات الدلالة من حيث تعداد مجموع رواياتها، و تعداد ما هو الصحيح منها عند آصف محسني، ويلاحظ القارئ أنّ مجموع روايات الأبواب التي انتقيناها يبلغ حوالي ٥٧٦٤ رواية، وأنّ الصحيح منها هو ٢٨٣ رواية فقط، أي أقل من ٥٪ من الروايات، وهذه نسبة قليلة جدا.

هذه نظرة موجزة حول منهج الشيخ آصف محسني في تقويم روايات *بحار الأنوار*، وعلى أساسها صحّح بعض رواياته القليلة التي سيتولّى هذا الكتاب جميعها وتنظيمها إن شاء الله.»

نستنتج من المقابلات التي أجريت مع آية الله آصف محسني أنّ الصورة التي طرحت حول رأيه في كتاب *بحار الأنوار* وأسلوبه العلمي النقدي (كما ذكر في مقدّمة كتاب *المعتبر*) من شأنها أن تكون خلفيّةً لطرح بعض الآراء المتطرّفة حول روايات أهل البيت عليهم السلام. وهذا الأمر يرفضه سماحته لكونه بعيدا عن نهجه العلمي.

يرى سماحته ضرورة التعامل مع المسائل الخاصّة بالروايات بأسلوبٍ علميّ معتدلٍ. وقد أكّد مراراً على الأسلوب المناسب في هذا المضمار ضمن المقابلات التي أجريت معه.

الفصل الرابعة

معايير اعتبار الروايات في ما وراء السند في كتاب المشرعة

ما توصّلنا إليه من الاستفسارات التي أجاب عنها آية الله الأستاذ محمّد آصف محسني حفظه الله والمقابلات التي أجريت معه، أنّه يتبنّى أسلوباً خاصّاً لتقييم مدى اعتبار الروايات من الناحيتين السنديّة وغير السنديّة. وكذلك لديه قواعد خاصّة يعتمد عليها في التعامل مع الروايات ضعيفة السند. وقد أكّد في هذا السياق على أنّ مقداراً كبيراً من تراث أئمّة أهل البيت عليهم السلام قد وصلنا عن طريق هذه الروايات؛ ولذا من الضروري مبادرة الخبراء والمتخصّصين في هذا المجال لاستكشاف المضامين الدينيّة السامية من معارف وأحكام عن طريق البحث والتحليل في الروايات المذكورة.

ومن جملة الأمور الهامّة التي أشار إليها في مقدّمة كتاب *المشرعة* حول أهمّية الحفاظ على الروايات غير المعتبرة علميّاً وضرورة نقلها في المصادر الحديثية، ما يلي:

> أكثر الروايات المستخرجة والمنقولة في *البحار* غير معتبرة سندا، كما ستعلم و لا وحشة من ذلك ولا بدعة فيه من المؤلّف، فإنّه دأب جميع المحدّثين الأعاظم حتى أرباب الكتب الاربعة و من تقدّمهم كالبرقيّ والصفّار وعليّ بن إبراهيم والحسين بن سعيد وغيرهم -رحمهم الله رحمة واسعة- بل لا يوجد كتاب حديثيّ اقتصر على المعتبرات سنداً و إن ادّعى بعضهم أنّ روايات كتابه صحيحة بحسب اجتهاده.
>
> ولنقل الروايات غير المعتبرة مفسدة و فائدتان :

أمّا الفائدة الأولى: فهي أنّه قد تصل غير المعتبرة إلى التواتر المعنويّ أو الإجمالي فيترتّب عليه أثره فيؤخذ بالقدر المتّفق عليه بين الروايات كما نشير إليه في بعض الابواب. وهو يجري في جملة من الأبواب التي لم نشر إليه أيضاً، فتفطّن.

وأمّا الثانية: فهي فرض احتفافها بقرينة موجبة للاطمئنان بصدورها، فيعتمد عليها لحجيّة الاطمئنان عند العقلاء كحجيّة العلم عند العقل، والشرع لم يردع عنه؛ بل العرف يرونه علماً و إن كان في الواقع ظنّا قوياً.[١]

نستنتج من هذا الكلام أنّ قلّة الروايات معتبرة السند في كتاب *بحار الأنوار* لا يمكن اعتبارها أمراً خطيراً، كما لا يمكن اتّهام العلامة محمّد باقر المجلسي ﷺ بالتقصير في عدم نقلها؛ إذ إنّ عملية جمع الروايات ذات الأسانيد غير المعتبرة ضمن كتابٍ حديثي واحدٍ بعد أن كانت مشتّتةً آنذاك هنا وهناك، يعدّ مجهوداً كبيراً يمكن الاعتماد عليه في فهم المداليل السامية الموجودة في هذا التراث العظيم.

سوف نذكر في هذا الكتاب بعض الأمثلة المقتبسة من كتاب *مشرعة بحار الأنوار* التي تطرّق سماحة الأستاذ محمّد آصف محسني حفظه الله على أساسها إلى تقييم مدى اعتبار الروايات، فبعض الروايات رغم ضعف أسانيدها، لكنّه أكّد على أنّها معتبرةٌ، وقد صنّفها ضمن عدّة أقسامٍ.

إذن، هدفنا هنا ليس جمع كلّ الشواهد من كتاب *المشرعة*، وإنّما سنكتفي بذكر بعض النماذج التي نتمكّن من خلالها بيان طبيعة الأسلوب الّذي اعتمد عليه مؤلّفه.

آية الله محمّد آصف محسني حفظه الله لدى إجابته عن الاستفسار الّذي وجّه له والمقابلات التي أجريت معه، أشار إلى العديد من الأساليب التي يمكن على أساسها تقييم مدى اعتبار الأخبار التي لم تُنقل بسندٍ معتبرٍ، وهذه الأساليب ذكرها في كتاب *المشرعة*، وهي كما يلي:

١. اعتبار الخبر المروي في عدّة رواياتٍ بنصٍّ واحدٍ، ويشترط في ذلك أن يُروى بثلاثة أسانيد ضعيفة على أقلّ تقديرٍ.

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ١، ص ٩.

٢. اعتبار الخبر المروي في عدّة رواياتٍ بنصوصٍ متعدّدةٍ. واعتباره يتحقّق استناداً إلى أنّ تعدّد الطرق يوجب حصول التواتر المعنوي أو الإجمالي، حيث يتمّ على أساسه استخراج القدر المتّفق عليه من الروايات.

٣. اعتبار الخبر المنقول في عدّة رواياتٍ بنصوصٍ متعدّدةٍ دون أن يبلغ درجة التواتر، فهو يوجِد اطمئناناً فعليّاً.

٤. اعتبار الخبر الّذي فيه قرينةٌ تتّفق مع مضامين آيات القرآن الكريم.

٥. اعتبار الخبر المنقول في مصادر المخالفين مع مخالفة مضمونه لأهواء الناقلين.

٦. اعتبار الخبر على أساس تحليل النصّ والسند معاً في إطارٍ تاريخيّ.

٧. اعتبار الخبر استناداً إلى النتائج التي تمّ التوصّل إليها في العلوم التجريبيّة والمادّية.

٨. دلالة رقيّ مضمون الخبر المرويّ على كونه صادرا عن المعصوم عليه السلام.

٩. ضعف السند الروائيّ ينجبر عن طريق شهرة الخبر وفقا لرأي بعض الفقهاء.

طبعاً بإمكاننا تصنيف الأساليب التي ذكرها سماحة الأستاذ حفظه الله بدقّةٍ أكثر يتسنّى لنا على أساسها طرح أساليب أخرى إلى جانب ما ذكر.

الأساليب التي ذكرناها أعلاه مقتبسةٌ من كتاب *المشرعة*، وهي تعتبر قواعد يمكن الاعتماد عليها لإثبات مدى اعتبار الأخبار المروية بأسانيد ضعيفة في كتاب *بحار الأنوار*. وبطبيعة الحال فقد طرحت هنا استناداً إلى وجهات نظر آية الله الشيخ محمّد آصف محسني حفظه الله. ومن المؤكّد أنّنا لو أمعنّا النظر في تفاصيل كتاب مشرعة *بحار الأنوار* وسائر مؤلّفات سماحته، سوف نجد شواهد أخرى نتمكّن من خلالها معرفة أسلوبه الخاصّ على هذا الصعيد. لكن لم يسعنا المجال لذلك هنا، ونسأل الله تعالى أن يوفّقنا في تحقيق هذا الإنجاز ضمن كتابٍ آخر أكثر تفصيلاً كي يكون في متناول أهل الفضل والعلم.

وبما أنّ البحث الرئيس في هذا الكتاب هو نقل الأسئلة والاستفسارات التي وجّهت لسماحة الأستاذ محمّد آصف محسني حفظه الله، والتي تمحور بعضها حول ما ذكر في كتاب *المعتبر من بحار الأنوار*، نجد من الضروريّ التأكيد مرّةً أخرى على ما يلي: الصورة التي طرحت

في كتاب *المعتبر من بحار الأنوار* تختلف بالكامل عن أسلوب سماحة الشيخ محسني ﷺ ومشاربه العلميّة، ناهيك عن أنّه كتابٌ عارٍ من الدقّة ولم تُراعَ الأمانة العلميّة في ما طرحه مؤلّفه من ادّعاءات. أضف إلى ذلك أنّه لا يتناغم مع النظريّة الرجاليّة والحديثيّة التي يتبنّاها سماحته، لذلك رفضه.[1]

ونحن هنا ضمن بياننا للأساليب المعتمدة في تقييم اعتبار النصوص الروائيّة بحسب رأي آية الله محمّد آصف محسني ﷺ، قمنا بتسليط الضوء في الهامش على الواقع العلميّ لكتاب *المعتبر* في الأبواب والأمثلة التي تمحور البحث حولها.

تجدر الإشارة هنا إلى أنّنا لم نوجّه نقداً مباشراً لكتاب *المعتبر*، فهدفنا الأساسي هو إرشاد القرّاء الكرام للاستفادة من كتاب *بحار الأنوار* القيّم بشكلٍ صحيحٍ، وإلى جانب ذلك تطرّقنا إلى بيان الأسلوب العامّ الّذي يمكن الاعتماد عليه للاستفادة من مداليل الروايات ذات الأسانيد غير المعتبرة.

وفي الختام نتقدّم بالشكر الجزيل والامتنان للإخوة الّذين ساعدونا في جمع المعلومات الخاصّة بموضوع بحثنا، ونتوجّه بالدعوة إلى الفضلاء والطلاب الكرام والباحثين المختصّين بالعلوم الدينيّة إلى أن يتحفونا بمقترحاتهم وآرائهم كي نتمكّن من إتمام هذا الكتاب بدقّةٍ علميّةٍ أكبر وتحقيق أهدافه بأفضل شكلٍ.

شهرتير / صيف سنة ١٣٩٧ هـ. ش

---

١ . الجدير بالذكر هنا أنّ سماحة الأستاذ محمّد آصف محسني ﷺ دأب أخلاقياً على احترام جميع الباحثين، لذا حمل مساعي مؤلّفي كتاب *المعتبر من بحار الأنوار* على الخير. وبالطبع فالأسلوب المناسب هو ما ذهب إليه سماحته عندما ألّف كتاباً مستقلاً تحت عنوان *معجم الأحاديث المعتبرة* بهدف جمع الأخبار ذات الأسانيد المعتبرة وليس الأخبار التي تفيد الوثوق؛ لذا خالف إعادة تدوين كتاب *بحار الأنوار* عن طريق حذف الروايات ذات الأسانيد غير المعتبرة الموجودة فيه. وكما أكّد في كتاب *المشرعة* فإنّ كتاب *البحار* القيّم زاخرٌ بمخزونٍ روائيّ بأسانيد غير معتبرةٍ، لكنّه رأى أنّ استخراجها يتطلّب مجهوداً علمياً دقيقاً يتناسب مع الأسلوب المتّبع في الحوزات العلمية.

سماحته لا يستسيغ المساس علمياً بكتاب *البحار* القيّم، لذا من يحاول تضعيف هذا الكتاب فهو لا يعمل وفق نظريّته.

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أنّه اقترح إنجاز مشروعٍ علميّ كبيرٍ لأجل استخراج الروايات موثوقة الصدور، وقد أكّد على هذا الأمر في المقابلة التي أجريت معه.

اعتبار الخبر استناداً إلى تعدّد طرق نقله (ثلاثة أسانيد)

قال سماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسني ﷺ في مقدّمة كتاب مشرعة *بحار الأنوار* إنّ الرواية المنقولة بثلاثة أسانيد ونصٍّ واحدٍ تعدّ معتبرةً ويمكن الاعتماد على مدلولها، ونصّ كلامه ما يلي:[1]

> إذا كان لمتن واحد ثلاثة أسانيد -كما في جملة من روايات الصدوق ﷺ في العيون- فلا يبعد الاعتماد عليه لبعد تواطؤ رجال كلّ من الأسانيد الثلاثة على كذب مطلب بعبارة واحدة.

وكذلك أكّد سماحته على هذه القاعدة في موضعٍ آخر، فقال:[2]

> في هذه الأبواب وغيرها ربما ينقل مضمون واحد بثلاثة أسانيد كما في ص ٣٣٢ باب ١٢ و ص ٣٤٣ باب ١٤ وغيرهما، ومن يطمئنّ بمجموع الأسانيد بصدور الرواية عن الإمام رغم ضعف كلّ واحد من الأسانيد فله الاعتماد عليها، ومثل هذه الروايات في *البحار* كثيرة، نقلها المؤلّف عن العيون وربما عن غيره. ولا يبعد الاعتماد على روايات العيون فإنّ اتفاق ثلاثة أسانيد غير معتبرة على معنى واحد بألفاظ مختلفة وإن لم يوجب الاطمئنان به لكنّ اتفاقها على متن واحد يبعد احتمال الكذب إلى حدّ كبير.
>
> وقد أشرنا غير مرة أنّ كثرة الأسانيد ربما توجب القطع، فضلاً عن الاطمئنان بصدور المتن عن الإمام ﷺ.

وفي ما يلي نذكر بعض الأمثلة من كتاب مشرعة *بحار الأنوار* حول الطرق الأخرى (غير اعتبار السند) لاعتبار الأخبار:

١. خطبة فدك اعتُبرت صحيحةً على أساس تعدّد طرق نقلها، وممّا قاله سماحة الأستاذ محمّد آصف محسني ﷺ في هذا الصدد ما يلي:[3]

---

١. مشرعة بحار الأنوار، ج ١، ص ١٣.

٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٢٨.

٣. المصدر السابق، ص ٢٩ (هذا القسم حذف في كتاب *المعتبر*).

فصل في خطبتها سيّدة النساء فاطمة الزهراء عليها السلام احتجت بها على من غصب فدك منها (ص ٢١٥)

الأحسن جعل الخطبة مسلّمة في الجملة لتعدّد طرقها وبعض القرائن كما يظهر من مطالعة الفصل بكامله، ولا داعي للعامّة في وضعها وكذبها في نقلها.

٢. الروايات المنقولة في فضل السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام على سائر النساء وأنّها سيّدة نساء الجنّة وسيّدة النساء من الأوّلين والآخرين وسيدة نساء الأمّة وسيدة نساء المؤمنين ونحو ذلك من العبارات، هي روايات معتبرة وقطعيّة نظراً لتعدّد طرق نقلها، وعلى هذا الأساس قال سماحته:[1]

وتؤكّده الروايات الكثيرة المشتملة على لفظة سيّدة نساء أهل الجنّة، كما يظهر من التتبع في *البحار* بوسيلة آلة الكامبيوتر، وهي كثيرة يشكل تكذيبها كلّها أو الترديد فيها.

ثانيها: في جملة من الروايات أنّها سيّدة النساء من الأوّلين والآخرين وسيّدة نساء الأمّة وسيّدة نساء المؤمنين ونحو ذلك من العبارات.

وفي روايات كثيرة لا يسهل الإغماض عنها -وهي منتشرة في جميع أجزاء *البحار* كما يظهر من نسخة الكامبيوتر- أنّها سيّدة نساء العالمين، ولعلّ هذه الكلمة أكثر من كلمة سيّدة نساء أهل الجنّة.

٣. الروايات المنقولة في ما يخصّ مسألة تظلّم السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام في يوم القيامة تعدّ معتبرةً نظراً لنقلها بثلاثة أسانيد، ووضّح سماحته هذا الأمر قائلاً:[2]

الباب ٨: تظلّمها عليها السلام في القيامة وكيفيّة مجيئها إلى المحشر (٤٣: ٢١٩)

فيه ١٣ رواية والمعتبر سنداً منها ما ذكر برقم ١١ نقلاً عن مجالس المفيد، لكن في صحّة وصول نسختها إلى المؤلّف بسند معتبر كلام صعب.

ويمكن الاعتماد على ما ذكر برقم ٣، ٤، ٦ لبعد كذب الأسانيد الثلاثة، فلاحظ.

---

١ .*مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ١٣٣ و ١٣٤ (هذا القسم حذف في كتاب *المعتبر*).

٢ . المصدر السابق، ص ١٣٩ و ١٤٠ (هذا الباب نُقل في كتاب *المعتبر*).

٤. نقل العلامة محمّد باقر المجلسي ﷺ الدعاء رقم ٨٥ من الصحيفة السجّادية في باب حقيقة الملائكة، وقد بادر إلى شرحه معتبراً إيّاه نصّاً متواتراً سندا وعظيماً وذا معنىً متينٍ. وسماحة الشيخ محمّد آصف محسني ﷺ أيّد بدوره هذا الكلام قائلاً:[1]

ذكر المؤلّف ﷺ في رقم ٨٥ دعاء الإمام السجاد ﷺ ثم قال بعد شرحه (٥٦: ٢٤١):

إنّما أوردت هذه الدعاء الشريف هنا وأعطيت في شرحه بعض البسط لكونه فذلكة لسائر الأخبار والآيات الواردة في أصنافهم (أي الملائكة) ودرجاتهم ومراتبهم، مع تواتره سنداً ومتانته لفظاً ومعنى.

أقول: الرواية كما أفاد ﷺ مفيدة جداً إن أوجبت كثرة أسانيدها الاطمئنان بصدورها من الإمام ﷺ.

٥. أشار سماحته في ما يلي إلى أبواب النباتات والبقوليّات وسائر الأطعمة، وذكر أمثلةً لرواياتٍ غير معتبرةٍ السند، وقال إنّ الأسانيد الثلاثة التي رويت بها تجعلها معتبرةً:[2]

الباب ٩: الثريد والمرق والشوربجات وألوان الطعام (٦٣: ٧٩)

ليست في الباب رواية معتبرة سنداً سوى أوليهما إذ أوجبت أسانيدها الثلاثة الاطمئنان بصدورها، و إذا قلنا باعتبار كتاب *المحاسن* أصبح بعض روايات الباب معتبراً.

الباب ٩: الالبان وبدو خلقها وفوائدها وأنواعها وأحكامها (٦٣: ٧٩)

أكثر مصادر روايات الباب غير معتبرة كالمحاسن مسائل عليّ بن جعفر وقرب الإسناد إذ لم تصل نسخها من مؤلّفيها إلى المجلسيّ ﷺ بسند متّصل معتبر وكتاب الطبّ مؤلّفه مجهول، ورواية العيون (برقم ١١) يمكن الاعتماد عليها لطرقها الثلاثة.

٦. في ما يتعلّق بالروايات المنقولة حول النبات في كتاب *بحار الأنوار*، قال سماحته إنّ الأبواب الرابع حتّى الحادي عشر لا تتضمّن روايةً معتبرة السند باستثناء ما روي منها بثلاثة

---

١. المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٨٤ و ٢٨٥ (هذا القسم حذف في كتاب *المعتبر*).

٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٢٤ (ضمن هذين الموردين نُقلت في *المعتبر* الروايات التي أشار إليها سماحة الأستاذ ﷺ، ج ٢، ص ٣١٤ و ٣١٥).

أسانيد، وهذا يعني أنّ هذه الموارد موجودةٌ لكنّ استكشافها منوطٌ بالباحث. وفي ما يلي نصّ كلام سماحته حول هذا الموضوع:[١]

تنبيه: ليس في الباب الرابع إلى الباب الحادي عشر رواية معتبرة سنداً سوى ما له ثلاثة أسانيد.

٧. الباب المختصّ بالأرز ذكر حوله ما ذكر بخصوص الموضوع السابق بعينه، حيث قال:[٢]

الباب ٤: الأرز (٦٣: ٢٦٠)

فيه روايات في أوليها عن الرضا عليه السلام بأسانيد ثلاثة لا يبعد الاعتماد على مجموعها عن آبائه عن رسول الله صلى الله عليه وآله: سيّد طعام الدنيا والآخرة اللحم والأرز.

٨. تطرّق سماحته إلى الحديث عمّا ذكره العلامة المجلسي رحمه الله على صعيد الفرق بين الإيمان والإسلام، وفي هذا السياق أشار ضمن كتاب *المشرعة* إلى عددٍ من المسائل التي تحدّث عنها صاحب *البحار* بهذا الخصوص بعد أن نقل الروايات ذات الصلة، ومنها روايةٌ منقولةٌ بثلاثة أسانيد غير معتبرةٍ.

الشيخ محسني حفظه الله مع تأكيده على وجود إشكالٍ في نصّ هذه الرواية، لكنّه قبلها نظراً لكونها نقلت بثلاثة أسانيد، ونصّ كلامه ما يلي:[٣]

والولاية لأتباعهم وأشياعهم والمهتدين بهديهم وللسالكين منهاجهم ... (٦٥: ٢٦٣ و ٢٦٤)

أقول: قوله والولاية ... الخ، يدلّ على عظيم شأن هؤلاء ويحتمل حذف جملات قبله فيحتمل رجوع ضمائر الجمع إلى الأئمّة عليهم السلام دون هؤلاء السادة لكنّه مجرد احتمال ويشكل ردّ الخبر بعد وجود ثلاثة أسانيد له و إن كان كلّ واحد منها غير معتبر.

وعلى كلّ في الباب فوائد مذكورة في الروايات ولابدّ لأهل التحقيق من استنباطها منها والله الموفّق.

---

١. مشرعة *بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٣٢٥ (هذه الموارد ذكرت في كتاب *المعتبر*).

٢. المصدر السابق، ص ٣٢٦.

٣. المصدر السابق، ص ٣٤٢ (هذه الرواية لم تذكر في كتاب *المعتبر*، ج ٢، ص ٣٦٣).

٩. وصف سماحته إحدى الروايات المنقولة في الباب الّذي دوّنه صاحب *البحار* تحت عنوان "العمل جزء الإيمان وأنّ الإيمان مبثوث على الجوارح" بالمعتبرة وذلك لأنّها نقلت بثلاثة أسانيد. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذه الأسانيد غير معتبرة، لكن بحسب رأيه يتحقّق الاطمئنان منها كما أشرنا آنفاً. وهذا ما قاله:[1]

الباب ٣٠: أنّ العمل جزء الإيمان وأنّ الإيمان مبثوث على الجوارح (١٨: ٦٦)

المعتبرة من رواياته ما ذكرت برقم ٥ وبرقم ٨ على رأي السيّد الأستاذ في معجمه في حقّ عليّ الزيّات وبرقم ١٧، ١٨ و ١٩ إن كفت أسانيده الثلاثة غير المعتبرة في اعتبارها.

١٠. الأبواب التي تتمحور مواضيعها حول مساوئ الأخلاق وآداب المعاشرة، هي الأخرى تتضمّن رواياتٍ منقولةً بنصٍّ واحدٍ وأسانيد متعدّدةٍ. ومن جملة هذه الأبواب: سوء الخلق، والبخل، والتراحم والتعاطف والتودّد، والإحسان.

وممّا قاله سماحته في هذا الشأن:[2]

الباب ١٣٥: سوء الخلق (٧٠: ٢٩٦)

أولى الروايات المعتبرة سنداً وثامنتها ذات ثلاث أسانيد فيمكن اعتبارها.

الباب ١٣٦: البخل (٧٠: ٢٩٩)

والمعتبرة من رواياته ما ذكرت برقم ٢٥ و ٢٧ وللمذكورة برقم ١٩ ثلاثة أسانيد.

وقال أيضاً:

الباب ٢٨: التراحم والتعاطف والتودّد ... (٧١: ٣٩٠)

المعتبرة سنداً ما ذكرت برقم ٨، ١٧، ٢١، ٢٨، ٤٥، ٤٩، ٥٠، على وجه في أبي خالد القماط، بل لا يبعد اعتبار ما ذكر بأرقام ١٠، ١١، ١٢ فإنّها ذات ثلاثة أسانيد.

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٣٤٣.

٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٦٥ و ٣٧٣ و ٣٧٤ (الروايتان الأولى والثانية في الباب الثلاثين هما معتبرتان بحسب ما ذكر في كتاب *المشرعة*، لكنّ الباب كلّه حذف في كتاب *المعتبر*، ج ٢، ص ٤٩٩. كذلك في الباب نفسه تمّ التأكيد على وجود خبر مروي بثلاثة أسانيد، لكنّه لم يذكر في *المعتبر*).

الباب ٢٩: من يستحق أن يرحم (٧١: ٤٠٥)

فيه روايات أوّلها معتبرة سنداً.

الباب ٣٠: فضل الإحسان والمعروف ... (٧١: ٤٠٦)

فيه آيات وروايات، والعنوان ممّا تسالم عليه البشرعن بكرة أبيهم على أنّ المذكورة برقم ٧ و ٢٤ معتبرة سنداً. وفي الباب ما له ثلاثة أسانيد فلا يبعد الاعتماد عليه.

١٠. تطرّق سماحته أيضاً إلى الحديث عن الروايات العديدة المنقولة في باب المشورة وقبولها، وأشار إلى ما روي منها بثلاثة أسانيد قائلاً:[١]

الباب ٤٨: المشورة وقبولها (٧٢: ٩٧)

فيه آيات وروايات وما ذكرت برقم ١٠ معتبرة وبرقم ٧ لها ثلاثة أسانيد، وعلى كلّ روايات الباب أكثر من أربعين فيعلم بصدور بعضها من المعصوم عليه السلام.

اعتبار الخبر استناداً إلى اشتراك مدلوله في عدّة روايات

إحدى القرائن الهامّة التي لها دورٌ مشهودٌ في جبران ضعف السند، هي نقل مضمونٍ واحدٍ بألفاظٍ مختلفةٍ ضمن عدّة رواياتٍ، وقد أشار سماحة آية الله محمّد آصف محسني حفظه الله إلى هذه القرائن عدّة مرّاتٍ في كتاب *المشرعة*. ومن جملة ذلك ما ذكره في مقدّمة هذا الكتاب، حيث قال:[٢]

وأمّا إذا اختلفت المتون فالاعتماد على مدلول روايات غير معتبرة، موقوف على إيجاب كثرة الأسناد للاطمئنان بصدق المدلول المشترك والمتّفق عليه بينها. وحصول الاطمئنان يختلف باختلاف ذهنيّة الأشخاص وكيفيّة الأسانيد وحال الرواة وتعدّد المصادر كثرة وقلّة، واعتبار المصادر.

وتحدّث عن الموضوع ذاته في موضعٍ آخر معتبراً إيّاه قاعدةً، لذلك وصف النصّ متعدّد

---

١. *مشرعة بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٣٧٦ (مؤلّف *المشرعة* في هذا الباب صرّح بقطعية صدور عددٍ من الروايات الأربعين لهذا الباب من قبل المعصومين، لكن لم يُشر إليها في كتاب *المعتبر*، ج ٢، ص ٥١٠).

٢. المصدر السابق، ج ١، ص ١٣.

الألفاظ ومتّحد الدلالة الّذي ينقل في عدّة رواياتٍ غير معتبرة السند، بأنّه يوجب الاطمئنان، فقال:[١]

وأمّا متون الروايات غير المعتبرة فهي على قسمين: الأوّل ما تتّفق عليه جملة منها.

والثاني ما تختصّ ببعضها والأوّل يطمئنّ بصدوره عن الإمام عليه السلام والثاني يبقى مشكوكاً، وهذا أصل كلّي في جميع الأبواب والكتب.

وفي باب القراءة وآدابها وأحكامها، تحدّث عن اشتراك عددٍ من الروايات في الدلالة قائلاً إنّنا قادرون على إثبات الحكم اعتماداً على خمس رواياتٍ أو حتّى أربع أيضاً[٢] وإن كان رواتها مجاهيل، ونصّ كلامه ما يلي:[٣]

الباب ٢٣: القرائة وآدابها وأحكامها (٨٢:١)

فيه روايات كثيرة ومطالب فقهيّة متعلّقة بالقرائة والبسملة، فإذا وجدت خمس روايات متّفقة على حكم فاعتمد عليها في إثبات الحكم للاطمئنان بعدم كذب الروايات جميعاً في ذلك وإن كانوا من المجاهيل، بل يمكن الاعتماد على أربع روايات أيضاً.

ولكن في باب الوقوف بعرفات وفضله، قال إنّ عشر رواياتٍ[٤] تكفينا للاعتماد على ما ورد فيها من القدر المتّفق عليه؛ وهذا نصّ كلامه:[٥]

الباب ٤٧: الوقوف بعرفات وفضله ... (٩٦: ٢٤٨)

---

١ . *مشرعة بحار الأنوار*، ج ١، ص ٣٣ . الهامش رقم ١.

٢ . نستنتج من كلام سماحة الأستاذ ﷺ الّذي سمعناه منه مباشرةً أنّ هذا العدد (أربعة وخمسة) يرتبط بالأبواب الفقهيّة بشكلٍ أساسيّ. مثلاً تعبير "حرام" قد ذكر لموضوعٍ خاصّ، وهذا الحكم أقرّ للقدر المتفق عليه من الموضوع ويمكن استنباطه من عدّة رواياتٍ. والحقيقة أنّ هذا النوع يعتبر برزخاً بين النصّ الواحد والمتعدّد، فكلمة حرام أو حلال قد ذكرت حول موضوعٍ واحد.

٣ . المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٢٠.

٤ . نستنتج من كلام سماحة الأستاذ ﷺ الّذي سمعناه منه مباشرةً أنّ هذا العدد ليس قطعياً، وإنّما يعتمد على الفقيه، حيث قد يحتاج الفقيه لعددٍ خاصّ من الروايات لتحصيل الاطمئنان بالقدر المشترك الموجود فيها؛ لذا قال في بعض الموارد إنّ ثماني رواياتٍ تعدّ كافيةً للاستنباط والاطمئنان بالقدر المتفق عليه.

٥ . المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٧٣ (لم يُشر في كتاب *المعتبر* إلى رأي مؤلّف *المشرعة*، ج ٣، ص ٣٠٩ و ٣١٠).

المذكورة برقم ١٠، ١١، ١٧ لأجل ما بعده، و ١٩، ٢٢ معتبرة سنداً وكذا القدر المتّفق عليه بين الروايات على ما مرّ وهو قابل للاعتماد في جميع أبواب البحار إذا كانت روايتها تبلغ عشرة من مصادر متعدّدة أو من مصدر واحد موثوق به للاطمئنان بصدور مضمونها و إن ضعفت أسانيدها.

وأمّا على صعيد الروايات المنقولة حول معجزات أهل البيت عليهم السلام في كتاب *بحار الأنوار*، فقد اعتمد على الأسلوب التالي لإثبات اعتبار دلالاتها:

١. في بداية أبواب معجزات النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم هناك بابٌ بخصوص إعجاز القرآن الكريم، اعتبر سماحة الشيخ محمّد آصف محسني حفظه الله أنّه أهمّ أبواب كتاب بحار الأنوار، وأكّد على كون ما ذكر فيه هو سند الإسلام ويثبت حقّانيته وكونه ديناً سماوياً إلهيّاً.[١] والملفت للنظر أنّ سماحته وصف روايةً واحدةً من روايات هذا الباب بكونها صحيحة السند دون سائر الروايات، لكنّه اعتبر الباب بحدّ ذاته كالسند الهامّ الّذي يثبت حقّانية الدين. وهذا الوصف مبنيّ على اعتبار الروايات من طرق وقرائن أخرى غير السند، ومن جملة هذه القرائن كثرة الروايات والشواهد العقليّة الخاصّة في مضامين الروايات مثل تحدّي القرآن الكريم وكون النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أمّياً.

ومن ضمن ما قاله سماحته حول ذات الموضوع، أنّ مضامين هذا الباب مفيدةٌ لمن يتقن اللغة العربيّة أو التاريخ الإسلامي، ونصّ كلامه ما يلي:[٢]

أبواب معجزاته صلّى الله عليه وآله وسلّم

الباب ١: إعجاز أمّ المعجزات القرآن الكريم وفيه بيان حقيقة الإعجاز وبعض النوادر (١٧: ١٥٩).

في الباب آيات كريمة وروايات لم تصحّ أسانيدها سوى حديث أبي عبيدة الحذاء المذكور برقم ١١ نقلاً عن *الكافي*، وهذا الباب من أهمّ أبواب الكتاب وفيه سند الإسلام و إثبات حقيّته وكونه ديناً سماويّاً إلهيّاً، و إن شئت فقل إنّ هذا الباب أساس

---

١ . *مشرعة بحار الأنوار*، ج ١، ص ٣١٨ (لم يُشر في كتاب *المعتبر* إلى رأي مؤلّف *المشرعة*، ج ١، ص ٢٨٣).

٢ . المصدر السابق (اكتُفي في كتاب *المعتبر* بنقل روايةٍ واحدةٍ خلافاً لرأي المؤلّف، ولم يتمّ كذلك ذكر رأي صاحب *المشرعة*، ج ١، ص ٢٨٣).

بحار الأنوار ومفتاح السنة وقوام النبوّة إثباتاً وأصل الإمامة وسائر النقليات.

٢. نقلت الكثير من الروايات في باب جوامع المعجزات النبويّة وأسانيدها غير معتبرة، إلا إنّ كثرتها تثبت ما روي فيها من إعجاز ويبلغه درجة القطعيّة، وهذا ما يجعلها دليلاً لإثبات النبوّة الخاتمة لنبيّنا ﷺ، وممّا قاله سماحته حول هذا الموضوع ما يلي:[١]

ويمكن أن يقال إنّه لا يحتمل اختلاق جميع المعجزات الكثيرة في هذا الباب، فإذا صحّت إحداها تثبت نبوّته ورسالته ﷺ.

إذن، من الواضح أنّ اعتبار المضمون في هذا الباب ثابتٌ بشكل عامّ.[٢]

٣. وكرّر المصنّف الكلام ذاته في موضع آخر، وهو الإعجاز النبويّ في الحيوانات. ومن جملة ما ذكر في هذا الباب قصّة الغار الشهيرة، وذلك حينما هاجر النبيّ الأكرم محمّد ﷺ من مكّة إلى المدينة. وقال المؤلّف إنّ إحدى هذه المعجزات لو ثبتت صحّتها فهي تكفي في إثبات نبوّته المباركة، وكلامه هو التالي:[٣]

الباب ٥: ما ظهر من اعجازه ﷺ في الحيوانات بأنواعها...(١٧: ٣٩٠)

فيه معجزات ولعلّ أشهرها سدّ الغار -حين الهجرة الى المدينة- بنسيج العنكبوت دفعاً لشرّ مشركي قريش مكة، فلو صحّ واحدة منها لأثبتت رسالته ﷺ ويبعد كلّ البعد كذب جميع المذكورات في الباب.

٤. النهج المشار إليه في النقاط السابقة حول اعتبار المعجزات اتّبعه سماحة الشيخ محمّد آصف محسني ﷺ في سائر أبواب المعجزات التي تطرّق إلى الحديث عنها في كتاب *المشرعة*. واستند إلى مسألة التواتر الإجماليّ للمداليل الموجودة في الروايات غير المعتبرة لإثبات قطعيّة الإعجاز، حيث قال بصريح العبارة إنّ ضعف السند ليس سبباً لنفي اعتبارها:[٤]

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ١، ص ٣٢٦.

٢. (هذا الباب حُذف في كتاب *المعتبر* ولم تتمّ الإشارة هنا إلى رأي مؤلّف كتاب *المشرعة*، ج ١، ص ٢٨٤).

٣. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ١، ص ٣٢٦ و ٣٢٧ (هذا الباب حذف في كتاب *المعتبر*، ولم تتمّ الإشارة هنا إلى رأي المؤلّف بخصوص اعتبار المضامين بشكلٍ إجمالي، ج ١، ص ٢٨٤).

٤. المصدر السابق، ج ١، ص ٣٢٧ (هذه الأبواب حذفت في كتاب *المعتبر*، ولم تتمّ الإشارة هنا إلى رأي المؤلّف بخصوص اعتبار المضامين بشكلٍ إجمالي، ج ١، ص ٢٨٤).

ج ١٨: بقيّة معجزاته وبعثته وهجرته

الباب ٦: معجزاته في استجابة دعائه في إحياء الموتى والتكلم معهم وشفاء المرضى وغيرها... (١٨: ١).

أورد المؤلّف العلّامة المتتبّع خمسين معجزة لا يحتمل كذب جميعها فإذا صحّت بعضها ثبت المطلوب. وإن شئت فقل أنّا نثبت المطلوب من طريق التواتر الإجماليّ فهو فلا يضرّ ضعف إسناد كلّ رواية رواية وهذا واضح، ثمّ المذكور برقم ٤٧ معتبرة سنداً.

الباب ٧: وفيه ما ظهر من إعجازه ﷺ في بركة أعضائه الشريفة وتكثير الطعام والشراب (١٨: ٢٣).

الكلام فيه كالكلام في الباب السابق، وفيه أكثر من ثلاثين معجزة. وفيه بعض المكرّرات.

الباب ٨: معجزاته ﷺ في كفاية شرّ الاعداء(١٨: ٤٥).

أورد فيه آيات وروايات دالّة على معجزات كثيرة والكلام فيه كما في سابقيه.

٥. من الموارد الأخرى الملفتة للنظر في هذا الموضوع مسألة تحليل الأخبار والروايات التي تحكي عن إخبار النبي الأكرم ﷺ بالغيب، حيث اعتبرها آية الله الشيخ محمّد آصف محسني حفظه الله تضاهي في أهمّيتها ما ذكر في الباب الأوّل من المعجزات، أي إعجاز القرآن الكريم؛ وذلك لكونها تفي بدورٍ هامٍّ لإثبات الإسلام والنبوّة.

أكّد سماحته على أهمّية التواتر الإجماليّ والتواتر المعنويّ لمضامين الروايات في إثبات النبوّة باعتبارهما أمرين ضروريين للغاية. ومن هذا المنطلق أثنى على العلامة محمّد باقر المجلسي رحمه الله لما بذل من جهودٍ حثيثةٍ لأجل جمع هذا التراث الروائيّ العظيم من مختلف المصادر والكتب، فهو بهذا الإنجاز القيّم يسّر الأمر للأجيال اللاحقة، وإليك نصّ كلامه:[1]

---

١ . *مشرعة بحارالأنوار*، ج ١، ص ٣٢٨ (اكتُفي في كتاب *المعتبر* بنقل روايةٍ واحدةٍ كما هو الحال في الباب الأوّل من المعجزات وذلك خلافاً لرأي المؤلّف، ناهيك عن عدم ذكر رأي صاحب كتاب *المشرعة*، ج ١، ص ٢٨٤).

الباب ١١: معجزاته في إخباره ﷺ بالمغيّبات (١٨: ١٠٥)

هذا الباب مثل الباب الأول (من ابواب معجزاته ١٧: ١٥٩) في الأهمية إذ فيه عدد كثير من إخباره بالغيب ومن تأمّلها يقطع بصحّة جملة منها من باب التواتر الإجمالي أو المعنويّ فتثبت نبوته ﷺ فالله يرحم العلّامة المؤلّف حيث أتحف أهل العلم بتتبّعه وتعبه أحسن تحفة فمن أكمل الباب ثمّ قام بترجمته وترجمة الباب الأوّل بلغة قومه ولغة عالميّة اليوم وأودعها انترنت فقد خدم الإسلام والمسلمين، ولعلّ المذكورة برقم ٣٧ معتبرة سنداً.

٦. في ما يخصّ المقارنة بين القرآن الكريم والعترة الطاهرة، والقول إنّ العترة لها أفضلية نسبيّة على الكتاب العزيز، وكذلك المقارنة بين الكتب السماوية والأنبياء الكرام، صرّح سماحته في كتاب *المشرعة* بأنّ الروايات المعتبرة وإن كانت قليلةً في هذا الباب، لكن يمكن الاعتماد على كثرة سائر رواياته لإثبات مسائل هامّة:[1]

لكن إذا لم تثبت أكبريّة القرآن في أحاديثنا وفرضنا ثبوت وساطة الأئمة في إفاضة الخالق على الناس تكوينا، فلا يبعد أن يقال بأفضليّة الأنبياء والأوصياء الطاهرين على الكتب المنزلة، فإن كانت مطالب الكتب آيات الله فهولاء المصطفون أيضاً كلمات الله فهم أهم، والله العالم، ثمّ كثرة الروايات تثبت مطالب مهمّة وإن كانت المعتبرات قليلة كالمذكورة برقم ١٠١ و١١٠ مثلاً.

٧. في باب ثواب حبّ أهل البيت عليهم السلام ونصرتهم وولايتهم، أشار سماحته إلى إثبات الروايات التي نقلت في الباب لعنوانه بسبب كثرتها، بل زاد أنّه يمكن استخراج مشتركات أخرى من كلّ طائفة من الروايات يُطمئن إجمالا بصدور بعضها من الإمام ، ثمّ أثنى على التتبّع الرائع للعلامة محمّد باقر المجلسي رحمه الله لها. ونصّ كلامه ما يلي:[2]

الباب ٤: ثواب حبّهم ونصرهم وولايتهم وأنّها أمان من النار (٢٧: ٧٣)

أورد المؤلف المتتبع رحمه الله ١٥٥ رواية دالّة على المطلوب، فالعنوان ثابت بتلك الروايات

---

١. مشرعة بحار *الأنوار*، ج ١، ص ٤٢٢.

٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٧ (هذا الباب حذف في كتاب *المعتبر*، ولم تتمّ الإشارة إلى رأي المؤلّف مطلقاً، ج ١، ص ٧٢).

التي لا تدع كثرتها مجالاً للترديد فيها، بل من تعمّق في الروايات يمكنه استخراج مشتركات أخرى غيرما في العنوان من كلّ طائفة من روايات موجبة للاطمئنان بصدور بعضها من الإمام إجمالاً فلاحظ ولاتغفل وكن من تتبع المؤلّف ﷺ شاكراً.

٨. الباب الّذي جمع صاحب *البحار* رواياته تحت عنوان العلّة التي من أجلها ترك الناس عليّاً عليه السلام، أكّد سماحة الأستاذ في كتاب *المشرعة* على وجود روايةٍ واحدةٍ معتبرةٍ فيه، وفي الحين ذاته قال إنّنا من مجموع الروايات يمكن أن نحصل على مسائل مفيدة يمكن الاعتماد عليها، وقد أشار إلى ذلك في الكتاب المذكور.

هذا الأسلوب الّذي يمكن اتّباعه للاستفادة من المشتركات الموجودة في الروايات تكرّر في كلام سماحته، حيث أكّد مراراً على ضرورته عند التعامل مع الروايات الضعيفة والمتعدّدة.

وأمّا ما قاله بخصوص الباب المذكور هنا، فهو:[1]

الباب ١٤: العلة التي من أجلها ترك الناس عليّاً عليه السلام (٢٩: ٤٧٩)

فيه روايات و المذكورة برقم ٢ معتبرة سندا على الأظهر.

بعض مطالب الباب لطيفة مفيدة، والمستفاد منه أنّ العلة في تركهم بيعة علي عليه السلام وتحكيمه أمور:

١. عدم المناسبة بينه وبين الناس المذكورين في التديّن والفكروالعلم والتقوى، والناس إلى أشكالهم أميل.

٢. قتل أقربائهم وأقاربهم بيد عليّ في الغزوات الموجب لاستقرار بغضه في صدورهم ولعلّه السبب في قوله: «الأمة ستغدر بك».

٣. تشديده في الأمور الشرعيّة المخالفة لحريّة الناس في العمل باهوائهم.

٤. عدم إيتاء أموال الحكومة للأشراف والرؤساء وتقيّده بالعدالة الاجتماعيّة وهذا الأخير مخصوص بزمان خلافته.

ملاحظة: أكّد سماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسني حفظه الله في الجزء الثاني من كتاب

---

١. *مشرعة بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٣٣.

مشرعة بحار الأنوار ضمن كلامه عن أبواب المِحَن والفِتَن المدوّنة في الأجزاء الثامن والعشرين إلى الرابع والثلاثين من كتاب *بحار الأنوار* على أنّ العديد من المواضيع تعدّ مقبولةً ومعتبرةً لأجل كثرة الروايات المنقولة بخصوصها ووجود قرائن عليها في مصادر أهل السنّة.

ومن أمثلة ذلك ما قاله سماحته ضمن تسليطه الضوء على ما روي في باب شهادة عمّار بن ياسر، فقد أشار إلى العديد من المواضيع المستوحاة من روايات هذا الباب، لكنّه مع ذلك قال لا توجد رواية معتبرة فيه، ومن جملة كلامه ما يلي:[1]

الباب ١٣: شهادة عمار رضي الله عنه (١: ٣٣)

روايات الباب تدلّ على أمور: ١. معجزة النبيّ صلى الله عليه وآله بالإخبار عن قتل عمار وأنّه يقتله الباغون؛ ٢. قتل عمار وشهادته وأنّه يدعو إلى الجنة؛ ٣. أنّ الفئة العراقيّة تدعو إلى الجنّة فهم حق؛ ٤. أنّ الفئة الشاميّة فئة باغية فهم باطلة؛ ٥. أنّ الفئة الباغية تدعو إلى النار، كما في *صحيح البخاري* وغيره ولا شكّ أنّ الداعية إلى النار في النار فمعاوية وأصحابه هالكون؛ ٦. شهادة عمّار دليل على حقيّة أميرالمؤمنين وبطلان معاوية لكن دلائل حقيّته عليه السلام كثيرة جدا وشهادة عمّار في ركاب علي عليه السلام فخر وعزّة لعمار رضي الله عنه وما يتعلّق بشهادة عمّار مسلّم بين المسلمين.

وفي الباب مطالب مفيدة لا بدّ من ملاحظتها وليست في الباب رواية معتبرة سنداً.

ومن الأمثلة الأخرى على هذا الصعيد، الأحداث المرتبطة بالخوارج وحرب النهروان، فسماحة الشيخ محسني رحمه الله لم يتطرّق هناك إلى الحديث عن الروايات المعتبرة بشكلٍ مستقلٍّ عن الروايات غير المعتبرة، وأكّد على وجود مواضيع يمكن الاعتماد عليها من مجمل الروايات المنقولة في هذا المجال. وكان ما يلي ممّا قاله:[2]

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٦٠.

٢. المصدر السابق، ص ٧١.

الملفت للنظر أنّ الجزء الثاني والثلاثين من كتاب *بحار الأنوار* لم تُنقل منه في كتاب *المعتبر* سوى روايةٍ واحدةٍ بحيث حذفت جميع رواياته، والجزء الثالث والثلاثون لم تُنقل منه سوى تسع رواياتٍ، والجزء الرابع والثلاثون لم تُنقل منه سوى أربع رواياتٍ. من المؤسف أنّ هذا الأسلوب في النقل والّذي حذفت على أساسه الكثير من الروايات في *المعتبر* نُسب إلى ☜

الباب ٢٤: سائر ما جرى بينه وبين الخوارج سوى وقعة النهروان(٣٣: ٤٠٥).

في الباب قضايا تاريخيّة و تشتمل على خروج جماعات من الناس على حكومة أميرالمؤمنين عليه السلام وهو يكشف عن انحطاط مقام الحكومة عند الخارجين عليها، والمتأمّل يرى لها أسبابا:

فمنها: تصرّفات الخليفة عثمان وهي مشهورة.

ومنها: قيام الناس اعتراضاً على الحكومة في زمان عثمان حتى قتلوه، وهو حادث مهمّ له آثاره.

ومنها: خروج طلحة والزبيروعائشة وغيرهم من المشاهيرعلى الحكومة العلويّة.

ومنها: خروج طاغية الشام وحواشيه الفاسقة الفاجرة.

ومنها: تسامح أميرالمؤمنين مع مخالفيه وأعدائه وكم فرق بين هذا التسامح و تشديد عمرفي خلافته، حيث منع الصحابة عن السفرخارج المدينة المنوّرة، وأميرالمؤمنين يأذن لطلحة والزبيرسفرهما للعمرة وهو يعلم -كما في الرواية- أنّهما يريدان الفتنة دون العمرة! و في هذا الباب شاهد آخرأو شواهد أخرى على هذه المسامحة، ولاحظ بعض مسامحاته مع الأعداء في الباب ٢٦ الآتي وتعجّب منه عليه السلام. وهؤلاء الخوارج لم يخرجوا على عثمان خوفاً ولكنّهم خرجوا على أميرالمؤمنين.

وتقدّم في هذه التعليقة روايات دالّة على مسامحته عليه السلام مع أعدائه، ولو وصلت الخلافة إلى أميرالمؤمنين بعد عمرلتغيّرمجرى التاريخ ظاهرا لكنّ عمرلم يرض بذلك فشكّل الشورى على نحو حرم عليّاً من الخلافة.

في نهاية الجزء الثالث والأربعين وفي باب النوادر بالتحديد، أكّد سماحته مرّةً أخرى على إمكانية الاستفادة من هذه الأخبار وتصحيح روايةٍ أو موضوعٍ ضمن هذه الأبواب وما شاكلها

☜ آية الله الشيخ محمّد آصف محسني حفظه الله بادّعاء أنه يعتقد بوجود عددٍ قليلٍ جدّاً من الروايات المعتبرة في كتاب *بحار الأنوار*، إلا إنّ الحقيقة على خلاف ذلك، فقد أكّد سماحته في كتاب *المشرعة* على وجود الكثير من المواضيع والمداليل المعتبرة في هذين المجلّدين. وتجدر الإشارة إلى أنّنا هنا لا نقصد ذكر جميع الشواهد الموجودة في كتاب *المعتبر* ومقارنتها مع آراء سماحته في كتاب *المشرعة*.

عن طريق القرائن التي تفيد الاطمئنان، وهذا نصّ كلامه:[١]

الباب ٣٥: النوادر: (٣٤: ٣٢٧)

فيه مطالب متنوّعة مفيدة، وفيه كلام طويل حول اجتهاد النبيّ ﷺ ونقد أدلّته من ٣٦٣ إلى ص ٣٩٤، و إن شئت تصحيح مطلب ورواية من الباب وأمثاله فلا بدّ من الرجوع إلى القرائن المفيدة للاطمئنان دون الأسناد المعتبرة، لعدم توفّرها.

٩. الاستدلالات نفسها المذكورة آنفاً أعاد سماحته ذكرها في باب مناقب السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام وفضائلها؛ إذ قال إنّ تعدّد الروايات غير المعتبرة سنداً في فضل سيّدة نساء العالمين على غيرها يجعل هذه الأفضليّة قطعيةً. وفي ما يلي نصّ كلامه:[٢]

الباب ٣: مناقبها وفضائلها وبعض أحوالها ومعجزاتها (صلوات الله عليها) (٤٣: ١٩)

لعلّ فيه أكثر من ثمانين رواية فهي تثبت فضلها جزماً و إن كانت كلّ واحدة منها غير معتبرة سنداً ومصدراً على الأقوى.

ومن جملة ما ذكره في كتاب *المشرعة* حول مناقبها وفضائلها عليها السلام، عدم الترديد في صواب ما روي من أنّ الله سبحانه وتعالى يغضب لغضبها؛ وذلك لكثرة ما نقل على هذا الصعيد. وهذا ما قاله:[٣]

في رواية عنه ﷺ: «إنّ الله ليغضب لغضب فاطمة ويرضى لرضاها».

أقول: هذا المضمون وشبهه مدلول جملة من الروايات الواردة من طريق الشيعة وأهل السنّة فلا ينبغي الترديد في صحّته.

كما أنّ اختيار أربع من النساء(مريم وخديجة و آسية وفاطمة سلام الله عليهنّ(أيضاً كذلك فلاحظ الباب و كتاب نظرة عابرة إلى الصحاح الستة و إن كانت الأولى أكثر سنداً من هذه.

---

١. مشرعة *بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٨٢

٢. المصدر السابق، ص ١٣٢.

(لم تذكر في كتاب *المعتبر* سوى روايةٍ واحدةٍ في عصمة السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام، وكذلك ذكرت روايةً واحدةً فقط في باب الجفر. ولم تتمّ الإشارة إلى هذا المضمون القطعيّ الّذي صرّح به صاحب كتاب *المشرعة*، ج ٢، ص ١٠).

٣. المصدر السابق، ص ١٣٢- ١٣٣ (هذه الرواية لم تُنقل في كتاب *المعتبر*، ج ٢، ص ١٠).

وأمّا في باب زواجها عليها السلام، فقد أكّد على إمكانيّة إثبات مسائل عديدة من مجمل روايات كتاب *بحار الأنوار* من منطلق كونها مشتركةً في المضمون، فهذه المسائل تعدّ معتبرةً برأيه وتفيد الاطمئنان، ونصّ كلامه ما يلي:[١]

الباب ٥: تزويجها (صلوات الله عليها)(٤٣: ٩٢)

فيه روايات أكثر من خمسين، والمعتبر منها ثلاث روايات أو روايتان من *الكافي*(٤٣: ١٤٣ و١٤٤) فلا بدّ من الأخذ بما اتّفقت عليه تلك الروايات أو عدّة كثيرة موجبة للاطمئنان بصدورها.

١٠. أحد طرق تحقّق الاطمئنان حول أحد المواضيع هو بيان بعض جوانبه وإيجاد اطمئنان حول مدلوله عن طريق عددٍ من الروايات المرتبطة به. وهذا الأمر نلمسه في المصائب التي عانت منها سيّدة نساء العالمين فاطمة الزهراء عليها السلام، حيث نقلت العديد من الروايات بهذا الخصوص. وهو ما أكّد عليه سماحة آية الله محمّد آصف محسني حفظه الله قائلاً:[٢]

أقول: المستفاد من جميع الروايات الواردة في حقّها أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله مع شدّة حبّه لها لم يساعدها بشيء مع شدّة احتياجها وفقرها وفقر عليّ، بل ضيّق عليها ولم يرض لها حتّى بستر على بابها أو بقلادة في عنقها من طريق حلال. وهذه الروايات وإن كان كلّ منها غير معتبر لكنّ المجموع يحكي عن واقعيّة مرّة لفاطمة، هي تدلّ على نبوّة محمد صلى الله عليه وآله وفضيلة مهمة لها فافهم ذلك جيداً.

١١. أشار سماحته مراراً في كتاب *المشرعة* إلى أنّ أحد أساليب إثبات اعتبار عناوين الأبواب الروائيّة في كتاب *بحار الأنوار*، هو الاستناد إلى مجموعةٍ من الروايات وإن كانت ضعيفة السند. ومن جملة هذه الموارد ما ساقه من كلامٍ حول سيرة الإمام الحسين عليه السلام، حيث قال:[٣]

الباب ٢٧: احتجاجه (صلوات الله عليه) على معاوية وأوليائه... (٤٤: ٢٠٥)

الكلام فيه كالكلام في سابقيه، ومثله البابان الآتيان ٢٨ و ٢٩ والله العالم.

---

١. مشرعة *بحارالأنوار*، ج ٢، ص ١٣٧ (لم تُذكر آراء مؤلّف كتاب *المشرعة* في كتاب *المعتبر*).
٢. المصدر السابق، ص ١٣٦ (لم تُذكر آراء مؤلّف كتاب *المشرعة* في كتاب *المعتبر*).
٣. المصدر السابق، ص ١٥٣.

الباب ٣٠: إخبار الله تعالى أنبياء الله ونبيّنا بشهادته عليه السلام (٤٤: ٢٢٣)

والمعتبر من روايات الباب ما ذكر برقم ٦١ و ٢٢ و ٢٥ (على تردّد ما في حسن أحد رواتها) و ٢٦ وعنوان الباب يثبت من مجموع روايات الباب الكثيرة، والله العالم.

الباب ٣١: ما أخبر به الرسول وأمير المؤمنين والحسين عليهم السلام بشهادته (٤٤: ٢٥٠)

يمكن إثبات العنوان في الجملة بمجموع روايات الباب و إن لم يصح سند كلّ واحدة منها.

١٢. من جملة ما ذكره سماحته لدى تسليطه الضوء على الأخبار المروية حول تاريخ حياة الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام، أنّنا نحصل على نتائج قطعيّة في هذا الموضوع من خلال تحليل روايات كتاب *بحار الأنوار* واستخراج تلك المضامين المتشابهة في عددٍ من الروايات غير المعتبرة سنداً. ونصّ كلامه ما يلي:[1]

أبواب تاريخ الإمامين الهمامين... سيّدي شباب أهل الجنّة

الباب ١١: ولادتهما وأسمائهما... (٤٣: ٢٣٧)

فيه ٤٨ رواية والمعتبرة منها ما ذكرت برقم ٣٧، ٣٨، ٤٢ و ٤٦، بل يمكن الاعتماد على ما ذكر برقم ٤ وبرقم ١٥، لحسن عبدالله بن حماد على وجه، وبرقم ٢٣ على تردّد في تعيين المثنّى و إذا أخذت بما اتّفقت عليه الروايات غير المعتبرة سندًا بمجموعها تجد لهما عليهما السلام فضائل جمّة أيضاً.

١٣. في ما يتعلّق بفضائل الإمامين الحسن والحسين عليهما السلام أيضاً، أكّد سماحته على ذات الأسلوب المشار إليه آنفاً لأجل إثبات تلك المناقب والفضائل الكثيرة التي رويت بشأنهما. وفي هذا السياق أكّد على أنّ اعتراف المخالفين بها يعتبر قرينةً هامّةً لتحصيل الاطمئنان بصحّة ما روي، فقال:[2]

الباب ١٢: فضائلهما ومناقبهما والنصوص عليهما (٤٣: ٢٦١)

أورد المؤلّف فيه أكثر من ثمانين رواية، والأخذ بمشتركاتها و إن يثبت لهما فضائل

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ١٤٠.

٢. المصدر السابق، ص ١٤١.

كثيرة، لكنّ تسالم الأمّة على فضلهما رغما لبعض النواصب اللئام تغني المؤمنين عن إثبات فضلهما بكلّ واحد من الروايات، والمعتبرة سندًا منها ما ذكرت برقم ٤ و ٦٩ بل يمكن الاعتماد على ما ذكر برقم ١٣ و ٣٤.

ثمّ إنّ المؤلّف ﵀ نقل أدلّة على إمامتهما ﵉ كلّها تامّة يصحّ الاعتماد عليها مع توضيح، سوى رابعتها فإنّها خبر واحد غير واجد لشروط الحجيّة،بل لا يمكن الاستدلال به حتى وإن صحّ سنده لأنّه ظنّي لا يثبت به الامامة (٤٣: ٢٧٨).

ثمّ إنّ جملة من روايات الباب -كغيره- منقولة من كتب أهل السنّة وهي الأقوم في إثبات الفضائل.

وكذلك تكرّر الكلام نفسه في أبواب أخرى تمحورت مواضيعها حول تاريخ المعصومين ﵈. ومن تلك الأبواب الباب الحادي والعشرون الّذي تضمّن روايات حول أحوال أهل زمان الإمام الحسن ﵇[١] وباب معجزات الإمام الحسين ﵇[٢] وباب مكارم أخلاق الإمام الحسين ﵇[٣] وباب احتجاجه على معاوية، وأبواب أخرى منها ما يلي: ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٦ و ٣٩ و ٤٦ وكلّها تتمحور حول تاريخ الإمام الحسين ﵇. وإضافةً إلى أنّه ذكر الروايات ذات الأسانيد المعتبرة، أكّد على أنّها بمجملها تفيد القدر المتّفق عليه من المضمون.[٤]

١٤. ممّا قاله سماحته في باب أحوال أولاد الإمام السجّاد ﵇، ما يلي:[٥]

الباب ١١: أحوال أولاده وزوجاته (صلوات الله عليه) (٤٦: ١٥٥)

لعلّ فيه أكثر من تسعين خبراً و المعتبرة منها ما ذكر برقم ٣٨، ٣٥، ٦٢، ٦٩، ٨٢ ويمكن أن يستفاد من الروايات الكثيرة في الباب ما اتفقت عليه بحيث يوجب اطمئنان النّفس به من المعاني.

---

١. مشرعة *بحارالأنوار*، ج ٢، ص ١٥٠.

٢. المصدر السابق، ص ١٥٢.

٣. المصدر السابق، ص ١٥٢.

٤. المصدر السابق، ص ١٥٣-١٥٨.

٥. المصدر السابق، ص ١٦٢.

١٥. في الأبواب الخاصّة بتاريخ حياة الإمام محمّد الباقر عليه السلام تكرّر الأسلوب السابق نفسه، ومن تلك الأبواب باب معجزاته سلام الله عليه والّذي يتضمّن أكثر من تسعين روايةً. ورأى سماحته في كتاب *المشرعة* أنّه لا يوجد احتمالٌ لكذب جميع هذه الروايات، وهذا ما قاله:[١]

الباب ٤: معجزاته ومعالي أموره وغرائب شأنه صلى الله عليه وآله (٤٦: ٢٣٣)

فيه أكثر من تسعين رواية غير معتبرة، والعلم الإجمالي قائم بصحّة بعضها إذ لا مجال لاحتمال كذب جميعها حتّى بعد إخراج ما هو مظنون الوضع من رواية أو روايتين.

وفي أبواب أخرى خاصّة أيضا بسيرة الإمام محمّد الباقر عليه السلام مثل باب أحوال هشام بما فيه من الروايات الكثيرة ذات الأسانيد المعتبرة والدالّة على علوّ مقامه وصحّة سفر الباقرين عليهما السلام إلى الشام وأحوال أهل زمانه، أشار سماحته إلى أهمّية القرائن الموجبة للاطمئنان بالصدور (ومن ضمنها الأخذ بالقدر المشترك بين الروايات الموجبة للاطمئنان بالصدور) في ما بين هذه الروايات الكثيرة، فقال:[٢]

الباب: ٦ مكارم أخلاقه وسيره وسننه (٤٦: ٢٨٦)

فيه أكثر من خمسين رواية والمعتبرة منها ما ذكرت... ثم إنّه يظهر من بعض روايات الباب أنّ هشام بن عبدالملك كان هتّاكا وبذيء اللسان في حقّ الباقر عليه السلام بل يسبّ رسول الله صلى الله عليه وآله في محضره وهو يسكت. ويظهر خبثه من أوّل الباب الآتي أيضا، والروايات و إن كانت ضعيفة إلّا أنّ ظاهر حال هؤلاء الطواغيت يشهد بذلك.

وعلى كلٍّ، هذه الروايات الكثيرة المعلومة صدور بعضها من الإمام مضافا إلى معتبرتها سندا تكفي لعلوّ مقامه.

الباب ٧: خروجه عليه السلام إلى الشام وما ظهر فيه من المعجزات(٤٦: ٣٠٦)

روايات الباب كلّها غير معتبرة، لكن يبعد أن يكون أصل سفر الباقرين إلى الشام مخالفا للواقع.

---

١. *مشرعة بحارالأنوار*، ج ٢، ص ١٦٣ (هذا الباب حذف في كتاب *المعتبر*، كما لم تتمّ الإشارة إلى رأي مؤلّف كتاب *المشرعة*، ج ٢، ص ٥٠).

٢. المصدر السابق، ص ١٦٤.

الباب ٨: أحوال أصحابه وأهل زمانه من الخلفاء وغيرهم(٤٦: ٣٣٠)

روايات الباب غير معتبرة سندا أو مصدراً أو سندا ومصدرا سوى ما ذكرت برقم ٢١، ٢٢، فلا بدّ من الأخذ بالقرينة الموجب للاطمئنان أو بكثرة الأسناد الموجبة له.

١٦. الأبواب الخاصّة بالإمام جعفر الصادق عليه السلام وفي باب معجزاته بالتحديد الّذي يتضمّن أكثر من ٢٣٠ روايةً، اعتبر سماحته في كتاب *المشرعة* قلّة عدد الروايات معتبرة السند في هذا المجال أمراً غريباً، وفي الحين ذاته أكّد على أنّنا من خلال تصنيف روايات هذا الباب يتستّى لنا العلم بصحّة كلّ صنفٍ منها فيثبت لنا أنّ معجزاته سلام الله عليه قطعيّةٌ، كما أنّ العلم بإمامته سوف يتحصّل لنا من هذا الطريق أيضاً، وكذا هو الحال في الباب الّذي تتمحور مواضيعه حول علاقته بالمنصور، حيث نتمكّن من الحصول على علمٍ إجماليٍّ بصحّة بعض تلك الروايات الكثيرة المنقولة في هذا الباب؛ إذ إنّ عدم اعتبار السند لا يعدّ مانعاً لتحقّق العلم بما ذكر؛ ونصّ كلامه ما يلي:[1]

الباب ٥: معجزاته واستجابة دعواته ومعرفته بجميع اللغات ومعالي أموره (صلوات الله عليه)(٤٧: ٦٣)

فيه أكثر من ٢٣٠ رواية والمعتبرة سنداً منها نادر جدا (برقم ٢٠٢ و ٢١٣) وهذا اتفاق غريب، وعلى كلٍّ هذه الروايات الكثيرة إذا قسّمناها أربع(ة) أقسام نعلم إجمالاً بصحّة بعض الروايات من كلّ قسم، إذ لا يحتمل كذب ستين رواية مثلا (هذاإذا كانت مصادرها متعدّدة و إلا لو فرض ذكرها في مصدر مجهول واحد لا سبيل لنفي احتمال وضعها من قبل واضع واحد)، فالعلم حاصل منها بصدور معجزات منه عليه السلام فتثبت بها إمامته.

الباب ٦: ما جرى بينه وبين المنصور وولاته (٤٧: ١٦٢)

فيه ٥٥ رواية والمعتبرة منها سنداً ما ذكرت برقم ٨ و ٤٨ لكن لا سبيل إلى ردّ جميع هذه الروايات الكثيرة ـ لأجل عدم اعتبار أسانيدها ـ للعلم الإجماليّ بصحّة بعضها، وعليه فيصحّ الأخذ بما اتفق عليه معظم الروايات المذكورة.

---

١. مشرعة *بحار الأنوار*، ج ٢، ص ١٦٨- ١٦٩ (لم تتمّ الإشارة في هذين البابين إلى آراء مؤلّف كتاب *المشرعة*، ج ٢، ص ٦٢ و ٦٣).

١٧. في أبواب سيرة الإمام موسى الكاظم عليه السلام أشار سماحته إلى الروايات التي تنصّ على إمامته مؤكّداً على أنّ العلم الإجمالي متحقّقٌ بصدور بعض هذه الروايات فتثبت لنا إمامته، وبالأسلوب ذاته أثبت صحّة النصّ على إمامته، وكذلك أثبت عن طريق روايات معجزاته صحّة إعجازاته وإمامته المشار إليها في سائر الروايات، وذلك كما يلي:[1]

الباب ٤: معجزاته واستجابة دعواته ومعالي أموره عليه السلام

روايات الباب لعلّها أكثر من مائة وإن كانت المعتبرة سندا ومصدرا منها قليلة كالمرقومة بأرقام ٣، ١٢، ١٧، ٣٧ و ٦٣، لكنّ العلم الاجماليّ ثابت بصحّة بعضها لكثرتها فتثبت معجزته المثبتة لإمامته عليه السلام.

الباب ٥: عبادته وسيره ومكارم أخلاقه ووفور علمه (صلوات الله عليه)(٤٨: ١٠٠)

المعتبرة من روايات الباب ما ذكرت برقم ١٤، ١٩، ٢٢ و٣٠، لكنّ كثرة الروايات تكفي إن شاء الله بإثبات العنوان في عناوينه الثلاثة.

١٨. بالنسبة إلى الأبواب الخاصّة بسيرة الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام، أشار سماحته في كتاب *المشرعة* إلى أنّ نقل أكثر من تسعين أمراً غير متعارفٍ عن الإمام عليه السلام يمنحنا العلم بصدور بعضٍ من ذلك، لذا يستحيل كذب الأخبار والروايات كلّها. ووصف كثرة عدد هذه الروايات بأنّه نوعٌ من التواتر الإجماليّ أو المعنويّ، وهذا نصّ كلامه:[2]

لكن في الباب لعلّ أكثر من تسعين أمر(ا) غير عاديّ نقل عنه عليه السلام ويعلم بصدور جملة منها عنه عليه السلام، ولا يحتمل كذبها كلّها، مع صحّة جملة منها كما أشرنا إلى أرقامها.

ولك أن تسمّي كثرة الروايات بالتواتر الإجماليّ أو بالتواتر المعنويّ ولا أقلّ من تسميتها(بذلك) بسبب إفادة القطع بصحّة جملة من آحادها إجمالاً.

١٩. في الأبواب التي تمحورت مواضيعها حول معجزات الأئمّة محمّد الجواد وعليّ الهادي والحسن العسكري عليهم السلام، استند سماحة الشيخ محمّد آصف محسني رحمه الله إلى كثرة عدد رواياتها

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ١٨٤ (لم تتمّ الإشارة إلى رأي مؤلّف كتاب *المشرعة* في كتاب *المعتبر*، ج ٢، ص ٨٨ و ٩١).
٢. المصدر السابق، ص ١٩٠.

ليؤكّد على تحقّق الاطمئنان النفسيّ بصحّتها في هذه الأبواب الثلاثة، كما أكّد على أنّ ذلك يدلّ على صحّة عددٍ من المعجزات المذكورة في روايات هذا الباب. فضلاً عن ذلك قال إنّ هذه الروايات تدلّ بشكلٍ قطعيّ على إمامتهم عليهم السلام.

وفي هذا السياق أكّد على أنّ النتائج التي أشار إليها في هذه الأبواب -والتي ذكرناها أعلاه- ثابتةٌ رغم قلّة عدد الروايات ذات الأسانيد الصحيحة ووجود بعض الشكوك حول عددٍ من الأخبار. ونصّ كلامه ما يلي:[1]

الباب ٢: النصوص عليه عليه السلام (١٨:٥٠)

فيه ٢٦ رواية والمعتبرة منها ما ذكرت برقم ٨، ٩ و٢١ على وجه وجملة كثيرة منها تدلّ على ثبوت العنوان.

الباب ٣: معجزاته (صلوات الله عليه)(٥٠: ٣٧)

فيه روايات كثيرة يطمئنّ القلب بصدور جملة منها وبصحّتها ومعه لا يضرّ ضعف سند كلّ رواية منها، نعم بعضها مظنون الوضع و بعضها ليس بمعجزة.

أبواب تاريخ الإمام العاشر أبي الحسن الثالث علي بن محمد النقي عليه السلام

الباب ٣: معجزاته وبعض مكارم أخلاقه ومعالي أموره عليه السلام ... (١٢٤:٥٠)

في معجزاته المذكورة بعض القصص المكرّرة في الباب، و منها ما هو موضوع أو مظنون الوضع والبقيّة كثيرة توجب اطمئنان القلب بصدور جملة منها و صحّتها، و إن كانت المعتبرة سنداً إنّما هي المذكورة برقم ٦٠ فقط.

أبواب تاريخ الإمام العسكري عليه السلام

الباب ٢: النصوص على الخصوص عليه عليه السلام (٥٠: ٢٣٩)

---

١. *مشرعة بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٢٠٠، ٢٠٢ و ٢٠٤.

(لم تتمّ الإشارة في كتاب *المعتبر* إلى هذا الأسلوب المعتمد من قبل مؤلّف كتاب *المشرعة* في الاستفادة من الأخبار والروايات، واكتُفي بنقل الروايات ذات الأسانيد المعتبرة.

من الواضح أنّ هذا الأسلوب لا يعكس آراء مؤلّف كتاب "المشرعة" وطريقة استفادته ممّا روي في كتاب *بحار الأنوار*، ناهيك عن أنّه لا يرضى به بتاتاً).

فيه روايات والمعتبرة منها ما ذكرت برقم ٧ ولا يبعد حصول الاطمئنان من مجموعها بصدور النصّ ممّن قبله من الأئمة عليه، سلام الله عليه وعليهم أجمعين.

الباب ٣: معجزاته و معالي أموره (صلوات الله عليه) (٥٠: ٢٤٧)

روايات الباب أكثر من الرقم المكتوب (أي الرقم ٨١) كما في جملة من أبواب أخرى، وبعضها مظنون الوضع، وبعضها مكرّر وبعضها مشتبه بمعجزات إمام آخر ظاهرا، لكنّ كثرة ما ذكر من معجزاته عليه‌السلام مع محدوديّة رواتها الأوليين ومصادرها من المؤلّفات توجب اطمئنان النّفس بصحّة جملة منها.

٢٠. لو تتبّعنا السيرة العلميّة لمؤلّف كتاب *المشرعة* سماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسني حفظه الله، نلاحظ أنّه أعار أهميّةً بالغةً للروايات الخاصّة بمعجزات أهل البيت عليهم‌السلام والأمور الخارقة للعادة المنسوبة إليهم، وقد اعتبرها مفيدةً لإثبات الإسلام والتشيّع وإمامة أئمّة أهل البيت عليهم‌السلام وأكّد على إمكانية ترتيب أثرٍ عليها؛ إذ بالرغم من أنّ أغلبها ضعيف السند، لكنّ التمعّن فيها يتيح للباحث والمحقّق التعرّف على الكثير من المسائل والمضامين التي يمكن الاعتماد عليها.

من جملة الروايات المشار إليها، تلك الأخبار التي رويت حول الكون والسماء وما فيهما، فقد اعتبرها مفيدةً في هذا العصر الّذي هو عصر العلوم التجريبيّة؛ إذ يمكن تحليل مضامينها إلى جانب مضامين روايات إعجاز الأئمّة عليهم‌السلام لأجل إقناع أهل هذا العصر، وبالطبع يجب على الباحثين والمحققين تولّي هذه المهمّة من خلال التمعّن والتدبّر فيها. ونصّ كلامه ما يلي:[1]

فإنّ وجود روايات متعلّقة بالكون والكواكب والنجوم والشموس والأقمار وكيفيّة نظامها تصدّقها العلوم التجريبيّة في القرون ١٩، ٢٠ و ٢١ يصلح دليلا جديدا وبرهانا محسوسا لحقيّة الدين الإسلامي في نظر الملحدين والمنكرين للأديان الإلهيّة و إن دانوا بوجود الخالق في الجملة.

وأمّا ما جمعه المؤلّف المتتبع ـ شكر الله مساعيه ـ في معجزات الأئمة عليهم‌السلام و أحاديث النبيّ الاكرم في حق عليّ و أبنائه الأحد عشر تفي لإثبات المذهب الجعفري وتكفي

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٢٦٩ و ٢٧٠.

حجّة على جميع المسلمين وما نقله في معجزات النبي الاكرم ﷺ وأخلاقه وسيرته تكفي لإثبات نبوّته للمسلمين لكن في كفايتها ـ مع قطع النظر عن القرآن المجيد ـ لإقناع المسلمين[١] ومن هم بمنزلتهم في عصرنا ـ عصر الحركة العلميّة ـ محلّ تردّد، ووجود امثال تلك الروايات يصلح حجّة عليهم، لكنّ الكفّار اليوم غالبهم من القاصرين... .

والأسلوب ذاته اتّبعه سماحته حين تطرّقه إلى الحديث عن الأبواب التي تتضمّن روايات حول حقيقة الملائكة، وأشار إلى أنّ هذه الروايات ذات أسانيد ضعيفة بشكلٍ عامّ، لذا يجب الأخذ بنظر الاعتبار تلك المشتركات الموجودة بينها كي يتحقّق لدينا اطمئنانٌ.[٢]

٢١. موضوع ولادة الإمام المهدي المنتظر عجّل الله تعالى فرجه الشريف يعدّ من جملة الموارد الأخرى التي أكّد فيها سماحة الشيخ محمّد آصف محسني حفظه الله على فائدة المشتركات الموجودة في الروايات لإثبات مضامينها؛ إذ هناك روايات بهذا الخصوص ضمن الأبواب الخاصّة بتاريخه عليه السلام. وأكّد سماحته على أنّ اعتراف المخالفين بهذا الأمر يعتبر قرينةً على صحّة مضامين الروايات المشار إليها، حيث قال:[٣]

ج ٥١: تاريخ ولي العصر عجّل الله تعالى فرجه الشريف

الباب ١: ولادته واحوال أمّه عليه السلام (٥١: ٢)

فيه أكثر من أربعين رواية والمعتبرة منها ما ذكرت برقم ٥ ... وعليه فلا بدّ من الأخذ بمشتركات الروايات. ومنها ولادة محمّد بن الحسن العسكري عجّل الله تعالى فرجه الشريف، وقد اعترف بها ابن حجر المتعصّب المتحجّر في صواعقه، وكذا ابن خلّكان في تاريخه كما نقله المؤلّف رحمه الله في (٥١: ٢٤)، ونقله ابن خلّكان عن ابن الأزرق أيضاً.

---

١. لعلّ الأصح (غير المسلمين).

٢. *مشرعة بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٢٨٥.

٣. المصدر السابق، ص ٢٠٨.

(لم تُنقل في كتاب *المعتبر* سوى روايةٍ واحدةٍ فقط، ولم تتمّ الإشارة فيه إلى رأي مؤلّف كتاب *المشرعة* الّذي ذكره في باب مشتركات سائر الأخبار، ولم يُشر فيه إلى وجود قرائن مختلفة تدلّ على هذه المشتركات في مصادر المخالفين، كما لم تتمّ الإشارة إلى قطعيّة ولادة الإمام المهدي المنتظر عجّل الله تعالى فرجه الشريف في هذه الروايات، ج ٢، ص ١٨١).

٢٢. في الباب الّذي تضمّن أخباراً حول من التقى بالإمام المهدي المنتظر عجّل الله تعالى فرجه الشريف، استند سماحة آية الله محمّد آصف محسني حفظه الله إلى كثرة النقل ليؤكّد على عدم وجود احتمالٍ لأن تكون كاذبةً بأسرها، وقال إنّ أصل الموضوع ودلالة أخبار هذا الباب تدلّ على قطعيّة وجوده وإمامته عليه السلام.

الجدير بالذكر هنا أنّ سماحته لم يصنّف روايات هذا الباب في كتاب *المشرعة* إلى معتبرة وغير معتبرة، وهذا الأمر يدلّ على مدى أهمّية مضامينها وإن كانت ضعيفة السند. وفي ما يلي نصّ كلامه:[1]

ج ٥٢: فيما يرجع إلى ولي العصر عجّل الله تعالى فرجه الشريف أيضاً

الباب ١: ذكر من رآه عليه السلام (١:٥٢ إلى ٧٧)

فيه قصص كثيرة و روايات دالّة على رؤيته عجّل الله تعالى فرجه الشريف و تدلّ على وجوده و إمامته دلالة قاطعة، إذ لا يحتمل كذب الجميع، ولأجل حصول المقصود من مجموعها لم نميّز المعتبرة من غيرها فليعذرني القرّاء الكرام في هذا الباب.

واعلم أنّ في بعض الروايات قرينة الوضع موجودة، وبعضها يدلّ على وجوده عليه السلام ورؤيته ولا عبرة بحدس الناقل وبعضها مكرّر، لكنّ البقيّة بمجموعها موجبة للاطمئنان بالمقصود هذا، وقد ألّف بعض أهل العلم الآخرين أيضاً بعد المؤلّف إلى عصرنا في ذلك، فالكلّ يفيد القطع بالمقصود، ولله الحمد.

٢٣. في باب علامات ظهور صاحب العصر الإمام المهدي المنتظر عجّل الله تعالى فرجه الشريف والّذي يتضمّن أكثر من ١٧٠ روايةً، اقترح سماحته استخراج المداليل المشتركة فيها ثمّ صنّفها في ثلاثة أقسامٍ كلّ واحدٍ منها يتضمّن ٥٠ روايةً، بعد ذلك استخرج المشتركات الموجودة فيها. وممّا قاله في هذا الصدد:[2]

---

١ . مشرعة *بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٢١٩ و ٢٢٠ (اكتفي في كتاب *المعتبر* بذكر عنوان الباب فقط ولم تتمّ الإشارة إلى الدلالات القطعيّة التي أكّد عليها مؤلّف كتاب *المشرعة* في هذا الباب، حيث اقتصر الأمر على ذكر العبارة التالية: «قال الشيخ محسني: ولأجل حصول المقصود من مجموعها لم نميّز المعتبرة من غيرها» ج ٢، ص ٢٠٠).

٢ . المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٢٨ و ٢٢٩.

الباب ٢٥: علامات ظهوره (صلوات الله عليه) من السفياني و الدجّال... (٥٢:١٨١)

الباب من الأبواب الكبيرة ويشتمل على أكثر من سبعين ومائة رواية من (ص ١٨١ الى ص ٢٧٨).

ومن جملة العلامات المذكورة في روايات الباب: الدجّال، نزول عيسى بن مريم عليه السلام، دابّة الأرض، طلوع الشمس من مغربها، الصيحة، خسف البيداء، خروج السفياني، خروج اليماني، خروج الخراساني، قتل النّفس الزكيّة، القتل الدائم لا يفتر. وبعضها من علامات الساعة وغير هذه.

وحيث إنّ روايات الباب كثيرة جداً فلا بدّ من الأخذ بمشتركاتها، ويمكن أن نقسّمها على ثلاثة أقسام فيزيد كلّ قسم منها على خمسين رواية، ويقطع بصدور كلّ قسم منها إجمالاً فيؤخذ بمشتركات كلّ منها فلاحظ و تدبّر.

٢٤. في الباب الخاصّ بسيرة الإمام المهدي المنتظر عجّل الله تعالى فرجه الشريف وأخلاقه، ذكر سماحته الروايات ذات الأسانيد المعتبرة وأكّد على ضرورة التدقيق في تلك المداليل التي تتّفق عليها مضامين هذه الروايات، وعلى إمكانيّة تحصيل الاطمئنان بصدورها إجمالاً عن الإمام عليه السلام، فقال:[1]

ولا بدّ من الدقّة في مداليل الروايات المتّفق عليها في كلّ مجموعة منها تفيد الاطمئنان بصدورها ـ اجمالا ـ عن الإمام عليه السلام كما أشرنا إليه مرارا في هذه التعليقة.

٢٥. هناك الكثير من الروايات في كتاب *بحار الأنوار* تختصّ بباب الرجعة. ومن هذا المنطلق أكّد سماحة الشيخ محسني حفظه الله في كتاب *مشرعة بحار الأنوار* على قطعيّة المضامين المشتركة فيها وصحّة صدورها. وممّا قاله ما يلي:[2]

الباب ٢٩: الرجعة (٥٣: من ٣٩ إلى ١٤٤)

فيه أكثر من مائة وستين رواية، وقال المؤلّف: كيف يشكّ... في ما تواتر عنهم في قريب من مائتي حديث صريح رواها نيّف وأربعون من الثقات العظام والعلماء الأعلام في أزيد من خمسين من مؤلّفاتهم... (٥٣: ١٢٢).

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٢٣٣.

٢. المصدر السابق، ص ٢٣٦.

بعد ذلك صنّف روايات هذا الباب في أربعة عشر صنفاً وأشار إلى دلالة كلّ صنفٍ منها، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّه طبّق أسلوبه الّذي أشرنا إليه في النقاط السابقة بشكلٍ عمليّ أكثر من أيّ موردٍ سابقٍ، حيث استخرج المداليل المتّفق عليها وساق التصنيف التالي:[1]

الفصل الأوّل: في متون الروايات و مكرّراتها

إنّ متون هذه الروايات بما فيها من المتكرّرات القليلة على أقسام:

فمنها ما يدلّ على تحقّق أصل الرجعة في الجملة ولعلّه يقارب أربعين فلاحظ من باب المثال أرقام... وغير ذلك، وفيها ما يدلّ على رجعة أفراد مع القائم -عجل الله تعالى فرجه الشريف- أو بدون ذكره عليه السلام.

ومنها: ما يدلّ على رجوع كلّ مؤمن مات حتى يقتل، أو من قتل حتّى يموت، تفسيراً لقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ مُتُّمْ اَوْ قُتِلْتُمْ لَاِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾، كأرقام...

ومنها: ما يحصر الرجعة بمن محض الايمان محضًا أو محض الشرك محضًا كما في الرقم الأوّل، وهذا مختار الشيخ المفيد (٥٣: ١٣٨)

ومنها: ما يدلّ على رجوع كلّ إمام مع أهل عصره، كما في رقم ١١٢ ومجرّد الائمة كما في رقم ١١٧، ١٤٨ و ١٦٢ أو رجوع أهل البيت (٥٣: ١٤٣).

ومنها: ما يدلّ على رجوع قوم من الشيعة مع القائم كما في الرقم ١٠٢ أو رجوع عشرة مع إسماعيل بن جعفر أو رجوع ٢٧ شخصا من هذه الأمة وغيرها مع القائم كما في الرقم ٩٥.

ومنها: ما يدلّ على رجوع عليّ وشيعته وعثمان وشيعته، كما في رقم ٥٥ أو رجوع عليّ والنبيّين والمؤمنين كما في الرقم ٦٧.

ومنها: ما يدلّ على رجوع كثير من الأنبياء والائمة عليهم السلام كما في الرقم ٥٧.

ومنها: ما يدلّ على رجوع خاتم المرسلين صلى الله عليه وآله كما في الرقم... ويقتل الشيطان و...

ومنها: ما يدلّ على رجوع عليّ كما في الارقام: ٢، ٩، ٢٠، ٤٤، ٦٥. ٦٦ و ٧٧ مع أعدائه

---

[1] . *مشرعة بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٢٣٦ - ٢٣٨.

و٨٠ مع آله وكذا... وفي الرقم ٧٥ مرّة مع الحسين و مرّة مع رسول الله صلى الله عليه وآله.

ومنها: ما يدلّ على رجوع الحسين عليه السلام مع ١٧٥٠٠٠ شخص (الرقم ١٣٣)[١] أو مع سبعين نبيّا (الرقم ١٣١) أو مع إسماعيل صادق الوعد (الرقم ١٣٢) أو مع عليّ (الرقم ١٣٦) ولاحظ أرقام... و١٩ فيه الحسين ثمّ النبيّ وفي الرقم ٧٨ أول كرّة للحسين وأصحابه و يزيد وأصحابه، وفي ٩٠ الحسين و٧٠ شخصا.

ومنها: ما هو لا ينتهي الى إمام كما في الأرقام...

ومنها: ما لا يدلّ على الرجعة كما في الأرقام...

ومنها: أنّ الحسين عليه السلام يغسّل القائم بعد موته كما في الرقم ١٠٣، ١٣٠

ومنها: ما يدلّ على غير ذلك. واعلم أن الخطأ منّي في بعض الأرقام مظنون والّذي لا يسهو هو الله تعالى.

بعد ذلك تطرّق إلى شرح وتحليل مصادر هذا الباب لإثبات قطعيّة بعض المداليل المرتبطة بالتصنيف المذكور، فقال:[٢]

الفصل الثالث: لا يحتمل كذب جميع الروايات

نعلم إجمالاً بصدور جملة منها من أئمّة أهل البيت فنقول برجوع جمع من الناس الأموات والمقتولين في زمان القائم عليه السلام و قد ادُّعي عليه الإجماع أيضاً، ومن قال برجوع امير المؤمنين بل وبرجوع الحسين عليهما السلام لا نراه ملوماً ومبالغاً وهذا المقدار من دون الخوض في تفاصيل الموضوع مسلّم، وثابت من الأخبار.

على ضوء هذا التصنيف الّذي قام به مؤلّف *المشرعة*، تطرّق إلى طرح بحثٍ قرآنيّ حول الرجعة ثمّ دوّن خاتمةً للباب الخاصّ بها وأشار إلى المؤلّفات والشواهد والقرائن الكثيرة التي تثبتها، و إليك كلامه:[٣]

---

١. ما ورد في الرواية هو ٧٥ ألفا لا ١٧٥ ألفا وهي برقم ١٣٤ المنقولة عن كنز *جامع الفوائد وتأويل الآيات الظاهرة* في الجزء الثالث والخمسين.

٢. مشرعة *بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٢٣٩ و ٢٤٠.

٣. المصدر السابق، ص ٢٤٥ و ٢٤٦.

خاتمة الباب: واعلم أنّ جمعاً كثيراً من العلماء (رضوان الله عليهم) قد ألّفوا في إثبات الرجعة كتبا وربّما تزيد على ثلاثين وعندي كتاب *الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة* المترجم بالفارسيّة تأليف الحر العاملي ﷺ صاحب *وسائل الشيعة*. وهو يشتمل على اثنتي عشر بابا في ٤٣٠ صفحة، وقال في آخره: فقد ذكرنا في هذه الرسالة من الأحاديث والروايات والادلّة ما يزيد على ستمائة وعشرين... فشكر الله مساعي هذين المعاصرين العلّامة المجلسي والمحدّث الحرّ العامليّ وغيرهما من علمائنا المحقّقين من المتكلّمين والمفسّرين والفقهاء والمحدّثين والرجاليّين والأصوليّين والأخلاقيّين والمجاهدين بالسيف والقلم وحشرنا معهم تحت رعاية ولي العصر في الجنّة، بشفاعة محمد وأوصيائه سلام الله عليه وعليهم أجمعين وأرشدنا في حياتنا الدنيا إلى كشف الحقائق بهداية الفطرة والعقل والنقل المعتبر إنّه دائم الفضل والإحسان.

نلاحظ في هذا الكلام أنّ سماحته أعرب عن تقديره وثنائه ودعائه لجميع العلماء العظام الّذين كان لهم دورٌ في الحفاظ على تراث أهل البيت ﷺ بحيث بذلوا مساعي حثيثة في هذا المضمار، ومن المؤكّد أنّ اهتمامه بمباحث هذا الباب دليلٌ على اهتمامه البالغ بمسألة الرجعة و إثباتها وبيان بعض المسائل المعتبرة الخاصّة بها.[1]

٢٦. في ختام المباحث الخاصّة بالإمام المهدي المنتظر ﷺ، دوّن العلامة محمّد باقر المجلسي ﷺ في كتاب *بحار الأنوار* باباً خاصّاً بتوقيعاته (سلام الله عليه). ومؤلّف كتاب *المشرعة* سماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسني ﷺ بعد أن تطرّق إلى البحث والتحليل بشأن ثلاث روايات معتبرة السند، قال إنّ كتاب *جنّة المأوى* الّذي يتضمّن أخباراً حول الّذين التقوا بالإمام المهدي ﷺ، يعتبر كتاباً مفيداً؛ إذ إنّه يعين على ترسيخ إيمان المؤمنين في كلّ عصرٍ. وممّا قاله ما يلي:[2]

---

١ . من المؤسف أنّ هذا الباب الّذي يتضمّن أخباراً ورواياتٍ حول الرجعة، قد حذف بأكمله في كتاب *المعتبر*، كما لم تتمّ الإشارة بتاتاً إلى رأي مؤلّف كتاب *المشرعة*، ولا ريب في أنّ هذا الأسلوب يثير الشكّ وهو مدعاةٌ للقلق لكونه بعيدا كلّ البعد عن آراء سماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسني ﷺ.

٢ . *مشرعة بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٢٤٦.

الباب ٣١: ما خرج من توقيعاته (٥٣: ١٥٠ الى ١٩٨)

هذا آخر هذا الجزء و آخر باب يتعلق بالقائم عليه السلام وفيه ٢٣ رواية والمعتبرة سندا ما ذكرت برقم ١١ و ١٤ و ١٩ على وجه. ثم ألحقوا بآخر هذا الجزء من ص ٢٠٠ الى آخره كتاب جنّة *المأوى* في ذكر من فاز بلقاء الحجة عليه السلام أو معجزته في الغيبة الكبرى لمؤلّفه المحدّث الشهير النوري صاحب مؤلفات كثيرة أشهرها مستدركه على الوسائل، وفيه ٥٩ حكاية تؤكد وجوده عليه السلام و يحسن جمع أمثال هذه الحكايات في كلّ عصر ودورة تثبيتاً لوجوده الشريف لعوامّ المؤمنين ...

٢٧. شكّك سماحة الشيخ محسني حفظه الله في كتاب الكون والسماء بوجود نصٍ معتبرٍ حول القلم ونوعيّته، وضمن إشارته إلى ضعف الروايات المنقولة في هذا المجال قال إنّ الباحث بإمكانه بلوغ درجة الاطمئنان بوجود القلم وأوصافه عن طريق الروايات الضعيفة الكثيرة، وهذا يعني أنّ الطريق للبحث والتحقيق في الروايات مفتوحٌ على مصراعيه وإن كانت روايات الكتاب ضعيفةً، لذا فإنّ الباحث من خلال تتبّعه لها سوف يتسنّى له تحصيل نتائج مفيدة في هذا المضمار. ونصّ كلامه ما يلي:[1]

لا أذكر نصّا معتبرا دلّ على وجود قلم كتب كلّ شيء في اللوح حتى يبحث عن كونه ملكا أو خشبا! وقوله تعالى: ﴿نٓ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ كقوله: ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ لا يدلّ على قلم مشخّص حتى ينطبق على القلم المخصوص.

وقال الصدوق رحمه الله: اعتقادنا في القلم واللوح أنّهما ملكان، وردّه المفيد بأنّ الملائكة لا تسمّى ألواحا و لا أقلاما، و لا يعرف في اللغة اسم ملك ولا بشر، لوح وقلم، و أجاب عنه المجلسيّ بأنّ الصدوق تبع الرواية فلا اعتراض عليه (٥٦: ٣٧٠).

أقول: الروايات الضعيفة غير معتبرة ولا تصلح للحكم في الفروع ولا في الأحكام غير الإلزاميّة فضلا عن الاستناد إليها في المعارف الاسلاميّة.

نعم إذا اطمئنّ باحث من كثرة الروايات الضعيفة بوجود القلم أو غيره جاز له القبول و الاعتقاد به، كما ادّعاه معلق البحار في المقام.

---

١. *مشرعة بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٢٦١.

٢٨. في باب السماوات وكيفيّاتها وعددها ونجومها ضمن كتاب الكون والسماء، أشار سماحته إلى ضعف الروايات، واعتبر الحلّ الناجع للتعامل معها هو استخراج مداليلها المتفق عليها بغية تحصيل الاطمئنان بها، حيث قال:[١]

الباب ٨: السماوات وكيفيّاتها وعددها ونجومها... (٥٥:٦١)

فيه آيات و روايات غير معتبرة سوى ما ذكرت برقم ٢٢، فلا بدّ من أخذ ما اتّفقت عليه روايات كثيرة تطمئنّ النّفس بصدور بعضها من الإمام عليه السلام.

٢٩. ذكرنا من قبل أنّ إحدى النقاط المهمّة في منهج مؤلّف كتاب *المشرعة* هو إمكانية تحقّق الاطمئنان بمدلول الرواية على أساس كثرة أسانيدها. ومن أمثلة ذلك ما ذكره أثناء تعرّضه لبعض روايات *بحار الأنوار* الخاصّة بالشؤون الطبّية مثل الحجامة، فقال ما يلي:[٢]

الباب ٥٤: الحجامة والحقنة والسعوط والقيء (٥٩: ١٠٨)

والمعتبر من رواياته ما ذكرت برقم ١، ١٣، ٩٨، ٩٩ ومن اطمئنّ ببعض المتون لكثرة أسانيده في غير ما ذكرنا فله أن يقبله بعنوان الحديث.

وقد أشار إلى هذا الموضوع أيضاً في الأبواب ٨١ إلى ٨٨ من كتاب *بحار الأنوار* التي تمحورت مواضيع رواياتها حول الشؤون الخاصّة بالطبّ. والجدير بالذكر هنا أنّ سماحته يعتبر الاطمئنان الحاصل من الحديث الموثّق أمراً فعليّاً وشخصيّاً رغم تأكيده على ضرورة وجود ضابطةٍ له، فقال:[٣]

الباب ٨١ إلى الباب ٨٨: ليس فيها رواية معتبرة سنداً، إلّا أن يطمئنّ ببعض رواياتها كثرة الأسانيد أو قرينة اخرى.

ونظير ما ذكر أعلاه نجده في كلامه الّذي ساقه بخصوص أبواب ما يتعلّق بالحيوانات، ومن ذلك قوله:[٤]

---

١. مشرعة *بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٢٦٩.

٢. المصدر السابق، ص ٣٠٨.

٣. المصدر السابق، ص ٣٠٩.

٤. المصدر السابق، ص ٣١٩.

الباب ٢: فضل اتّخاذ الديك وأنواعها واتّخاذ الدجاج... (٦٢ : ٣)

إذا اطمئنّ أحد بكثرة الاسانيد بمطلب فليعتمد عليه ...

وفي بابٍ آخر نوّه على الموضوع ذاته قائلاً:[١]

الباب ٣: الحمام وأنواعه من الفواخت والقماري والدباسي والوراشي وغيرها (٦٢: ١٢)

المذكورة من روايات الباب بارقام ١٤، ١٦، ١٨، ٣٥ و ٣٧ معتبرة سنداً، وربّما يستفاد بكثرة الأسانيد الموجبة للاطمئنان بعض مطالب أُخر من المتون.

وفي باب الـمُسوخ وأحكامها وعلل مسخها، أناط بالباحث مهمّة تشخيص المدلول المعتبر على أساس كثرة أسانيد الروايات غير المعتبرة، و إليك كلامه:[٢]

الباب ٥: أنواع المسوخ وأحكامها وعلل مسخها (٦٢: ٢٢٠)

روايات الباب غير معتبرة سنداً إلّا أن يطمئنّ الباحث بمسخ بعض الحيوانات من كثرة الأسانيد غير المعتبرة.

وكذلك بالنسبة إلى الباب الّذي دوّنه العلامة محمّد باقر المجلسي ﵀ حول التمر وفضله وأنواعه، فقد اتّبع سماحة الشيخ محمّد آصف محسني حفظه الله الأسلوب نفسه في تقييم رواياته، و إليك ما قاله:[٣]

الباب ٣: التمر وفضله وأنواعه (٦٣: ١٢٤)

فيه أكثر من سبعين رواية والمعتبرة سنداً ما ذكرت برقم ٥٠ و ما ذكرت برقم ٢ على وجه. والظاهر أنّ جملة من رواياته صادرة عن الإمام ﵇ فيؤخذ بمشتركاتها.

٣٠. في ما يتعلّق بالأبواب التي تمحورت مواضيع رواياتها حول ما يتعلّق بالشيعة والفرق الإسلاميّة والإيمان، أكّد سماحة آية الله محمّد آصف محسني حفظه الله مراراً على أنّ عدم اعتبار أسانيد رواياتها الكثيرة لا يمنع من حصول العلم الّذي وصفه بـ"العاديّ" بصدور عددٍ منها:[٤]

١. مشرعة *بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٣١٩.

٢. المصدر السابق، ص ٣٢١.

٣. المصدر السابق، ص ٣٢٤.

٤. المصدر السابق، ص ٣٣٩.

ج ٦٥: ما يتعلّق بالشيعة وفرق الإسلام والايمان و...

الباب ١٥: فضائل الشيعة (٦٥: ١)

فيه آيات وروايات والمعتبرة منها ما ذكرت برقمي ٢١ و ٢٢ على وجه.

واعلم أنّ روايات الباب أكثر من ١٤٠ رواية وعدم اعتبار أسانيدها أو مصادرها لا يمنع من حصول العلم العاديّ بصدور جملة منها، وكفى للشيعة به فخراً وفضيلة.

٣١. في باب الصّفح عن الشيعة وشفاعة أئمّتهم عليهم السلام فيهم، وفي باب صفاتهم أيضاً، ذكر سماحته النقطة نفسها فمع عدم اعتبار عددٍ من روايات البابين، لكنّ العلم الّذي وصفه بـ "العادي" متحصّلٌ بصدور بعضها برأيه؛ إذ لا يحتمل كذبها جميعاً بكلّ تأكيدٍ نظراً لكثرتها. وعلى هذا الأساس أكّد على تحقّق العلم بشكلٍ إجماليّ بصدور بعضها، فقال:[1]

الباب ١٨: الصفح عن الشيعة وشفاعة أئمّتهم عليهم السلام فيهم (٦٥: ٩٨)

فيه ٩٧ رواية واعتبار أسناد جملة منها بعد ضعف مصادرها غير مفيد، لكنّ العلم العاديّ حاصل بصدور بعضها إذ لا يحتمل وضع الجميع قطعاً.

الباب ١٩: صفات الشيعة وأصنافهم وذمّ الاغترار والحثّ على العمل والتقوى (٦٥: ١٤٩)

فيه ٤٨ رواية والمعتبرة سنداً منها ما ذكرت برقم ١٧ و ١٨ ولكنّ الاطمئنان حاصل بصدور بعضها الآخر والله أعلم.

٣٢. في الأبواب الخاصّة بالروايات المنقولة حول مكارم الأخلاق، استند سماحته إلى وجود ١٣٠ روايةً للتأكيد على وجود مشتركاتٍ تفيد الاطمئنان حول بعض المداليل، ونصّ كلامه ما يلي:[2]

أبواب مكارم الأخلاق

الباب ٣٨: جوامع المكارم وآفاتها... (٦٦: ٣٣٢)

فيه آيات كثيرة و روايات عديدة، والمعتبرة منها سنداً ما ذكرت بأرقام: ٦، ٣٣، ٣٤،

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٣٤٠.

٢. المصدر السابق، ص ٣٤٦.

٣٦، ٤٥، ٤٨، ٥٧ بناء على أنّ القدّاح هو الولد دون الوالد. وحيث إنّ روايات الباب أكثر من ١٣٠ رواية فيمكن أن تستفيد من مشتركاتها الموجبة للاطمينان لصدورها مطالب كثيرة، والله الموفّق.

٣٣. نصح سماحته المتصدّين للوعظ والخطابة أن يطالعوا روايات أبواب الأخلاق والصفات والطاعة والعبادة في كتاب *بحار الأنوار*، فقال:[1]

ج ٦٧: في الأخلاق والصفات والطاعة والعبادة

مطالعة هذا الجزء للوعّاظ والخطباء مفيدة إن شاء الله، وفّقنا الله للاتّعاظ والعمل بما فيه وفي غيره من الآيات القرآنية والروايات الصادرة عنهم عليهم السلام.

وضمن كلامه في هذا المجال صرّح بإمكانية استخراج مشتركات بين الروايات المنقولة في هذه الأبواب. ويبدو أنّ سماحته لم يقصد في كتاب *المشرعة* طرح هذا الموضوع بشكلٍ مفصّلٍ، إلا إنّه أكّد على وجود بعض المضامين والمداليل المشتركة في الكثير من الروايات. ومن جملة ما ذكره في هذا المجال ما يلي:[2]

الباب ٤٣: حب الله تعالى (٦٧: ١٣)

فيه ٣٠ رواية تؤخذ بمشتركاتها مضافاً الى مدلول الآيات المذكورة فيه.

الباب ٤٤: القلب وصلاحه وفساده... (٦٧: ٢٧)

فيه آيات كريمة عديدة وروايات شريفة والمعتبرة منها سنداً بارقام ١، ٣، ٩ وفيه البحث عن معنى القلب والنّفس والروح والبحث عن روح الإيمان، ثمّ لك أن تستنبط المشتركات من روايات الباب بتوفيق الله تعالى.

الباب ٦٠: الصدق... ولزوم أداء الأمانة (٦٨: ١)

فيه آيات وروايات غير معتبرة سنداً سوى ما ذكرت برقم ٧،٨ وليس في سنده إرسال كما يظهر من مصدره وهو الكافي و ٢٤، ويمكن الأخذ بمشتركاتها أيضاً.

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٣٤٦.

٢. المصدر السابق، ص ٣٤٧ - ٣٥٦.

الباب ٦١: الشكر (٦٨: ١٨)

فيه آيات عديدة و روايات كثيرة والأخذ بمشتركاتها مفيد ...

الباب ٦٢: الصبر واليسر بعد العسر (٦٨: ٥٧)

فيه آيات و روايات، والمعتبرة سنداً ما ذكرت بأرقام ٣، ٧، ٩، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ٣٢، و إذا أخذت بمشتركات الروايات الكثيرة تكثر الاستفادة منها.

الباب ٧١: تضاعف الحسنات وتأخير إثبات الذنوب... وثواب نيّة الحسنة... وأنّه لا يعاقب على العزم على الذنوب (٦٨: ٢٤٥)

فيه آيات و روايات غير معتبرة، و لك أن تأخذ بمشتركاتها على ما سبق غير مرّة...

الباب ٨٠: التفكّر والاعتبار والاتّعاظ بالعبر (٦٨: ٣١٤)

فيه آيات كثيرة وروايات والمعتبرة منها ما ذكرت برقم ٤ فعليك بمشتركاتها. وفي الباب بحث عن التفكّر.

الباب ٨١: الحياء من الله ومن الخلق (٦٨: ٣٢٩)

المعتبر من رواياته ما ذكر برقم ٨،٩،١٨ و يمكن الاعتماد على مشتركاتها.

٣٤. في الأبواب الخاصّة بالمحاسن والمساوئ، ذكّر بإمكان الاستفادة من مشتركات الروايات رغم عدم اعتبار سندها. وفي ما يلي نصّ كلامه:[١]

الباب ٤٧: لزوم الوفاء بالوعد والعهد وذمّ خلفهما (٧٢: ٩١)

فيه آيات مباركة وروايات غير معتبرة. وروايات الباب وإن كانت غير معتبرة سنداً سوى سادستها، لكنّ الاعتماد على القدر المشترك نافع.

٣٥. الباب الّذي تضمّن روايات حول ذي اللسانين وذي الوجهين، ذكر سماحته أنّ المقصود من عنوان الباب يمكن أن يتحقّق من مجموع رواياته. وإليك نصّ كلامه:[٢]

الباب ٦٣: ذو اللسانين وذو الوجهين (٧٢: ٢٠٢)

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٣٧٦.

٢. المصدر السابق، ص ٣٧٩.

ليست فيه رواية معتبرة لكنّ مجموع رواياته يثبت الغرض من العنوان.

٣٦. في باب إفشاء السلام والابتداء به، أعاد التذكير بضرورة تحصيل القدر المشترك في ما روي ضمن هذا الباب فقال:[١]

الباب ٩٧: إفشاء السلام والابتداء به و... (٧٣:١)

فيه آيات وروايات أكثر من خمسين والمعتبرة منها ما ذكرت برقم ١٧ و ٣٨ ويؤخذ بالقدر المتّفق عليه بين الروايات أيضاً.

٣٧. أشار سماحته إلى وجود عددٍ قليلٍ من الروايات معتبرة السند في أبواب آداب السفر، وفي الحين ذاته وكما هو متعارف في أسلوبه، أكّد على ضرورة الأخذ بالقدر المشترك الّذي اتّفقت عليه مداليل الروايات قائلاً:[٢]

أبواب آداب السفر

الروايات المعتبرة في أبوابها قليلة ففي الباب ٤٥ وهو أوّل باب فيها لا توجد رواية معتبرة، وفي الباب ٤٦ رواية معتبرة برقم ٨، وفي الباب ٤٧ ليست معتبرة فيه، وفي الباب ٤٨ لا رواية معتبرة سوى أوّلها، فلا بدّ من الأخذ بما اتّفقت عليه الروايات، و كذا الباب ٤٩ يؤخذ بالقدر المتّفق عليه الروايات.

٣٨. الأبواب الخاصّة بما روي حول الاستخارات وفضلها وكيفيتها، شكّك سماحته في بادئ الأمر باعتبار أسانيدها:[٣]

أبواب الاستخارات وفضلها وكيفيّتها

قد أورد المؤلّف العلّامة ﷺ ما يتعلّق بالاستخارة في الأبواب الثمانية وفذلكة من ص ٢٢٢ الى ص ٢٨٨ ومعظم الروايات المذكورة فيها غير معتبرة.

لكنّه بعد ذلك أكّد على أنّ مداليل بعض الروايات يمكن حملها على حسن طلب الخير

---

١. مشرعة *بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٣٨٣.

٢. المصدر السابق، ص ٣٨٧.

٣. المصدر السابق، ص ٤٣٩.

من الله سبحانه وتعالى، وهنا لا تبقى حاجةٌ للسند، فقال:

والظاهر منها حسن طلب الخير من الله في أفعاله حتّى يوفّقه الله تعالى إلى عمل الخير و يجنّبه عن عمل الشر، وهذا ممّا لا شكّ في حسنه حتى إذا لم يوجد به خبر، ويمكن حمل جملة من الروايات على هذا المعنى.

ثمّ نوّه بأنّ الروايات التي تضمّنت مداليل حول القرعة ورويت بأسانيد معتبرة من شأنها تقوية روايات هذا الباب. وفي الختام قال إنّ من المستبعد جدّاً ادّعاء عدم صدور جميع هذه الروايات عن أهل البيت عليهم السلام. وإليك نصّ كلامه:[1]

وأمّا الاستخارة بالسبحة والبنادق وبالمصحف الشريف فلم تثبت عندنا ولذا تركناها رغم التماس المؤمنين منّا الاستخارة لهم. إلّا أن يقال إنّ أقسام الاستخارة داخلة في القرعة فإنّها نوع منها والقرعة يدلّ عليها بعض الروايات المعتبرة، بل هي في جملة من الموارد منصوصة بخصوصها. على أنّ الحكم بعدم صدور جميع الروايات المذكورة في هذه الأبواب من الأئمة عليهم السلام بعيد جداً. فلاحظ و تأمّل.

٣٩. في باب «إنّ للقرآن ظهراً وبطناً» أعاد الكلام عن إمكانيّة الاستفادة من القدر المشترك بين الروايات، فقال:[2]

الباب ٨: إنّ للقرآن ظهراً وبطناً وأنّ علم كل شيء في القرآن (٨٩: ٧٨)

١. ليس في رواياته الكثيرة سند معتبر، نعم لك أن تأخذ بما اتّفقت عليه الروايات الموجبة للعلم بصدور بعضها.

٤٠. الأبواب التي تمحورت مواضيعها حول فضائل السور القرآنية تتضمّن روايات كثيرة، لكنّ سماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسني حفظه الله رأى عدم وجود أكثر من روايتين معتبرتين فيها:[3]

الباب ٢٩: فضل سورة الفاتحة و تفسيرها وفضل البسملة... (٨٩: ٢٢٣)

ليست في رواياته الكثيرة معتبرة سنداً سوى التاسعة، بل الثامنة أيضا...

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٤٤٠.

٢. المصدر السابق، ص ٤٤٢.

٣. المصدر السابق، ص ٤٤٥.

لكنّه في الحين ذاته نوّه بأنّ الاستناد إلى كثرة الروايات يمكن أن يحقّق الاطمئنان في المداليل المشتركة، فقال:[١]

اللهم إلّا أن يطمئنّ أحد بروايات باب لكثرتها كما في الروايات الواردة في فضل سورة التوحيد والله العالم.

٤١. في الأبواب التي تتضمّن روايات خاصّة بالأذكار وفضلها، أشار إلى ضعف أسانيد العديد منها، لكنّه استند إلى كثرة الأخبار لإثبات صحّة العناوين والمشتركات الموجودة في مداليلها قائلاً:[٢]

الباب ٢: فضل التسبيحات الأربع ومعناها (٩٠: ١٦٦)

لا شبهة في ثبوت العنوان وروايات الباب لكثرتها تثبته و إن لم توجد فيها معتبرة سنداً سوى ثانيتها.

الباب ٣: التسبيح و فضله ومعناه وأنواع التسبيحات... (٩٠: ١٧٥)

فيه آيات و روايات والبحث فيه كما في سابقه، وما اعتبرت سنداً فقد ذكرت برقم ١ و ١٧.

الباب ٥ : التهليل وفضله... وفضل الشهادتين... (٩٠: ١٩٢)

وروايات الباب بمجموعها تثبت -أي فضل ما في عنوان الباب- بلا إشكال مع أنّ ما ذكرت برقم ٢١ معتبرة سنداً ...

الباب ١١: الاسم الاعظم (٩٠: ٢٣٣)

فيه روايات غير معتبرة والله العالم باسمه الأعظم وآثاره وبأنّ تلك الآثار هل تترتب على التلّفظ به فقط أو عليه وعلى قوة النّفس وصفاء الباطن؟ كما أنّ الباب اللاحق أيضاً مشحون بالروايات غير المعتبرة. ولكن لا شبهة في حسن العنوان.

٤٢. في باب مدح الذرّية الطيّبة وثواب صلاتهم، أشار سماحته إلى عدم اعتبار أسانيد

---

١. *مشرعة بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٤٤٦.

٢. المصدر السابق، ص ٤٤٧.

الروايات المنقولة فيه، لكنّه أثبت صحّة عنوان الباب على أساس كثرتها والاعتبار العقلائيّ قائلاً:[١]

الباب ٢٧: مدح الذريّة الطيبة وثواب صلاتهم (٩٣: ٢١٧)

روايات الباب و قصصها غير معتبرة، لكنّ كثرتها والاعتبار العقلائيّ يثبت العنوان.

٤٣. رأى سماحته في باب فضل الصوم أنّ كثرة الأخبار المروية تثبته، ونصّ كلامه ما يلي:[٢]

الباب ٣٠: فضل الصيام (٩٣: ٢٤٦)

كثرة رواياته تثبت العنوان قطعاً و إن لم توجد فيها معتبرة سنداً سوى...

٤٤. في الأبواب التي تتضمّن روايات حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، اقترح سماحته تصنيف الأخبار الكثيرة المروية فيها إلى ثلاثة أو أربعة أصنافٍ ثمّ استخراج القدر المتّفق عليه منها قائلاً:[٣]

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

الباب ١: وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر و فضلهما... (٩٧: ٦٨)

المعتبرة من رواياته ما ذكرت برقم ٥ و ٢٥ ومتنه محتاج إلى توجيه.

واعلم أنّ روايات الباب أكثر من تسعين فيصحّ أن نقسّمها إلى ثلاث أو أربع طوائف ونأخذ بالقدر المتّفق عليه، على أنّ وجوب الأمر والنهي المذكورين مدلول للقرآن المجيد أيضاً. بل هو من قطعيّات الفقه.

٤٥. في الأبواب الخاصّة بما روي حول زيارة أمير المؤمنين عليه السلام نوّه سماحة الشيخ محسني حفظه الله على ندرة الأخبار ذات الأسانيد المعتبرة حول هذا الموضوع، لكنّه أكّد على إمكانية إثبات الموضوع عن طريق استخراج القدر المتّفق عليه من المدلول بصفته قرينةً هامّةً لإثبات اعتبار الروايات، و إليك ما قاله:[٤]

---

١. مشرعة *بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٤٥٧.

٢. المصدر السابق.

٣. المصدر السابق، ص ٤٧٦.

٤. المصدر السابق، ص ٤٧٧.

أبواب زيارة اميرالمؤمنين عليه السلام وما يتبعها (٩٧: ٢٢٦)

لا توجد في الباب الأوّل رواية معتبرة سنداً نعم القدر المتّفق عليه بين الروايات معتبر وأمّا الباب الثاني فالمذكورة برقم ١٢ و ٢٩ معتبرة سنداً وكذا المتّفق عليه بين الروايات و تعرّض المؤلّف في ص ٢٥٠ و ص ٢٥١ حول مكان دفن اميرالمؤمنين عليه السلام كما أنّه لا توجد في الباب الثالث أيضاً رواية معتبرة ومثله الباب الرابع، نعم لم أتمكّن من معرفة بعض الرواة في المذكورة برقم ١٦ ص ٢٨١ حتّى أعرف جهالتهم أو حسن حالهم، والباب الخامس أيضاً لا رواية معتبرة سنداً فيه، وكذا الباب السادس. وللمؤلّف في ص ٤٠٦ بيان متعلّق بأبواب مسجد الكوفة، وكذا الباب السابع الى آخر الجزء، نعم لا بأس بالأخذ بالقدر المتّفق عليه بين الروايات.

اعتبار الروايات بقرينة الآيات

القرينة الأخرى التي اعتبرها سماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسني حفظه الله معياراً لتقييم اعتبار الروايات، هي تأييد مداليلها من قبل الآيات القرآنية؛ لذلك نجد في كتاب *المشرعة* أنّه استند إلى الآيات لأجل إثبات صحّة مداليل بعض الروايات غير معتبرة السند.

الجدير بالذكر هنا أنّ الآيات التي نقلها العلامة محمّد باقر المجلسي رحمه الله في بداية كلّ بابٍ من أبواب كتاب بحار الأنوار، تعدّ كالقرائن العامّة للمواضيع التي تمحورت حولها روايات هذه الأبواب؛ لذا يجب أن تطرح للبحث والتحليل بشكلٍ مفصّلٍ كما فعل سماحة الشيخ آصف مع بعضها. ومن المؤكّد أنّ دراسة وتحليل هذه الآيات لأجل إثبات كون الروايات المشار إليها معتبرةً يتطلّب بذل جهدٍ حثيثٍ علميّاً وبحثيّاً من قبل المختصّين. وفي ما يلي نشير إلى آراء سماحته في هذا الشأن:

١. في باب الأعراف وأهلها رأى سماحته عدم وجود سندٍ معتبرٍ لأيّ من روايات الباب، إلا إنّه اعتمد على الآيات القرآنية لإثبات صحّة مداليل هذه الروايات. وممّا قاله في هذا الصدد:[1]

وأمّا روايات الباب -وهي أكثر من عشرين رواية- فلم يثبت اعتبار واحدة منها سنداً.

---

١. *مشرعة بحارالأنوار*، ج ١، ص ٢٢٠، باب الأعراف وأهلها (هذا الباب حذف في كتاب *المعتبر*).

نعم هي بمجموعها غير خارجة عن الآيات المباركة فإنّها تدلّ على أنّ أئمّة أهل البيت هم الرجال الواقفون على الأعراف وهو قريب جداً.

٢. لدى حديثه عن روايات باب السكينة وروح الإيمان، ذكر سماحته في كتاب *المشرعة* بعض الإشكالات المدلوليّة حول بعض الروايات الصحيحة، لكنّه رفض ردّها نظراً لكثرة عدد الروايات المؤيّدة ووجود آياتٍ قرآنيةٍ تدلّ على مضمونها.

نستنتج من ظاهر الكلام التالي أنّ مبنى آية الله الأستاذ محمّد آصف محسني ﷺ قوامه أنّ ظاهر النصّ وإن كان أحياناً مشكلا في الاعتماد عليه، إلا إنّ كثرة الشواهد مثل الآيات ووجود أخبار أخرى تؤيّدها، قد تكون مانعاً أمام هذه القرينة النصّية:[1]

في صحيح أبان بن تغلب عن الصادق عليه السلام: «ما من مؤمن إلا ولقلبه أُذنان في جوفه، أُذن ينفث فيها الوسواس الخنّاس وأذن ينفث فيها الملك» ص ١٩٩. الاعتماد على ظاهر الحديث في غاية الإشكال، إذ القلب كاليد والجلد والطحال والكبد وسائر الأعضاء في عدم شعوره وفقدان إدراكه. ولا يمكن ردّ الحديث لأنّ في القرآن آيات كثيرة في ذلك ولكثرة الروايات...

٣. بعد أن أشار سماحته إلى الكثير من الروايات المنقولة في باب الرجعة، اعتبر الآيات الدالّة على هذه الروايات قرينةً على صحّة مداليلها أيضا، وهذا ما قاله:[2]

الرجعة والقرآن:

الكتاب الحكيم يدلّ على الرجعة وهي إحياء الأموات في الجملة، في الدنيا. كقوله عزوجل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾(البقرة/٢٤٣) وطول الزمان وقصره لا مدخليّة له في المقصود.

وكقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى اللهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ * ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (البقرة/ ٥٥ و٥٦) وكقوله تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ ... فَأَمَاتَهُ اللهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ﴾(البقرة /

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٣٤٤.

٢. المصدر السابق، ص ٢٤٠

٢٥٩)، وكذا قوله تعالى لعيسى: ﴿ وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي ﴾(المائدة/ ١١٠).

نعم هذه الآيات تدلّ على إمكان الرجعة و وقوعها في الماضي وبضميمة ما ورد عنه ﷺ لتتّبعنّ سنن من قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضبّ لتبعتموهم ... يدلّ على وقوعها في هذه الأمة أيضاً فتأمّل.

وممّا استدُلّ (به) على الرجعة في هذه الأمّة قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِن كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِّمَّن يُكَذِّبُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ يُوزَعُونَ﴾(النمل / ٨٣) وليس من الحشر في القيامة في كرّة الحساب بشيء فإنّه حشر عام للجميع لا لبعض دون بعض بالضرورة ويدلّ عليه قوله تعالى أيضاً: ﴿ وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾(الكهف/٤٧) فلاحظ.

٤. في باب حدوث الكون تطرّق سماحته إلى موضوع حدوث السماء، ثمّ أثبت ذلك على أساس الآيات التي تمّ الاستدلال بها هنا لكونها تدعم روايات هذا الباب:[١]

وأمّا السماء وهي دخان فلا تدلّ آيات الباب على حدوثها إلّا أن يستفاد من قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ بَنَاهَا﴾(النازعات/٢٧). نعم يدلّ عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾(الأنبياء /١٦) وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا﴾(ص/٢٧).

فإذا انضمّت إليها الروايات الكثيرة المذكورة في الباب يعلم حدوث الأجسام والمادة.

٥. رغم كثرة ما روي من أخبار في الباب الّذي تمحور حول حقيقة الجنّ وأحوالهم، إلا إنّ سماحة الشيخ محسني حفظه الله اعتمد على المداليل القرآنية كأساسٍ لإثبات هذه الحقيقة. وهذا ما قاله في هذا الصدد:[٢]

الباب ٢: حقيقة الجنّ و أحوالهم (٦٠: ٤٢)

فيه آيات و روايات أكثر من مائة، و جملة منها معتبرة كالمذكورة بأرقام ٤٠، ٤٧، ٤٩، ٥٩. واعلم أنّ وجود الجنّ بلحاظ دلالة القرآن الكريم مسلّم وهو جسم لطيف، وهو مكلّف كالإنسان يدخل الجنّة والنار، وكثير من البحّاث الغربيّين الّذين تكلّموا حول

---

١. مشرعة *بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٢٥٥.

٢. المصدر السابق، ص ٣١١.

الروح الإنساني اشتبهوا في جملة من الموارد بين الروح والجنّ، فإنهم ينكرون الجنّ، كما يظهر من كتبهم في العلم الروحيّ الحديث.

٦. في باب النهي عن موادّة الكفّار ومعاشرتهم، أشار سماحته إلى وجود آياتٍ كثيرةٍ بهذا المضمون، وعلى هذا الأساس فإنّ ضعف أسانيد الروايات المنقولة في هذا الباب لا يمنع من الاعتقاد بمضمونها. وهذا نصّ كلامه:[1]

الباب ٨٥: النهي عن موادّة الكفّار ومعاشرتهم (٧٢: ٣٨٥)

فيه آيات كثيرة فلا يضرّ ضعف رواياته سندا.

اعتبار الروايات المنقولة عن طريق المخالفين

من جملة المواضيع التي تطرّق سماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسني ﭬ إلى شرحها وتحليلها، مسألة اعتبار الروايات المنقولة عن طريق المخالفين، وفي ما يلي بيان تفاصيل هذا الموضوع:

١. أكّد سماحته في العديد من مباحث كتاب *مشرعة بحار الأنوار* على أنّ ذكر موضوعٍ أو روايةٍ عن طريق المخالفين يعدّ قرينةً هامّةً على تحصيل الاطمئنان بالصدور. وضمن رأيه هذا أشار إلى أبواب كتاب *بحار الأنوار* القيّم التي تمحورت مواضيع ما روي فيها حول فضائل أمير المؤمنين ﭺ وفضائله، فهناك بابان منهما مخصّصان للفضائل المروية بشأنه سلام الله عليه ضمن أحداث موقعتي الخندق وخيبر. بعد ذلك ذكر قاعدةً عامّةً يمكن أن تُعتمد للاستفادة من أخبار المخالفين والقول باعتبار مداليلها وإن كانت ضعيفة السند مؤكّداً على أهمّيتها البالغة. وفي ما يلي نصّ كلامه:[2]

الباب ٧٠: ما ظهر من فضله ﭺ يوم الخندق (٣٩: ١)

الباب ٧١: ما ظهر من فضله ﭺ في يوم خيبر (٣٩: ٧)

أقول: إنّ ما صدر من أمير المؤمنين ﭺ في غزوات النبي ﷺ لا سيّما في أُحد و

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٣٨١.

٢. المصدر السابق، ص ١٠٤.

بدر و خيبر والخندق من المبارزة وقتل أبطال المشركين وأئمّة الكفر، أوجب كسر صولة الشرك و الكفر وأوهن أركان الجاهليّة وذلّة قريش وأعظم شأن الاسلام وأظهر عزّة المسلمين وأحكم اساس النبوّة الخاتميّة، وهذا شيء مقطوع لا بدّ من قبوله، ولا مجال للتردّد فيه من عاقل خبير بأحوال تلك الغزوات، سواء كان مسلما أو كافرا، محبّا لعلي أو مبغضاً.

ومنه يظهر أنّ لعليّ حقّا عظيما في عنق كلّ مسلم ومسلمة إلى يوم القيامة، ليس لغيره مثل هذا الحق على الأمّة بعد حقّ نبيّها الخاتم ﷺ سواء كان عليّ إماماً ووصيّاً للرسول ﷺ أم لا، و سواء كان خليفة رابعاً أو أربعين أم لم يكن خليفة أصلا. وأكفر الكفار كفرانا هم النواصب والخوارج بقيادة طاغية الشام إن كان مسلماً.

وأمّا روايات البابين المنقولة من أهل السنّة فتارة نقصد بنقلها إلزام المخالفين جدلا، فهو سهل المؤنة، وأخرى نقصد بها إثبات مناقب أميرالمؤمنين و فضائله، إمّا من باب الخطابة فهو أيضا سهل المنال، و إمّا من باب البرهان فهو أيضا أمر ممكن و إن كان رواتها عندنا من الضعفاء أو المجهولين، وتوضيح ذلك:

أنّ الخبر الواحد إنّما يحتاج في إفادته الظن أو في اتّصافه بالحجيّة الشرعية إلى وثاقة رواته إذا لم يقترن بقرينة قطعيّة أو موجبة للاطمئنان، و إلّا فهو برهان عقلا على الأوّل ودليل معتبر شرعا وعرفاً على الثاني، فإنّ الاطمئنان عند العرف كالقطع عند العقل في الحجيّة، والشارع الأقدس لم يشرّع طريقا خاصّة في مقام الاحتجاج وبيان أحكامه وشرائعه مغايرا لطريقة العرف العام. فيظهر منه إمضاؤه للاطمئنان واعتماده عليه.

والروايات المشتملة على فضائل أميرالمؤمنين ومناقبه إن كانت مرويّة من طريق الشيعة فلا عبرة بها ما لم تحرز وثاقة رواتها وتديّنهم وتورّعهم عن الكذب، لأنّ مقتضى الوضع والجعل متحقّق في كلّ حبيب لحبيبه وزعيمه بالضرورة المحسوسة، فلا بدّ من إثبات المانع وهو الديانة والوثاقة والمعرفة حتّى يثبت تنفر الرواة عن الكذب والاكتفاء على الصدق و إن كان مخالفاً لهواهم.

ومنه يظهر عدم الاعتماد على فضائل الخلفاء برواية اتباعهم عند عدم احراز المانع المذكور كما لا يخفى.

وأمّا إذا نقل العدو فضيلة لعدوّه أو من لا يعجب بمدح المروي فيه -وقد ظهر في بعض المواضع تصرّفه السيء في بعض فضائله أو كتمانه من رأس كالبخاري وأمثاله في حق علي عليه السلام - فالقرينة قائمة على صحّة هذه الروايات لأنّ الداعي لإظهارها غير متوفّر عندهم فضلا عن الداعي إلى وضعها واختلاقها، فإذا رويت هذه الفضائل بطريقين أو ثلاثة طرق توجب الوثوق بصحّتها إذا احرزنا أنّ في الرواة لا يوجد شيعي.

و نفس هذا البيان يجري في إثبات فضائل الخلفاء إذا نقلها مخالفو الخلفاء كما لا يخفى.

ومن هذا البيان الواضح تظهر صحّة جملة من الروايات المنقولة في صحاح أهل السنة وسائر كتبهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله قالها في غزوة خيبر والخندق و غيرهما في حق علي. وقد ذكر بعضها في البابين.[1]

وقد كرّر الإشارة إلى هذا الأمر في عددٍ من الأبواب الأخرى التي تتضمّن روايات حول فضائل أمير المؤمنين عليه السلام قائلاً:[2]

الباب ٧٢: أنّ النبيّ أمر بسدّ الأبواب الشارعة إلى المسجد إلّا بابه (٣٩: ١٩)

لا رواية معتبرة سنداً في الباب، لكنّ الرواية مقرونة بقرينة عرفت توضيحها آنفا، بل ذكر المؤلف المتتبع رحمه الله أنّها من المتواترات (٣٩: ٣٤) واستفاد منها استحقاق عليّ عليه السلام للرئاسة العظمى والخلافة الكبرى... وفيه نظر أو منع.

الباب ٧٣: أنّ فيه عليه السلام خصال الأنبياء...(٣٩: ٣٥)

لا رواية معتبرة في الباب سندا لكنّ روايات الباب مقرونة بقرينة تقدّم توضيحها.

الباب ٧٤: قول الرسول لعليّ أُعطيت ثلاثا لم أُعط...(٣٩: ٨٩)

---

١. هذا الكلام يدلّ على أنّ مؤلّف كتاب *المشرعة* يعتمد على أخبار هذه الأبواب ورواياتها، لكن ما يدعو للأسف أنّ هذه الأبواب وأمثالها قد حذفت بالكامل في كتاب *المعتبر*.

٢. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ١٠٦.

عنوان الباب ثابت وحق جزماً صحّت الروايات أم لم تصح.

الباب ٧٥: فضله عليه السلام على سائر الأئمة عليهم السلام... (٣٩: ٩٠)

العنوان ثابت بروايات كثيرة منها قوله صلى الله عليه وآله عليّ خير البشر، ومنها قوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾.

الباب ٧٦: حبّ الملائكة له عليه السلام (٣٩: ٩٢)

في روايات الباب الكثيرة مطالب أخرى سوى حبّ الملائكة له فلا بدّ من أخذ مشتركات الروايات حتّى تطمئنّ النفس بصدور بعضها إجمالا عن رسول الله صلى الله عليه وآله.

٢. والأمر كذلك في الأبواب الخاصّة بفضائل أمير المؤمنين عليه السلام ومناقبه. هناك بابٌ عنوانه عليٌّ عليه السلام قسيم الجنّة والنار وجواز الصراط، وبابٌ آخر تحت عنوان عليٌّ عليه السلام ساقي الحوض وحامل اللواء، وبابٌ تمحورت مواضيع رواياته حول ما يُعاين من فضله ورفعة درجاته عليه السلام عند الموت وفي القبر وقبل الحشر وبعده. وقد أيّد سماحته صحّة مضامين جميع عناوين هذه الأبواب في كتاب *المشرعة* بقرينة وجود رواياتٍ عند العامّةِ فيها. ونصّ كلامه ما يلي:[1]

الباب ٨٤: أنّه عليه السلام قسيم الجنة والنار وجواز الصراط (٣٩: ١٩٣)

مطالعة روايات الباب الكثيرة الواردة من طرق الفريقين تعطي الإذعان بصدق العنوان ويؤكّده قول المؤلّف رحمه الله له في آخر الباب (٣٩: ٢١٠): «ولاشكّ في تواترها» أي تواتر روايات الباب ثمّ الظاهر إثبات جميع معاني القسمة الثلاثة المذكورة في أثناء روايات الباب فبحبّه وبغضه يدخلون الجنة والنار و هو الآمر بإدخال جمع فيهما. وحبه وبراته هما المجوّز للعبور على الصراط. و في جملة من الروايات مزايا اخرى له عليه السلام اللهم وفّقنا لقبول الحقيقة و جنّبنا عن العصبيّة الباطلة حتّى لا نميل إلى قبول الباطل و إنكار الحق.

الباب ٨٥: أنّه عليه السلام ساقي الحوض وحامل اللواء و فيه أنّه أوّل من يدخل الجنة (٣٩: ٢١١) فيه روايات من طريق الفريقين و إنكارها تعصّب وعناد.

---

١. مشرعة بحارالأنوار، ج ٢، ص ١٠٩ (هذه الأبواب إلى جانب الجزء التاسع والثلاثين بأكمله والّذي يتضمّن أخباراً ورواياتٍ حول فضائل الإمام علي بن أبي‌طالب عليه السلام ومناقبه، قد تمّ حذفها بأكملها في كتاب *المعتبر*، ج ١، ص ٤٦٢).

الباب ٨٦: سائر ما يعاين من فضله ورفعة درجاته عليه السلام عند الموت و في القبر و قبل الحشر و بعده (٣٩: ٢٢٠)

فيه مناقب جمّة وفضائل كثيرة له ذلك فضل الله يعطيه من يشاء والّذي يؤكّد تلك الفضائل وجود روايات كثيرة من طرق العامّة، ويؤكّد هذه الروايات ما نقله ابن حجر المتحجّر في صواعقه في حقه عليه السلام و حقّ أهل البيت عليهم السلام والفضل ما شهدت به الأعداء.

الباب ٨٧: حبّه وبغضه (صلوات الله عليه)، و أنّ حبّه إيمان و بغضه كفر ونفاق وأنّ ولايته ولاية الله ورسوله، وأنّ عداوته عداوة الله ورسوله... (٣٩: ٢٤٦)

أقول: فيه ١٢٣ رواية و لعلّه لا توجد فيها معتبرة سندا ولكنّ كثرة الروايات توجب الاطمئنان بصدور جملة منها من الإمام، فلا تردّد في ثبوت العنوان بتلك الروايات، بل بأقلّ منها.

وفي الروايات فضائل أخرى نقلها العامة والخاصة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وكان مقتضى العادة أن لا تقع اختلاف بين اثنين في خلافة علي و وجوب حبّه و تفضيله على الأمّة قاطبة، لكن قد ذهب أكثر الامة إلى إهمال تلك الروايات وتقديم غيره عليه رعاية لجانب الواقع على الحق، بل تبرّأت الخوارج والنواصب عنه عليه السلام وعادوه في الله!! وهذا شيء عجيب غريب و لا شيء أعجب وأغرب منه، و لعلّه لا مثيل له في التاريخ الإنساني.

٣. أشار سماحته في كتاب *المشرعة* في ثلاثةٍ من الأبواب الخاصّة بالآيات[١] المباركات ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ وآية التطهير وآية ﴿هَلْ أَتَىٰ﴾ إلى أنّ بعض هذه الأبواب الثلاثة ليست فيها رواياتٌ معتبرة السند بطرق الشيعة، لكنّه مع ذلك لم يشكّ بنزولها بشأن أمير المؤمنين عليه السلام واعتبر الروايات المنقولة من طرق أهل السنّة قرينةً على ذلك. ونصّ كلامه ما يلي:[٢]

---

١. وهي تقع ضمن الأبواب التي تمحورت مواضيع رواياتها حول الآيات النازلة في شأن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام والدالّة على فضله و إمامته.

٢. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٨٥- ٨٨ (هذه الأبواب الثلاثة حذفت في كتاب *المعتبر*، ولم تتمّ الإشارة بتاتاً إلى رأي مؤلّف كتاب *المشرعة*، ج ٢، ص ٤٥٥).

أبواب الآيات النازلة في شأنه عليه السلام الدالّة على فضله و إمامته

الباب ٤: في نزول آية ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ في شأنه (٣٥: ١٨٣)

ليست في الباب رواية معتبرة سنداً من طريقنا.

اعلم أنّ نزول الآية في حقّه عليه السلام مسلّمة بين الأمّة، وقد رواه محدثو العامّة بطرقهم، وذكر المؤلّف المتتبّع رحمه الله أسماء جملة من هؤلاء وبعض أسانيدهم وذكر وجه الاستدلال على إمامة عليّ عليه السلام كما ذكره غيره، و قد ذكرنا بحثه في كتابنا (*صراط الحق*، الجزء الثالث) ولا حاجة إلى تكرار المكرّرات والواضحات.

الباب ٥: آية التطهير (٣٥: ٢٠٦) الروايات الكثيرة الواردة من طريق أهل السنّة لا تدع مجالا للشكّ في نزول الآية في الأربعة أو الخمسة: محمد و علي وفاطمة والحسن والحسين (صلوات الله عليهم أجمعين)، وعلى الأوّل يشمل الحكم (إذهاب الرجس و التطهير) رسول الله صلى الله عليه وآله بالأولويّة القطعيّة. ولا داعي لعلماء أهل السنّة ورواتهم لأن يكذبوا في فضائل أهل البيت!!

ومن لاحظ ما في الباب هان عليه التصديق بعصمة الخمسة. ولا حاجة إلى تكرار المكرّرات، فإنّ المحقّقين من علمائنا أجادوا وأتوا بما فوق المراد...

الباب ٦: نزول هل أتى (٣٥: ٢٣٧)

ليست في الباب رواية معتبرة لكن قال المؤلف المتتبع رحمه الله بإجماع المفسّرين و المحدّثين عليه.

وبعد أن تناول الأبواب الثلاثة المذكورة أعاد الإشارة إلى هذه القرينة في الأبواب السابع حتّى التاسع والثلاثين من الأبواب التي تضمّنت روايات بقية الآيات النازلة في أمير المؤمنين عليه السلام، فأشار إلى قلّة عدد الروايات ذات الأسانيد المعتبرة بطرق الخاصّة في هذه الأبواب، لكنّ نقلها في مصادر أهل السنّة يشكّل قرينةٍ هامّةٍ تدلّ على صحّة روايات هذه الأبواب واعتبارها. وهذا ما قاله:[١]

---

١ . *مشرعة بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٨٩ (كلّ هذه الأبواب المدوّنة في الجزئين الخامس والثلاثين والسادس والثلاثين من كتاب *بحار الأنوار*، حذفت في كتاب *المعتبر* رغم أنّ مؤلّف كتاب *المشرعة* قد أشار إليها وصرّح بكون مداليلها معتبرة، ناهيك عن ☜

وأمّا الباب ٧ إلى الباب ٢٤ وهو آخر الجزء ٣٥ فكلّها تتضمّن روايات نزول آيات في حقّ أمير المؤمنين، والروايات المعتبرة سندا فيها قليل جدا، كالمذكورة برقم ٨ ص ٢٩٢ الباب ٩ وبرقم ٢ ص ٣٧٥ الباب ١٧، ولكنّ روايات أهل السنّة ربما تعدّ قرينة على صحّتها إذ لا داعي لهم لوضع الفضائل في حقّه عليه السلام وإذا كان مدلول الروايات انطباق الآيات عليه من باب التطبيق فالأمر أسهل ...

ج٣٦: بقيّة الآيات الواردة فيه وبيان النصوص على الأئمّة عليهم السلام

الباب ٢٥ إلى الباب ٣٩ في هذه الأبواب روايات كثيرة (من ص ١ إلى ص ١٩٢) تدلّ على نزول آيات في حقّه عليه السلام من باب الجري والتطبيق أو من باب الحصر المفهوميّ والمعتبرة سنداً فيها قليلة جدا، والكلام في هذه الأبواب هو الكلام في الأبواب السابقة من أبواب الآيات النازلة فيه.

٤. تطرّق سماحته في كتاب *المشرعة* إلى شرح وتحليل أبواب الجزء السادس والثلاثين في كتاب *بحار الأنوار* ومن جملتها الباب المدوّن تحت عنوان «نصوص الرسول صلى الله عليه وآله عليهم» واعتبره أحد أكثر الأبواب الروائية شمولاً من حيث عدد رواياته. وهذه الكثرة تعدّ سبباً لحصول الاطمئنان بما ورد فيها ولا حاجة هنا لصحّة الأسانيد الروائية، أي أنّ صدور المداليل يعدّ قطعياً. ونصّ كلامه ما يلي:[1]

الباب ٤١: نصوص الرسول صلى الله عليه وآله عليهم (٣٦: ٢٢٦)

ولعلّ هذا الباب من أكثر الأبواب شمولاً للروايات، إذ فيه ٢٤٠ رواية أو أكثر من مصادر مختلفة وهي توجب الاطمئنان بصحّة إمامة الأئمة الاثني عشر من جانب رسول الله صلى الله عليه وآله وأكثرها من غير طريق الأئمّة عليهم السلام فلا يرد عليها أنّ إمامة أحد لا تثبت بقوله. وهذه الأحاديث تدلّ على بعض الأمور الأخرى أيضا وإليك بعضها:

١. أنّ الأئمة عليهم السلام مطهّرون معصومون كما في جملة كثيرة من روايات الباب وفي جملة من الروايات أنّ عليا مع القرآن أو مع الحق، والقرآن أو الحق معه، وكلمات

☜ عدم الإشارة إلى أنّ سماحته لم يقصد في هذه الأبواب تحليل الروايات بدقّة من الناحية السندية: *المعتبر*، ج ١، ص ٤٥٨).

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٩٢ و ٩٣.

أخرى تدلّ على عصمتهم ﷺ في الجملة، بل ينبغي إضافة كلمة (على طهارتهم من الذنوب) في عنوان هذا الباب.

٢. دلالة روايات كثيرة موجبة للاطمئنان بحسن تولّي الأئمّة وذمّ بغضهم.

٣. أنّ المهدي القائم من ولد الحسين وسيظهر في آخر الزمان، كما تدلّ عليه روايات جمّة...

وروايات الباب لا تحتاج إلى تصحيح أسانيدها لأنّها توجب القطع بصدور جملة من مضامينها فلاحظ وتدبّر.

وهذا الباب كالباب السابق مهمّ غاية الأهمّية لإثبات حقّيّة المذهب وحجّته ونحن ذكرنا بحث انحصار الخلفاء والائمّة باثني عشر في الجزء الثالث من كتاب (*صراط الحق*) الّذي ألّفناه في شبابنا في النجف الاشرف. ولابدّ للمحقّقين من مراجعته.

واعلم أنّ أمر المحقّق المنصف بالنسبة إلى هذه الروايات التي ادّعى بعض علماء أهل السنّة الإجماع على صحّة صدورها (أي كون خلفائه ﷺ اثني عشر) دائر بين قبول مذهب الشيعة وبين تكذيب النبي ﷺ الأوّل يؤدي إلى الخلود في الجنّة والثاني إلى الخلود في النار.

وبعد أن أتمّ شرح وتحليل هذا الباب نوّه بأنّ سائر الأبواب في الجزء المذكور تتضمّن مداليل يقينيّة تثبت صحّة أنّ الأئمّة بعد النبي ﷺ اثنا عشر إماماً كما تثبت صحّة مذهب التشيّع، قال:[1]

تنبيه: واعلم أنّ الباب ٤٢ إلى الباب ٤٨ وهو آخر هذا الجزء (٣٦) سبعة ابواب وجميع رواياتها مثل روايات هذا الباب في دلالة أكثرها على أنّ الائمّة بعد رسول الله ﷺ اثناعشر فتكون موجبة لليقين بصحّة المذهب والحمد لله.

---

١. *مشرعة بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٩٤ (هذه الأبواب حذفت كاملة في كتاب *المعتبر* باستثناء باب نصوص الرسول ﷺ الّذي ذكر كعنوانٍ فقط دون نقل أيّة روايةٍ منه. وقد أشار السيّد حبّ الله في الهامش باختصارٍ إلى رأي مؤلّف كتاب *المشرعة*، ج ١، ص ٤٥٩):

يبلغ مجموع روايات الباب (٢٤٠) رواية أو أكثر. قال الشيخ المحسني (٢/ ٩٣): وروايات الباب لا تحتاج إلى تصحيح أسانيدها؛ لأنها توجب القطع بصدور جملة من مضامينها، فلاحظ وتدبر، وكانت الأبواب (٤٢ - ٤٨) لها حكم الباب الأول من ناحية القطع واليقين بصحّة المذهب. (لكن لا ندري هل يوجد من الناحية السنديّة البحتة حديث صحيح عند الشيخ المحسني هنا أو لا؟ / حب الله).

٥. الجزء السابع والثلاثون فيه بابٌ مختصٌ بمناقب أصحاب الكساء وفضلهم. وقد ألحقه سماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسني ﷺ في كتاب *المشرعة* من حيث اعتبار مداليله بالأبواب التي أشرنا إليها آنفاً، ونوّه بأنّ الأدلّة والشواهد على هذه الأخبار في مصادر الفريقين السنّة والشيعة، أكثر ممّا ذكر في هذا الباب. ورأى أنّ الباحثين والمحقّقين لو بادروا إلى تحليل المشتركات الموجودة بين الروايات المنقولة في الباب المذكور سوف يكتشفون مسائل أخرى. وفي ما يلي ما ذكره:[١]

الباب ٥٠: مناقب أصحاب الكساء وفضلهم عليهم السلام (٣٧: ٣٥)

لعلّ المصنّف ﷺ أورد فيه أكثر من مائة رواية أو قريبا منها من طريق الشيعة وأهل السنّة، ولا يحتاج البحث عن أسانيدها، فإنّ المدّعى وهو مناقب أصحاب الكساء وفضلهم يثبت جزماً ولأحاديث الباب كغيرها مشتركات أخرى أيضا.

والروايات لا تنحصر بما نقله المؤلّف في الباب، بل هي أكثر من ذلك في رواياتنا وروايات العامّة، وهي تؤكّد المطلب المذكور في الباب ٤١.

٦. معجزة انشقاق القمر تعدّ واحدةً من المعجزات المؤكّدة للنبي محمّد ﷺ، وكذلك معجزة ردّ الشمس لأمير المؤمنين عليه السلام هي الأخرى من جملة المعجزات المؤكّدة. والشاهد على ذلك أنّهما منقولتان في مصادر الفريقين شيعةً وسنّةً إضافةً إلى بعض القرائن الأخرى الدالّة عليهما. وهذا ما ذكره سماحته قائلاً:[٢]

الباب ٣: ما ظهر له ﷺ شاهداً على حقّيّته من المعجزات السماوية (١٧: ٣٤٧)

وفيه معجزات كثيرة متعلّقة بالأمور العلويّة أشهرها شقّ القمر، ودلالة الآية الكريمة عليه وإن كانت غير واضحة غير أنّ الروايات الواردة من طريق الشيعة وأهل السنّة تؤكّدها، والعمدة دعوى اتّفاق المفسّرين عليه، والأهمّ منها شهرة وقوعها بين المسلمين عوامهم وخواصّهم، و دونه في الشهرة ردّ الشمس لأمير المؤمنين عليه السلام بين

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٩٦ (هذا الباب حذف في كتاب *المعتبر*، ج ١، ص ٤٥٩).

٢. المصدر السابق، ج ١، ص ٣٢٦ (هذا الباب حذف في كتاب *المعتبر*، ولم تتمّ الإشارة إلى رأي مؤلّف كتاب *المشرعة*، ج ١، ص ٢٨٤).

الشيعة سواء في حياته أو حياة النبيّ الأكرم ﷺ وتدلّ عليه روايات من الفريقين.

٧. اعتبر سماحته مدلول ما نقل في الباب الّذي يتضمّن روايات الصلاة على أهل البيت عليهم السلام معتبراً؛ لكون معظم هذا النقل من طريق أهل السنّة. وعلى هذا الأساس صرّح بالقول:[١]

الباب ١٥: الصلاة عليهم عليهم السلام (٢٧: ٢٥٧)

أورد فيه روايات كلّها أو معظمها من طريق أهل السنّة ولنعم ما صنع.

٨. الباب الّذي دوّنه العلامة محمّد باقر المجلسي رحمه الله تحت عنوان "أنّهم شفعاء الخلق" تحدّث عنه سماحة الشيخ محسني حفظه الله قائلاً إنّ الروايات غير المعتبرة المذكورة فيه غير كافيةٍ لإثبات عنوانه، لكن هناك قرائن يمكن الاعتماد عليها لإثباته ألا وهي الآيات التي وردت في مقام الشفاعة، ونقل أهل السنّة في مصادرهم وجوبَ مودّة أهل البيت عليهم السلام، وأنّ السؤال عن هذه المودّة في يوم القيامة قطعيٌّ وهو على غرار السؤال عن أيّ واجبٍ آخر، وأنّ حساب الناس في يوم القيامة على عاتقهم.

وأضاف سماحته أنّ من يتحقّق لديه علمٌ حول هذا الموضوع من مداليل الروايات الكثيرة على أساس اتّفاقها في المضمون، فإنّ علمه يعتبر حجّةً عليه. وعلى الرغم من عدم وجود روايةٍ معتبرةٍ في هذا الباب، لكنّه أكّد على أنّ سائر القرائن بما فيها النقل ضمن مصادر أهل السنّة، تجعل مداليلها معتبرةً، حيث قال:[٢]

الباب ٩: أنّهم شفعاء الخلق، وأنّ إياب الخلق إليهم وحسابهم عليهم، وأنّه يسأل عن حبهم وولايتهم يوم القيامة (٢٧: ٣١١)

قلت: الاعتماد على الروايات غير المعتبرة في إثبات العنوان مشكل، وأمّا السؤال عن حبّهم فلا يحتاج إثباته إلى رواية بعد ادّعاء بعض أهل السنة الإجماع على وجوب محبّتهم و كلّ واجب يُسأل عنه يوم القيامة فضلا عن السؤال عن إمامتهم وهي من أُصول العقائد عند الإماميّة. و إثبات الشفاعة لهم أيضا واضح، ويمكن إثبات بقيّة العنوان لقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾، فتأمّل.

---

١. مشرعة *بحارالأنوار*، ج ٢، ص ١٦ (هذا الباب حذف في كتاب *المعتبر*).

٢. المصدر السابق، ص ١٩ (هذا الباب حذف في كتاب *المعتبر*).

وعن الكراجكي (٢٧: ٣١٦) يجب أن يعتقد أنّ أنبياء الله تعالى وحججه عليهم في القيامة المتوّلون للحساب بإذن الله تعالى وأنّ حجّة أهل كلّ زمان يتولّى أمر رعيّته الّذين كانوا في وقته.

قلت: لا دليل على مثل هذا الوجوب إلا على من حصل له العلم به من باب الاتفاق من الروايات.

٩. العلامة محمّد باقر المجلسي ﷺ نقل روايات من مصادر أهل السنّة في كتاب *بحار الأنوار* ضمن مختلف أبواب المحن والفتن. وسماحة الشيخ محمّد آصف محسني ﷺ رأى في كتاب *المشرعة* أنّ مداليلها تعدّ معتبرةً؛ نظراً لعدم وجود داعٍ لوضع الحديث في هذا المجال. وفي ما يلي نصّ كلامه:[1]

ج ٢٨: المحن والفتن

الباب ١: افتراق الأمّة بعد النبي ﷺ على ٧٣ فرقة... (٢٨: ٢)

فيه روايات كثيرة أكثرها من طريق أهل السنّة. وفيه فصول من الكلام:

١. لا مجال لردّ جميع الروايات لكثرتها وتعدّد مصادرها ولعدم الداعي على جعلها فمشتركات هذه الروايات قابلة للأخذ بها والاعتماد عليها.

١٠. الباب الثالث من كتاب المحن والفتن لم يُدرج تحت عنوانٍ محدّدٍ. ورأي سماحة الأستاذ أنّه لا يتضمّن رواياتٍ معتبرةً؛ لذا اقترح الرجوع إلى روايات أهل السنّة باعتبارها قرائن على ما ذكر فيه مؤكّداً على أنّ هذا الأمر أكثر نفعاً. ثمّ استند في كلامه هذا إلى ثلاثٍ وعشرين روايةً نقلت في كتاب *بحار الأنوار* عن طريق أهل السنّة، فقال:[2]

أقول: ليس في الباب رواية معتبرة سندا، والرجوع إلى روايات الطرف المقابل أنفع لإقناعهم وأقوم لإثبات الحجّة عليهم وأحسن للإنصاف.

وقصّة اصحاب العقدة أمر ممكن في نفسها، لكنّ الرواية الثالث (٢٨: ٨٦ إلى ١١٤)

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٢٠ (هذا الباب حذف في كتاب *المعتبر*).

٢. المصدر السابق، ص ٢٣ (هذا الباب حذف في كتاب *المعتبر*، ج ١، ص ٤٣٢).

المشتملة عليها غير معتبرة سندا، وهي تشبه رسالة لطولها فيقوى احتمال وضعها ولو ببعض الزيادات. لكن على القصة شواهد ذكرها المعلّق في الحاشية (٢٨: ١١٨) وما بعدها... ثمّ إنّ المصنّف ذكر (٢٣) رواية عاميّة في نيابة الأوّل عنه ﷺ في صلاة الجماعة واختلاق روايات القوم....

الجدير بالذكر هنا أنّ المحشّي على *البحار* نقل في الهامش روايات من طرق أهل السنة،[١] وصاحب *المشرعة* اعتبر هذه الروايات قرينةً على صحّة ما روي في كتاب *معاني الأخبار* حول أصحاب العقدة. وكذلك روي في كتاب *بحار الأنوار* حديثٌ عن حذيفة أشار فيه إلى صلاة أبي بكر، وسماحته وصف الروايات التي نقلها العلامة محمّد باقر المجلسي ؒ من طرق أهل السنّة بأنّها قرينة على الموضوع.

١١. في الباب الرابع من كتاب المحن والفتن قال سماحة الأستاذ إنّ قصّة السقيفة بحسب روايات أهل السنّة تكفينا مؤنة ضعف الأسانيد في كثير من روايات الباب. وفي ما يلي نصّ ما ذكره:[٢]

الروايات المعتبرة سنداً ما ذكر بأرقام ٢١، ٢٥، ٢٤، ٣١، ٣٢، على وجه ٣٨، وأمّا برقم ٤٥ فصدرها معتبر بسند مذكور في (٢٨١). ويكفي لنا في شأن السقيفة ما رواه العامّة في كتبهم....

١٢. هناك العديد من الروايات المنقولة من طريق أهل السنّة في الأبواب التي دوّنها العلامة محمّد باقر المجلسي ؒ حول تاريخ الإمامين الحسن والحسين ؑ. وتتمحور مداليل هذه الروايات حول عدد الأئمّة الاثني عشر. وقد اعتبرها سماحة الشيخ محمّد آصف محسني حفظه الله شواهد تدلّ على قطعيّة مضامينها المشتركة بل رأى تواترها إذا ضمّت مع الروايات المنقولة عن طريق الشيعة:[٣]

الروايات الكثيرة الصادرة عن النبي ﷺ ومن طريق أهل السنّة القائلة (بأنّ الخلفاء اثنا

---

١. *بحار الأنوار*، ج ٢٨، ص ١١٧.

٢. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٢٥.

٣. المصدر السابق، ص ١٤٣.

عشر كلّهم من قريش) التي ادّعى ابن حجر في صواعقه تسالم أئمّة الحديث على صحّتها وقد ذكرنا بحثها في الجزء الثالث من كتابنا *صراط الحق* وهو أوّل تأليف مطبوع من مؤلّفاتي في أيّام الشباب، وهذه الروايات تفيد القطع بالمطلوب للقرينة المتمثّلة في رواتها غير المعتقدين بإمامة الأئمّة الاثني عشر. ولكثرتها إذا انضمّت إلى أخواتها ممّا روتها الشيعة الإماميّة، وهي مذكورة في *بحار الأنوار* لعلّها تزيد على التواتر وتوجب القطع بالمطلوب.

١٣. الأخبار الدالّة على ارتداد بعض الصحابة قال سماحته باعتبارها بقرينة ورودها في صحاح السنّة. وهذا ما قاله:[١]

٥. وأمّا الأحاديث الواردة في ارتداد جمع من صحابته ﷺ كما نقلها المؤلّف المتتبع ﷺ فهي كثيرة وأثر الصدق عليه لائح، إذ لا داعي لأهل السنّة في جعلها وهم يحبّون الصحابة، و هي مذكورة في صحاحهم و كلّها مذكورة في كتاب: (نظرة عابرة الى الصحاح الستة) فلاحظ.

١٤. استند سماحته في الباب الّذي تتمحور مواضيعه حول إخبار النبي الأكرم ﷺ الإمام علي عليه السلام بأنّ أمّته ستظلمه، إلى قرينة نقل الخبر من طرق أهل السنّة كطريق للاطمئنان بالمضمون المذكور، ثمّ استنتج أنّ الروايات التي نقلها صاحب *البحار* في هذا الباب تعدّ كافيةً لإثبات هدفه من نقلها. وفي ما يلي نصّ كلامه:[٢]

الباب ٢: إخبار الله نبيّه و إخبار النبي ﷺ أمّته بما جرى على أهل بيته من الظلم والعدوان (٢٨: ٣٧)

فيه ٤٤ رواية بعضها كالمرقوم ٢١ معتبر فيه خبر زائدة عن السجّاد الطويل، و هو مضافا إلى عدم اعتبار سنده، و طوله فيه شك آخر، ولا يبعد الاطمئنان بقوله ﷺ لعليّ عليه السلام إنّ الأمّة ستغدر بك. وقد نقله المؤلّف بطرق.

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٢٢ (هذا الباب حذف في كتاب *المعتبر*).

٢. المصدر السابق، ص ٢٢ (اكتُفي في كتاب المعتبر بنقل روايةٍ واحدةٍ في هذا الباب، ولم تتمّ الإشارة مطلقاً إلى رأي مؤلّف كتاب *المشرعة*، ج ١، ص ٤٢٩).

والأحاديث عن طريق أهل السنّة أسرع حصولا للظنّ بصدقها، وبالجملة الناظر يعلم أنّ روايات الباب بإثبات مرام المصنف وهو إخبار النبي ﷺ بما جرى على أهل بيته بعد وفاته كافية إن شاء الله.

١٥. الباب الّذي ضمّنه العلامة محمّد باقر المجلسي ﵀ روايات حول شكاية أمير المؤمنين ﵇ من الخلفاء الّذين سبقوه، يناظر ما ذكر سابقاً برأي سماحة الأستاذ، فقد اعتبر قرينة نقل أخباره عن طريق أهل السنّة تكفي في إفادة القطع بالمضمون. وقال إنّ البعض حاولوا تصوير الاختلاف بين الإمام علي ﵇ ومخالفيه كأمر اجتهاديّ مغفور لأربابه؛ لذا بادر صاحب *البحار* في هذا الباب إلى إتمام الحجّة اعتماداً على أخبار هذا الباب وشواهده. وإليك ما قال:[1]

الباب ١٥: شكاية أميرالمؤمنين ﵇ عمّن تقدمه من المتغلّبين الغاصبين(٢٩: ٤٩٨)

أورد فيه المصنف ٦٩ شاهداً من الأحاديث والروايات والمذكورة برقم ١٧ معتبرة سندا، وروايات العامّة مقرونة بقرينة عدم الكذب غالباً فإنّ العدوّ لا يكذب بمدح عدوّه. والمدَعى ضروريّ لغير المعاندين المكابرين...

كما أنّ طلحة والزبير قتلا في البصرة مع جماعة من الصحابة، و كذا في صفين، فلو قدر على قتل معاوية لقتله و كذا بالعكس ولا فرق بين صفين وبدر من هذه الجهة. كلّ ذلك بيّن ومقطوع به من كتب أهل السنّة والشيعة ولا بدّ من تخطئة أحد الطرفين والحكم ببطلانه وفسقه أو بما هو أعظم منهما، وذهب جمع من الأغبياء إلى إنكار ذلك كلّه وأنّه لم يكن بين عليّ و مخالفيه ومحاربيه عداوة و نزاع سوى الاختلاف الاجتهاديّ المغفور لأربابه!! وهذا هو الّذي ألجأ المؤلّف إلى عقد هذا الباب وجمع الشواهد له إتماما للحجّة ودفاعا عن الحقّ الثابت الواضح. يعتقد عليّ والعبّاس أنّ الخليفتين كاذبين (كاذبان) آثمين (آثمان) غادرين (غادران) خائنين (خائنان) كما في *صحيح مسلم* (كتاب الجهاد، ح ٤٩) و*جامع الاصول* (٢: ٦٩٧-٧٠٩) وغيرهما. ويشبّه عتيق عليّاً بالثعلب شهيده ذَنَبه ويعني بذنبه سيّدة نساء العالمين فاطمة

---

[1] . مشرعة *بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٣٤.

الصديقة التي أذهب الله عنها وعن بعلها وولديهما الحسنين الرجس،... و إن شئت الوقوف على بعض مصادر الحديث : «من سبّ عليّا فقد سبّني» وحديث: «عليّ مع الحق والحق مع عليّ» من كتب العامّة فلاحظ أواخر هذا الباب (٢٩: ٦٤٥ و ٦٤٦).

يتّضح لنا من التدقيق في العبارات المنقولة أنّ سماحة الأستاذ محسني حفظه الله يرى أنّ الدلالات المعتبرة في هذا الباب عديدةٌ وقويّةٌ نظراً لكثرة الروايات والقرائن الدالّة عليها في مصادر أهل السنّة.[١]

١٦. الباب المختصّ بإثبات إمامة الإمام السجّاد عليه السلام ومعجزاته يشبه ما مضى من حيث ركون سماحة الأستاذ إلى وجود روايات عند المخالفين في مضامين الباب لإثباتها.[٢] وهذا ما قاله:[٣]

الباب ٣: معجزانه ومعالي أموره... (٤٦: ٢٠)

فيه أكثر من خمسين رواية والمتأمل فيها وفي غيرها ممّا رواه العامه يطمئنّ بصحّة بعضها وكفى هذا لإثبات إمامته عليه السلام وقد مر منّا في تاريخ الإمام الحسن ما يثبت الإمامة بأوضح وجه ...

الباب ٥: مكارم أخلاقه وعلمه و إقرار المخالف والمؤالف بفضله و... (٤٦: ٥٤)

فيه أكثر من مائة رواية والمعتبرة سندا ما ذكرت برقم ٣، ٢٣ على وجه و٣١، ٣٢، ٣٩، ٤٦ و١٠٠.

أقول: الروايات المعتبرة تكفي لإثبات مكارم أخلاقه، وغير المعتبرة الواردة من طريقنا وطريق أهل السنّة كثيرة يقطع بصدور جملة منها و صحّتها أيضاً.

١٧. أبواب النصوص من الأئمّة عليهم السلام والنبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله على إمامة صاحب الزمان عجّل الله فرجه، هي الأخرى اعتمد فيها سماحته على نقل المخالفين لإثبات قطعيّة ما نقل ضمنها من روايات

---

١. من الواضح أنّ الأسلوب المتّبع في كتاب *المعتبر* والمتمثّل بنقل روايةٍ واحدةٍ فقط من هذا الباب لا يحظى بتأييدٍ من قبل سماحة آية الله محمّد آصف محسني حفظه الله. والروايات المعتبرة في هذا الباب يتحقّق اعتبارها على أساس القرائن التي أشير إليها آنفاً و إن كان سند إحدى الروايات برأيه معتبراً من طرق الشيعة؛ *المعتبر*، ج ١، ص ٤٣٦.

٢. قد يظهر من النص أنّ عمدة الاستدلال بكثرة الروايات لا في ورودها عن طريق أهل السنّة، والله العالم.

٣. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ١٦٠ (لم تتمّ الإشارة بتاتاً في كتاب المعتبر الى آراء مؤلّف كتاب *المشرعة*، ج ٢، ص ٤١ و ٤٢).

كثيرة لدرجة أنّه اعتبر مداليلها تغني عن الرجوع إلى الكتب المدوّنة في هذا المجال. ومن هذا المنطلق أكّد على أنّها كافيةٌ في إثبات المدّعى، فصرّح قائلاً:[١]

أبواب النصوص من الله تعالى ومن آبائه عليهم السلام

الباب ١: ما ورد من إخبار الله و إخبار النبيّ صلى الله عليه وآله بالقائم عليه السلام من طرق الخاصّة والعامّة (٥١: ٦٥)

١. المعتبرة من روايات الباب ما ذكرت بأرقام ١٠، ١٦ و٢٠.

٢. الرقم المطبوع للروايات ٤٢، لكنّ الروايات أكثر منه بكثير، ففي ذيل الرقم ٣٧ أورد الفاضل الإربلي أربعين حديثاً نقلاً عن الحافظ أبي نعيم من علماء أهل السنة. و في ذيل الرقم ٣٨ أورد روايات كثيرة من كتاب *كفاية الطالب* للشيخ محمد بن يوسف بن محمد الشافعي. وبالجملة في الباب روايات كثيرة من طرق أهل السنّة يقطع بها بوجود المهدي عجّل الله تعالى فرجه الشريف، فإنكار المنكر نشأ من جهله أو من عناده الراجع إلى غباوته.

والروايات الواردة حول المهدي عليه السلام في *البحار* (٥١: ٥٢ و ٥٣) يكفي نصفها أو ثلثها بل ربعها لإثبات ظهوره في وقت ما في هذه الأمّة، من دون احتياج إلى مراجعة الكتب المتعدّدة المؤلّفة حوله من الإماميّة ومن أهل السنة والله الهادي.

تقييم مدى اعتبار النصوص الدالّة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام والمنقولة من طرق الخاصّة والعامّة

الجزء السابع والثلاثون من كتاب *بحار الأنوار* خصّصه العلامة محمّد باقر المجلسي رحمه الله للأخبار الدالّة على إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، حيث جمع فيه الكثير من الروايات المنقولة من طرق الفريقين الشيعة والسنّة. وسماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسني حفظه الله رأى في كتاب *مشرعة بحار الأنوار* صحّة هذه الروايات استناداً إلى قرينة نقلها في مصادر أهل السنّة، ووصف هذه القرينة بالمحكمة. ومن هذا المنطلق رأى عدم وجود ضرورةٍ للبحث حول اعتبار أسانيدها. ومن جملة كلامه ما يلي:[٢]

---

١. *مشرعة بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٢١١ و ٢١٢.

٢. المصدر السابق، ص ٩٦-١٠٢.

أبواب النصوص الدالّة على إمامة أميرالمؤمنين (صلوات الله عليه) من طرق العامّة والخاصّة

الباب ٥٢: أخبار الغدير وما صدر في ذلك اليوم... (٣٧: ١٠٨)

أورد فيه أكثر من مائة رواية وكثير منها من طرق العامّة، وصدور جملة من ألفاظ الحديث من النبيّ الاكرم ﷺ في حقّ وصيّه علي ؑ متواتربين المسلمين لا يقبل التشكيك. والحقّ أنّ حديث الغدير بدلالة ألفاظه وقرائن مقامه نصّ في الخلافة وأنّه ﷺ نصبه ؑ إماما للناس بعده، وأمّا إنكار القطعيّات بالتقليد والتلقين فهو ليس بعزيز، بل أنكر الماديّين (الماديّون) احتياج الممكن إلى المؤثّر وهو ضروري.

وحديث الغدير أساس لمذهب الإماميّة فإنّهم لم يختصّوا بنقله حتّى يحتمل التزوير والوضع من قدمائهم، بل نقله أعدائهم ومخالفوهم في كتبهم.

لم أحك إلا ما روته نواصب عادتك وهي مباحة الأسباب

ثم إنّ روايات العامّة لكثرتها لا تحتاج إلى صحّة إسنادها عندنا، إذ لا داعي لهم للكذب والاختلاق في عكس معتقداتهم وفي خلاف مشتهياتهم ورواياتنا مؤكّدة لليقين، وقصّة الغدير عندنا من الضروريّات...[1]

الباب ٥٣: أخبار المنزلة والاستدلال بها على إمامته ؑ (٣٧: ٢٥٤)

أورد المؤلّف المتتبّع روايات كثيرة ادّعى بعض العلماء المشهورين من أهل السنّة تواترها والنتيجة أنّ الحديث: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لا نبيّ بعدي» أو قريب من هذه الألفاظ، مقطوع الصدور ولاحظ كلام الصدوق حول الحديث في (٣٧: ٢٧٣) و ما بعدها، وكلام السيّد المرتضى بعده في (٣٧: ٣٧٩) إلى آخر البحث...[2]

---

١. أُشيرالى هذا الباب في كتاب *المعتبر* على بنقل روايةٍ واحدةٍ فقط؛ *المعتبر*، ج ١، ص ٤٦١ وممّا ذكره هناك ما يلي:
قال الشيخ المحسني (٢/ ٩٦) في روايات واقعة الغدير: وصدور جملة من ألفاظ الحديث من النبي الأكرم ﷺ في حقّ وصيّه علي ؑ متواتر بين المسلمين لا يقبل التشكيك.

٢. أُشيرالى هذا الباب في كتاب *المعتبر* بدون نقل أية روايةٍ؛ *المعتبر*، ج ١، ص ٤٦١. وقد أكتُفي بذكر ما يلي في الهامش: ☜

الباب ٥٤: ما أمربه النبي ﷺ من التسليم عليه بإمرة المؤمنين (٣٧: ٢٩٠)

فيه روايات كثيرة توجب الاطمئنان بتسمية عليّ أميرالمؤمنين، وهو يدلّ على إمارته وإمامته كما ذكره المؤلّف، وفيه تفسير ربّيون (٣٧: ٢٩٩)...[1]

الباب ٥٧: في أنّه مع الحقّ والحقّ معه (٣٨: ٢٦)

ومن وقف على روايات الباب ربما يطمئنّ بصدور الحديث من رسول الله ﷺ وكفى به فضلا بل عصمة وقدوة في الكليّات وفي موارد الاختلاف، ولا داعي للعامّة في وضع هذه المناقب المهمّة لمن لا يهوونه، كما لا داعي للشيعة إلى وضع الفضائل للخلفاء...[2]

الباب ٦١: جوامع الأخبار الدالّة على إمامته من طرق الخاصّة والعامّة

أورد المؤلف المتتبع ؒ فيه ١٣٤ رواية أو أكثر منها ذات مضامين مهمّة يتحيّر العاقل من انحراف الناس عن أميرالمؤمنين ؑ مع هذه التأكيدات المكرّرة وليست الروايات قليلة ولا مختصّة بطريق الشيعة حتّى يقال بوضعها وجعلها وليس لرفع التحيّر جواب معقول. إلّا أن يقال إنّه ﷺ ذكرها لأفراد معيّنين لا لجميع الناس ولمّا وقعت الحكومة بيد الخلفاء سكت هؤلاء الأفراد حفظا على معاشهم أو نفوسهم، والله العالم.[3]

نلاحظ من جملة ما ذكر أنّ سماحته لدى تسليطه الضوء على مداليل الأبواب التي ساق البحث حولها، أكّد على عدم وجود أيّ دسّ أو جعلٍ فيها نظراً لكونها منقولة في مصادر

☜ يبلغ مجموع روايات الباب (٤٣) رواية، ويعتقد الشيخ المحسني (٢/ ٩٨) تبعا لغيره من العلماء: أن حديث المنزلة من قبيل الأخبار المتواترة المقطوع صدورها (لكنه لم يشر إلى رواية بعينها معتبرة سندا هنا وفقا للقواعد السنديّة الصرفة /حب الله).

١. أُشيرإلى هذا الباب في كتاب *المعتبر* بدون نقل أية روايةٍ؛ *المعتبر*، ج ١، ص ٤٦١. وقد أكتُفي بذكر ما يلي في الهامش: يبلغ مجموع روايات الباب (٨١) رواية، قال الشيخ المحسني (٢/ ٩٩): فيه روايات كثيرة توجب الإطمئنان بتسمية علي أمير المؤمنين (لكنه لم يشر مع الأسف إلى رواية بعينها معتبرة سندا وفقا للقواعد السنديّة الصرفة / حب الله).

٢. أُشيرإلى هذا الباب في كتاب *المعتبر* بدون نقل أيّة روايةٍ، وقد اكتُفي بذكر ما يلي في الهامش: يبلغ مجموع روايات الباب (١٨) رواية. قال الشيخ المحسني (٢/ ١٠٠) من وقف على روايات الباب ربما يطمئنّ بصدور الحديث من رسول الله ﷺ (لكنه لم يشر إلى رواية بعينها معتبرة سندا هنا وفقا للقواعد السنديّة الصرفة /حب الله).

٣. هذا الباب حذف في كتاب *المعتبر*، ولم تتمّ الإشارة إلى عنوانه.

المخالفين، ومن ثَمّ رأى أنّها معتبرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ عددها أكثر من ثلاثمائة رواية.[١]

اعتبار الرواية عن طريق التحليل التركيبيّ للمدلول والسند

تحدّث سماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسني ﷺ في كتاب مشرعة *بحار الأنوار* عن الباب الّذي دوّنه صاحب كتاب *بحار الأنوار* حول النصوص الإلهية الدالّة على إمامة أئمّة أهل البيت ﷺ، وقال إنّ اثنتين وعشرين من رواياته ليست معتبرة السند.

وكما ذكرنا آنفاً فقد اعتبر الروايات الدالّة على أنّ عدد الأئمّة اثنا عشر إماماً قطعيّةً نظراً لكثرتها، وعليه فهي برأيه تعدّ دليلاً هامّاً لإثبات حقّانية مذهب التشيّع. وقد سلّط الضوء في هذا الباب على الرواية الثالثة بشكلٍ أساسي وتناولها بالشرح والتحليل وأشار إلى سندها في كتابي *كمال الدين وتمام النعمة* و *عيون أخبار الرضا* ﷺ، ووصف سلسلة هذا السند بأنّها صحيحةٌ حتّى بكر بن صالح. فهذا الراوي اعتبره النجاشيّ من أصحاب الإمام موسى الكاظم ﷺ، بينما اعتبره شيخ الطائفة الطوسيّ من أصحاب الإمام علي بن موسى الرضا ﷺ؛ لذا فهو لم يدرك عهد إمامة الأئمة الأربعة من ذرّيتهما. والأستاذ استند إلى هذا الأمر ليستدلّ على أنّ ضعف بكر بن صالح والرواة الّذين سبقوه لا يوجد خللاً في صحّة نصّ الرواية. واستدلاله بهذا الشكل: احتمال أنّ بكراً والرواة الّذين سبقوه قد كذبوا في ذكر أسماء وبعض صفات آخر أربعة أئمّةٍ معصومين غير وارد؛ إذ ليس هناك مجالٌ لاحتمال أنّهم كذبوا في أمرٍ تحقّق بكلّ تفاصيله على أرض الواقع في ما بعد؛ لذا علينا إمّا أن نقرّ بصدقهم في نقل هذه الرواية، أو أنّ إمامة آخر أربعة أئمّةٍ معصومين كانت معروفةً لدى آبائهم الأئمّة بكلّ وضوحٍ بحيث تمكّن الرواة من صياغة حديث كهذا على أساس هذا العلم. ونتيجة كلا الاحتمالين هي إثبات أنّ إمامة الأئمّة المعصومين اللاحقين قد أشير إليها بلسان الأئمّة المعصومين السابقين لهم.

استدلال سماحة آية الله الأستاذ الشيخ محمّد آصف محسني ﷺ يشابه إلى حدٍّ كبيرٍ

---

١. من المؤسف أنه اكتفى في كتاب *المعتبر* بنقل روايتين فقط من بين مئات الروايات المنقولة في هذا الباب من كتاب *بحار الأنوار*. وتجدر الإشارة إلى أنّ عنوان هذا الباب قد ذكر هنا استثناءً، وكذلك أُشير بشكلٍ مقتضبٍ إلى رأي مؤلّف كتاب *المشرعة*. ولو أنّ هذا الأسلوب روعي بالكامل في جميع مباحث كتاب *المعتبر*، لكان ذلك أقرب إلى الأمانة العلمية في نقل الموضوع على أساس مباني نظرية آية الله الشيخ محمّد آصف محسني ﷺ.

الاستدلال الّذي ساقه الشيخ الصدوق (رضوان الله تعالى عليه) في كتاب *كمال الدين وتمام النعمة* حول ابن قبّة الرازي،[١] حيث ذكره بالتفصيل ضمن مقدّمات الكتاب، وإليك ما قال:[٢]

> وذلك أنّ الأئمة عليهم السلام قد أخبروا بغيبته عليه السلام ووصفوا كونها لشيعتهم في ما نقل عنهم واستحفظ في الصحف ودوّن في الكتب المؤلّفة من قبل أن تقع الغيبة بمائتي سنة أو أقلّ أو أكثر، فليس أحد من أتباع الأئمة عليهم السلام إلّا وقد ذكر ذلك في كثير من كتبه ورواياته ودوّنه في مصنّفاته وهي الكتب التي تعرف بالأصول مدوّنة مستحفظة عند شيعة آل محمد عليهم السلام من قبل الغيبة بما ذكرنا من السنين، و قد أخرجت ما حضرني من الأخبار المسندة في الغيبة في هذا الكتاب في مواضعها فلا يخلو حال هؤلاء الأتباع المؤلّفين للكتب أن يكونوا علموا الغيب بما وقع الآن من الغيبة، فألّفوا ذلك في كتبهم ودوّنوه في مصنّفاتهم من قبل كونها وهذا محال عند أهل اللبّ والتحصيل، أو أن يكونوا قد أسّسوا في كتبهم الكذب فاتفق الأمر لهم كما ذكروا وتحقّق كما وضعوا من كذبهم على بعد ديارهم واختلاف آرائهم وتباين أقطارهم و محالهم، وهذا أيضا محال كسبيل الوجه الأوّل، فلم يبق في ذلك إلا أنّهم حفظوا عن أئمتهم المستحفظين للوصية عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله من ذكر الغيبة وصفة كونها في مقام بعد مقام إلى آخر المقامات ما دونوه في كتبهم و ألّفوه في أصولهم، وبذلك وشبهه فلج الحق.

وكلام سماحة الأستاذ ما يلي:[٣]

> **الباب ٤: نصوص الله عليهم من خبر اللوح والخواتيم...(٣٦: ١٩٢)**
>
> أقول: في الباب ٢٢ رواية من مصادر متعدّدة وليس فيها سند معتبر، لكنّ الرواية الثالثة منقولة من *إكمال الدين* و*عيون أخبار الرضا* و*الاختصاص* وغيبة الشيخ وغيبة النعماني...

---

١ . *كمال الدين وتمام النعمة*، ج ١، ص ١١٣.

٢ . المصدر السابق، ص ١٩.

٣ . *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٩٠ و ٩١.

أقول: سند الرواية إلى بكر بن صالح معتبر.. وأمّا بكر بن صالح فهو ضعيف وعبدالرحمن مجهول لكن لا يضرّان بصحّة أصل المتن في الجملة وعدد الأئمة وبيان أسمائهم، سواء صدقا في رواية الحديث أم كذبا.

أمّا في فرض الصدق فالسند بتمامه يصبح معتبرا، وأمّا في فرض الكذب فيفهم منه مزج الكذب والصدق، إذ إخبارهما وقع في المستقبل من زمانهما مطابقاً للواقع بالنسبة إلى أسامي الائمّة بعد الكاظم عليه السلام فإنّ بكرا عند الشيخ من أصحاب الرضا عليه السلام وعند النجاشيّ من أصحاب الكاظم عليه السلام وعبد الرحمن من أصحاب الباقرين بقول الشيخ. واحتمال تصادف افترائهما وكذبهما مع الواقع في عدد الأئمة وفي أسامي الأئمّة الأربعة الأخيرة قريب إلى الصفر عند العقل فيفهم بوضوح شهرة أسامي الائمّة وعددهم في زمان بكر أو عبد الرحمن فأخذهما أحدهما ومزجهما بأكاذيبه على فرض الكذب.

فقد ثبت بهذا أنّ الأئمّة عليهم السلام قالوا لشيعتهم عدد الأئمّة وأساميهم، وهذا هو الدليل على صحّة مذهب الشيعة فافهم واغتنم.

في نهاية المبحث ذاته نوّه سماحته بأنّ هذا الأسلوب المتّبع في إحراز صحّة نصّ الحديث يمكن الاعتماد عليه في موارد أخرى رغم وجود احتمالٍ بكذب الراوي الضعيف أو المجهول في سلسلته السندية، حيث قال:

وهذا الطريق الّذي ذكرنا لصحّة متن الحديث مع فرض كذب الراوي الضعيف أو المجهول طريق جديد يمكن أن يستفاد منه في بعض مقامات أخرى، والله الهادي.

اعتبار الرواية استناداً إلى العلوم التجريبيّة

يمكن الاعتماد أحياناً على النتائج التي توصّل إليها المختصّون بالعلوم التجريبيّة الحديثة كقرينةٍ على صحّة الروايات الضعيفة. وسماحة آية الله الأستاذ محمّد آصف محسني حفظه الله أشار إلى عددٍ من هذه الموارد في كتاب *المشرعة*. وضمن المباحث التي ساقها حول كتاب الكون والسماء ذكر أنّ الروايات الموجودة في هذا الباب من شأنها أن تكون سنداً يثبت حقّانية

المذهب الجعفري والدين الإسلاميّ استناداً إلى النتائج التي تمّ التوصّل إليها في القرون الأخيرة، وهذا يعني أنّ العلوم الحديثة لها القابليّة على تقوية الروايات الضعيفة في هذا الباب. وهي لا تجعل بعض الروايات معتبرة فحسب، وإنّما تدلّ على إعجاز النبي الأكرم ﷺ وأهل البيت عليهم السلام وتثبت حقّانيتهم بكلّ صراحةٍ. وفي ما يلي نصّ كلامه:[1]

ربّما لا توجد رواية معتبرة أو غير معتبرة في ما يتعلّق بالسماء والسماوات والنجوم والمجرّات وأوضاع العلويّات. ولا سيّما ما يتعلّق بالشمس والقمر والكسوف والخسوف ونحو ذلك في هذا الجزء (٥٥) من *بحار الأنوار* عن الأئمّة الكرام عليهم السلام أو عن النبيّ الاكرم صلى الله عليه وآله بتوسّط الصحابة وهذا أمر عجيب، فإنّ وجود روايات متعلّقة بالكون والكواكب والنجوم والشموس والأقمار وكيفيّة نظامها تصدّقها العلوم التجريبيّة في القرون ١٩، ٢٠ و ٢١ يصلح دليلا جديدا وبرهانا محسوسا لحقّيّة الدين الإسلاميّ في نظر الملحدين والمنكرين للأديان الإلهيّة وإن دانوا بوجود الخالق في الجملة.

وأمّا ما جمعه المؤلّف المتتبع -شكر الله مساعيه- في معجزات الأئمة عليهم السلام وأحاديث النبيّ الأكرم في حقّ عليّ وأبنائه الأحد عشر تفي لإثبات المذهب الجعفريّ وتكفي حجّة على جميع المسلمين وما نقله في معجزات النبي الاكرم صلى الله عليه وآله وأخلاقه وسيرته تكفي لإثبات نبوّته للمسلمين لكن في كفايتها -مع قطع النظر عن القرآن المجيد- لإقناع المسلمين ومن هم بمنزلتهم في عصرنا -عصر الحركة العلميّة- محلّ تردّد، ووجود أمثال تلك الروايات يصلح حجّة عليهم، لكنّ الكفّار اليوم غالبهم من القاصرين لا يستحقّون العقاب حسب قواعد العدليّة وقوانينهم العقليّة الإسلاميّة.

وفي الباب الّذي ضمّنه العلامة محمّد باقر المجلسي رحمه الله روايات حول علاج الحمّى واليرقان وكثرة الدم وبيان علاماتها، أكّد سماحة الأستاذ على ضعف المصادر الروائية الطبّية، لكن رغم ذلك فهو يرى إمكانية الاعتماد على نتائج علم الطبّ الحديث لتصحيح بعض الروايات على أساس تطابق النتائج التي تمّ التوصّل إليها في الطبّ الحديث مع ما روي في مصادرنا

---

١. *مشرعة بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٢٦٩.

الإسلامية. وهذا ما قاله:[١]

الباب ٥٣: علاج الحمّى واليرقان وكثرة الدم وبيان علاماتها (٥٩: ٩٣)

واعلم أنّ كتاب طبّ الأئمّة لابني بسطام: الحسين وعبد الله وكتاب طبّ النبيّ المنسوب إلى الشيخ أبي العبّاس المستغفري غير معتبرين لجهالة مؤلّفيهما، فلا يعتبر ما فيهما من الروايات، وأمّا ما ورد في غيرهما من الكتب فأكثره ضعيف سنداً والمعتبر منه قليل كما تلاحظ، والله اعلم. وروايات الباب كلّها ضعيفة سوى ما ذكرت برقم ٣٠ ومتنها مطابق للطبّ الحديث.

دلالة النصّ على اعتبار الرواية

أحد المحاور الأساسيّة المتّبعة في تقييم الرواية برأي سماحة الأستاذ محمّد آصف محسني ﷿، هو اتّصاف نصّها بالعلوّ والكمال؛ لذا اعتبر هذه الميزة شاهدا على صدورها من المعصوم. وفي ما يلي نذكر عدداً من الأمثلة على هذا الموضوع:

١. الباب الّذي دوّنه العلامة محمّد باقر المجلسي ﵀ حول مسألة إثبات قِدم الله تعالى وامتناع الزوال عليه، تحدّث عن مضمونه سماحة آية الله الأستاذ محمّد آصف محسني ﷿ مشيراً إلى مداليل رواياته ثمّ أشار إلى على علوّ النصّ في عددٍ منها معتبراً هذه الميزة شاهداً على صدورها من المعصوم، وقال إنّ ضعف أسانيدها لا يضرّ باعتبارها؛ وإليك نصّ كلامه:[٢]

الباب ١٢: إثبات قدمه تعالى وامتناع الزوال عليه (٣: ٢٨٣)

أقول: في روايات الباب جملات يبعد كلّ البعد -صدورها عن غير أمير المؤمنين صاحب *نهج البلاغة* وأولاده أوصياء النبيّ -صلى الله عليه وعليهم- سواء صحّت اسانيدها أم لم تصح كما هو الظاهر وننقل هنا بعض الجملات:

يا أمير المؤمنين متى كان ربك؟ فقال له: ثكلتك أمّك ومتى لم يكن حتى يقال: متى كان، كان ربي قبل القبل بلا قبل، و يكون بعد البعد بلا بعد، ولا غاية ولا منتهى

١. مشرعة *بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٣٠٨.

٢. المصدر السابق، ج ١، ص ١١٣ (هذا الباب حذف في كتاب *المعتبر*).

لغايته انقطعت الغايات عنه، فهو منتهى كلّ غاية.

٢. صاحب كتاب *بحار الأنوار* ذكر في باب جوامع التوحيد أنّ الروايات المنقولة عن أهل البيت عليهم السلام في هذا الباب لا نظير لها في سائر المصادر المدوّنة والأقوال المنقولة من أرباب الملل والأديان وأئمّة المذاهب الإسلامية ولسان الحكماء المشّائيّين والإشراقيّين؛ لذا لا يوجد أدنى شكٍّ في صدورها من جانب المعصومين عليهم السلام:[1]

الباب ٤: جوامع التوحيد (٤: ٢١٢)

أورد فيه آيات كثيرة وروايات عديدة عن النبيّ الاكرم صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين وأوصيائهما العالمين -سلام الله عليهم- في معرفة الله وتوحيده وتنزيهه وصفاته -جل جلاله-.

وأنا أقول للقرّاء المحقّقين -قولاً بعيداً عن المبالغة والعصبيّة والغلو- إنّ ما ورد إلينا من أمير المؤمنين وأولاده ائمّة العترة عليهم السلام في هذه الموضوعات لا توجد في كلام أرباب الملل والأديان وأئمّة المذاهب الإسلاميّة وفي لسان حكماء المشّاء والإشراق. وعلى المنكر إرائة خطبة وكلام من هؤلاء يشبه خطب وكلام أئمة العترة في معرفة الله وتوحيده.

فهذه الخطب والكلمات من اختصاص وميّزات هؤلاء أهل البيت وأوصياء خاتم النبيّين وسيّد المرسلين وهي أكبر معجزة للنبيّ الأكرم وحقيّة دين الإسلام وأقوى دليل على كونهم أوصياء النبيّ وكون إمامتهم امتدادا لنبوّة النبيّ الخاتم، لعن الله العصبيّة والغرور والغلو، ورزقنا الله كمال العقل وسلامة الذوق.

فعلى الإلهيين من أفاضل البشر أن يتوجّهوا إلى هذه الجواهر الغالية اليتيمة التي لا قيمة لها ولا نظير لها، كيف وهي من عيون الوحي وقنوات الإلهام وأين الفسلفة اليونانيّة القديمة والفلسفة الغربيّة المعاصرة، بل والحكمة الموسومة بالمتعالية من *نهج البلاغة* والكلمات الصادرة من لسان باب مدينة علم النبي وحكمته؟! نعم أين التراب من ربّ الأرباب؟

ثمّ إنّ أسانيد روايات الباب كلّها لا تخلو عن ضعف أو نقاش وخلل، لكنّ بعض

---

١. مشرعة *بحارالأنوار*، ج ١، ص ١٣٣ (هذا الباب حذف في كتاب *المعتبر*).

متونها يصحّح السند والصدور، وقد سئل (عن)[١] بعض العلماء ممّن عاصرنا ﷺ عن سند دعاء الصباح فأجاب يا من دلّ على ذاته بذاته.

٣. رأى سماحة الأستاذ أنّ إحدى الروايات (في الباب الّذي دوّنه صاحب *البحار* تحت عنوان علّة احتجاب الله عزّوجلّ عن خلقه) بالرغم من عدم اعتبارها ذات مضمون علميّ دقيق وأنّها من غرر الأخبار. ونصّ كلامه ما يلي:[٢]

الباب ٢: علّة احتجاب الله عزوجل عن خلقه (٣: ١٥)

في الباب روايتان غير معتبرتين سنداً، أوليهما ذات مضمون علمي دقيق ومن غرر الأخبار وإنّما صدرها يحتاج إلى توجيه جزئي. وثانيتها غير قابلة للإصلاح فلا بدّ من ردّ علمها إلى قائلها.

٤. في ما يتعلّق بالخبر المشهور والمعروف بعنوان توحيد المفضّل بن عمر، رأى سماحته وجود مباحث سامية ومفيدة فيه بخصوص معرفة خالق الكون. ومن هذا المنطلق قال إنّه ينبغي للمؤمنين الاستفادة منها رغم ضعف سند الخبر. وإليك كلامه:[٣]

الباب ٤: الخبر المشتهر بتوحيد المفضّل بن عمر (٣: ٥٧)

أقول الخبر مرسل وراوياه الأوّلان محمد بن سنان والمفضّل ضعيفان أو مجهولان خلافاً للمؤلّف العلّامة وجماعة ووفاقاً لجماعة آخرين.

وعلى كلٍّ الخبر الطويل المذكور فيه مباحث شريفة مفيدة في موضوع معرفة صانع العالم وينبغي للمؤمنين الاستفادة منها.

٥. الباب الّذي دوّنه صاحب *البحار* في إثبات وجود الصانع، تتضمّن رواياته مداليل قيّمة وصحيحة وقد نُصح المسلمون بضرورة الاطّلاع عليها. وصاحب *المشرعة* أشار إلى إحدى رواياته المرسلة معتبراً إيّاها نموذجا على ذلك قائلاً:[٤]

---

١. الحرف هنا زائد لا معنى له.

٢. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ١، ص ١٠٤.

٣. المصدر السابق، ص ١٠٥.

٤. المصدر السابق، ص ١٠٤ و ١٠٥.

وأمّا الروايات ففيها مطالب نافعة مرشدة إلى وجوده ومعرفته تعالى ويحسن بالوعّاظ والخطباء والمؤلّفين أن يستفيدوا منها في إرشاد الناس وتحكيم علاقتهم بصانعهم جلّ وعلا كما ينبغي لهم أن يستفيدوا من العلوم التجريبيّة الّتي تدلّ أرقامها على علمه وقدرته وعظيم حكمته المحيّرة للعقول وتدبيره الجاذب لقلوب الناس إلى حبّه تعالى وأنا أذكر هنا خبرين قصيرين من تلك الأخبار:

١. صحيح هشام بن سالم قال سئل أبوعبد الله بم عرفت ربك؟ قال بفسخ العزم ونقض الهمّ، عزمت ففسخ عزمي وهممت فنقض همّي (٣: ٤٩).

٢. في مرسلة: سئل أمير المؤمنين عن إثبات الصانع؟ فقال: البعرة تدلّ على البعير والروثة تدلّ على الحمير وآثار القدم تدلّ على المسير، فهيكل علويّ بهذه اللطافة و مركز سفليّ بهذه الكثافة كيف لا يدلّان على اللطيف الخبير (٣: ٥٥) والمذكورة بارقام ٧، ١٥ و ٢١ معتبرة سنداً.

٦. رأى سماحة الشيخ محمّد آصف محسني ﷺ (في الباب الّذي خصّصه العلّامة المجلسي ﷺ للروايات التي تنفي رؤية الله تعالى) أنّ جملة من الروايات تتضمّن معاني عالية بغضّ النظر عن سندها. وإليك نصّ كلامه:[1]

الباب ٥: نفي الرؤية وتأويل الآيات فيها (٤: ٢٦)

في الباب روايات كثيرة جملة منها مشتملة على المعاني العالية والاستدلالات القويمة وجملة منها معتبرة سنداً...

٧. الأبواب المدوّنة في كتاب *بحار الأنوار* حول العدل الإلهي تتضمّن بعض الروايات الضعيفة برأي سماحة الأستاذ، لكنّه أكّد في الحين ذاته على أنّها تتضمّن مطالب مفيدة ويمكن الاعتماد على بعض القرائن لإثبات كون نصوصها معتبرةً، حيث قال:[2]

ج ٥: ما يتعلق بعدله تعالى

الباب ١: نفي الظلم والجور عنه تعالى و إبطال الجبر والتفويض و إثبات الأمر بين

---

١. مشرعة *بحارالأنوار*، ج ١، ص ١١٩.

٢. المصدر السابق، ص ١٣٥.

الأمرين وإثبات الاختيار والاستطاعة.

أورد فيه المؤلّف المتتبّع آيات وروايات، والثانية تبلغ في هذا الباب والباب الثاني ١١٣ خبراً أكثرها بل معظمها ضعيفة سنداً لكنّ متون بعضها قابلة للاعتبار وفيها مطالب مفيدة. ونحن نذكر في الباب ما نراه مناسباً على كمال من الاختصار...

٨. في أبواب كتاب *البحار* المدرجة تحت عنوان الاحتجاجات والدلائل في الإمامة، تبنّى سماحة الشيخ محسني ﷺ فكرة أنّ النصّ يعدّ قرينةً أساسيّةً لإثبات كون الروايات معتبرةً، فقال:[1]

أبواب الاحتجاجات والدلائل في الإمامة (٢٧: ٣١٨)

فيه أبواب أربعة مشتملة على مطالب نافعة وهي لا تتوقّف على صحّة الأسانيد، بل على متانة المتون، والله يهدي من يشاء.

٩. في باب مناظرات أصحاب الإمام جعفر الصادق عليه السلام مع المخالفين في كتاب *بحار الأنوار*، رأى الأستاذ أنّ المطالب المفيدة التي يتضمّنها الباب تغني عن النظر في اعتبارها السندي. ومن جملة كلامه ما يلي:[2]

الباب ١٢: مناظرات أصحابه عليه السلام مع المخالفين (٤٧: ٣٩٦)

فيه مطالب ممتعة أكثرها لا يحتاج إلى السند المعتبر، والمعتبر سنداً ما ذكر برقم ١٤.

١٠. أحد الموارد التي أشار آية الله محمّد آصف محسني ﷺ فيها إلى علوّ النصّ فيها معتبراً ذلك قرينةً على صحّة ما روي، هو الباب الّذي دوّنه العلامة محمّد باقر المجلسي رحمه الله بخصوص حدوث العالم وكيفيّة الخلقة.

قال سماحته في كتاب *المشرعة* إنّ مستوى مداليل روايات الباب المشار إليه تعتبر أرقى من أن تدركها أذهان الوضّاعين. ومن هذا المنطلق دعا الباحثين والمجتهدين إلى البحث والتحليل في مداليلها وإن كانت أسانيدها ضعيفةً، حيث قال:[3]

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٢٠.

٢. المصدر السابق، ص ١٨٢.

٣. المصدر السابق، ص ٢٤٧.

ج ٥٤: كليّات العالم وما يتعلّق بالسماوات

الباب ١: حدوث العالم، وبدء خلقه وكيفيّته وبعض كليّات الأمور (٥٤: ٢)

فيه آيات و ١٨٨ رواية و فيه مباحث عقليّة ودينيّة مفيدة ولعلّه أكبر باب في *بحار الأنوار* فإنّه من ص ٢ إلى ص ٣١٥، والمعتبرة من الروايات ما ذكرت بأرقام ١٢، ٢٢، ٢٣، ٣٠، ٦١، ٨٢، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ١١٩.

واعلم أنّ جملة من روايات الباب يبعد صدورها من غير الإمام لعلوّ معانيها عن فهم الوضّاعين، وبعضها مطابق للعقل ومعاني بعضها مكرّرة في الروايات، فمثل هذه الروايات بعد تشخيصها بتوسّط المحقّقين والمجتهدين لا يضرّها ضعف أسانيدها كما لا يخفى.

١١. رأى سماحة الأستاذ بأنّ روايات الباب الّذي دوّنه صاحب *البحار* تحت عنوان صفات خيار العباد وأولياء الله، متينةٌ بغض النظر عن ضعف سندها، فقال:[1]

الباب ٣٧: صفات خيار العباد وأولياء الله وفيه ذكر بعض الكرامات... (٦٦: ٢٥٤)

أمّا الكرامات فمع إذعاني بها في الجملة فأقول فيها: والله العالم. وأمّا الروايات فمع متانة متون جملة منها إنّما يعتبر سند ما ذكرت منها.

١٢. روايات باب الكبر هي الأخرى اعتبرها سماحة الأستاذ ذات مداليل عالية، وهذا ما أشار إليه في كتاب *المشرعة* قائلاً:[2]

الباب ١٣٠: الكبر (٧٠: ١٧٩)

والمعتبرة من رواياته ما ذكرت برقم ٧، ١٠، ٢٨، ٣٣.

واعلم أنّ في روايات الباب مضامين عالية كما أنّ في كلام المؤلّف ربّما أيضاً جملات مفيدة.

١٣. روايات باب غنى النفس والاستغناء عن الناس واليأس عنهم اعتبرها أيضاً ذات

---

١. *مشرعة بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٣٤٥.

٢. المصدر السابق، ص ٣٦٥.

مداليل عالية. وإليك نصّ كلامه:[١]

الباب ٤٩: غنى النفس والاستغناء عن الناس واليأس عنهم (٧٢: ١٠٥)

والمعتبرة من رواياته ما ذكرت بارقام ٥، ٦، ١٤، ١٨.

ومضمون الروايات من أشرف المكارم الأخلاقيّة والعلاقات الاجتماعيّة رزقنا الله تعالى إيّاه.

١٤. أبواب المواعظ والحِكَم المدوّنة في الجزء الرابع والسبعين من كتاب *بحار الأنوار*، تضمّنت عدداً قليلاً من الروايات معتبرة السند برأي سماحة الأستاذ، لكنّه مع ذلك نوّه بأنّ سائر رواياته تتضمّن مداليل عالية وواضحة؛ لذا فهي في غنى عن التقييم السندي. وفي ما يلي نصّ كلامه:[٢]

ينبغي التنبيه على أمور:

الأوّل: أنّ في هذا الجزء مواعظ نافعة جليلة للدين والدنيا، للفرد والمجتمع، وأغلبها واضحة المعاني عند العقل ومكرّرة في الروايات، فلا تحتاج إلى سند، فإنّها تدلّ على ذاته بذاته، وإن شئت فقل متانة المتن دليل على صحّة السند، وأمّا القليل الفاقد للقرينة فلا بدّ من الحذر منه إذا لم يصح سنده لئلّا تشاع الثقافة المجهولة بين المسلمين من طريق المبلّغين والمؤلّفين.

نعم في القسم الأوّل أيضاً لا يجوز نسبة الكلام إلى الرسول ﷺ والإمام عليه السلام بل ينسب إلى صاحب الكتاب أو الراوي، ويعبر بلفظ روي عن النبيّ ﷺ أو روي عن الامام كذا وكذا إلّا إذا اطمئنّ المحقّق بصدور الرواية عن الإمام عليه السلام فيصحّ أن يقول قال الإمام كذا وكذا.

بعد ذلك استشهد بخطبة أمير المؤمنين عليه السلام التي ليس فيها ألف، وسائر ما نقل عنه من كلامٍ فريدٍ لا نظير له معتبراً هذه النصوص بحدّ ذاتها شاهداً قوياً على صدورها من لسانه سلام

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٣٧٦.

٢. المصدر السابق، ص ٣٨٩.

الله عليه، فقال:[١]

رابعا: في ص ٣٤٠ خطبة لأمير المؤمنين عليه السلام ليس فيه حرف ألف، خطبها من غير سابق فكرة ولا تقدّم رويّة، وكأنّها معجزة من معجزاته عليه السلام.

خامساً: وله عليه السلام كلمات و جملات لعلّها لم تصدر ممّن قبله ولا ممّن بعده، وهي قيّمة حكيمة مفيدة حيّة متحرّكة و منها ما نقل عنه عليه السلام: ليس من ابتاع نفسه فأعتقها كمن باع نفسه فأوبقها. ص ٤١٩.

ومنها: جهل المرء بعيوبه من أكبر ذنوبه.

١٥. حينما تحدّث سماحة الشيخ محسني حفظه الله عن الروايات التي نقلها العلامة محمّد باقر المجلسي رحمه الله في أبواب مواعظ الأئمّة الاثني عشر عليهم السلام، أشار إلى أنّ المؤلّف لم يذكر أسانيد معظمها واكتفى بذكر أسانيد بعضها. ونوّه بأنّ عددٍ قليلٍ من هذه الأسانيد معتبرٌ، لكنّه مع ذلك أكّد على كون مداليل هذه الأبواب مفيدةً ولا بدّ للجميع من العمل على أساسها، حيث قال:[٢]

ج ٧٥: في مواعظ الأئمّة الاثني عشر كلّهم عليهم السلام:

و فيه بعض مواعظ أخرى من غيرهم وهو الجزء الثاني من كتاب الروضة.

واعلم أنّ المؤلّف العلاّمة رحمه الله ترك أسانيد الروايات هنا غالباً، كثير منها مكرّرات وأسانيدها مذكورة في الأجزاء السابقة وربّما في الأجزاء اللاحقة، والمعتبر من الأسانيد المذكورة في هذا الباب قليلة نحو:

ما برقم ٩ ص ١٤٧ و برقم ١٢ ص ١٥١ و برقم ١، ٢ ص ١٩٠ و برقم ٢١ ص ١٩٨ وربّما بعض روايات أخرى.

ومضامين أكثرها مفيدة نافعة للواعظ والمتّعظ وللمؤلّف وللمطالع وفقنا الله للاتّصاف والعمل بها ونتضرع إليه سبحانه أن لا يجعلنا من المحرومين والخاسرين بحقّه وأخصّ صفاته وبحقّ أحب خلقه إليه آمين يا رب العالمين ويا دائم الفضل على

---

١. مشرعة *بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٣٩٠.

٢. المصدر السابق، ص ٣٩١.

البرية ويا باسط اليدين بالعطية ويا صاحب المواهب السنيّة صل على محمد وآله خير الورى سجية اغفر لنا يا ربنا في هذه اللحظة.

١٦. اعتبر سماحة الأستاذ بعض الأدعية المذكورة في *بحار الأنوار* غنيةً عن التقييم السندي، حيث أكّد في كتاب *المشرعة* على ذلك وإن كانت مرسلة الأسانيد، ونصّ كلامه هو التالي:[1]

الباب ٩: أعمال الأسبوع وأدعيتها وصلواتها (٨٧: ١٢٧)

معظمها مرسلات لكنّ الأدعية لا تحتاج إلى سند. ومثله الباب الآتي في عدم رواية معتبرة.

١٧. تطرّق صاحب *المشرعة* إلى الحديث عن مداليل روايات الباب الّذي دوّن صاحب *البحار* رواياته تحت عنوان ما يتعلّق بالدعاء والأحراز، وهناك رأى الأستاذ عدم اعتبار أسانيد رواياته، لكنّه مع ذلك أكّد على أنّ وضع كلّ هذه النصوص الروائية يعدّ أمراً مستبعداً، ثمّ إنّ سماحته يرى عدم ضرورة وجود سندٍ للدعاء حيث يكفي فيه صواب مدلوله؛ لذلك قال:[2]

ج ٩١: ما يتعلّق بالدعاء والأحراز

وفيه دعاء الصباح والجوشن الصغير والكبير ومعظم رواياته لها أسناد غير معتبرة أو مرسلات فاقدة للسند، لكن يبعد جعل كلّ هذه الأدعية مع أنّ الأدعية لا تحتاج إلى سند فإذا دعا الله تعالى إنسان بقلب زكيّ وفكر خاضع حاضر بدعاء من هذه الأدعية من دون نسبتها الى الأئمة عليهم السلام وبأدعية أخرى فقد أتى بعبادة ربّه فإن استجاب الله دعائه فهو وإلّا فالداعي مثاب على دعائه فإنّه مخّ العبادة وفّقنا الله تعالى للدعاء والتضرّع والإنابة والابتهال والانقطاع إليه.

١٨. التفاصيل ذاتها التي أشرنا إليها في النقاط السابقة، تنطبق على الأبواب التي ضمّنها العلامة المجلسي رحمه الله روايات مختصّة بأعمال الشهور والأيام. وفي ما يلي نذكر جانباً ممّا قاله سماحة آية الله محسني حفظه الله:[3]

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٤٣٧.

٢. المصدر السابق، ص ٤٥٠.

٣. المصدر السابق، ص ٤٧٠.

نعم لا بأس بالدعاء المفهوم الموافق لما ثبت في الدّين الإسلامي أي غير مخالف له، ولا يحتاج إلى سند ...

جبران ضعف السند في الأخبار المشهورة

في البحث الّذي دوّنه العلامة محمّد باقر المجلسي رحمه الله في كتاب *بحار الأنوار* حول معجزتي شقّ القمر وردّ الشمس، رأى سماحة آية الله محمّد آصف محسني رحمه الله في كتاب *المشرعة* أنّ شهرة حدوثهما بين عامّة المسلمين وخاصّتهم تعدّ من القرائن الهامّة التي يمكن اللجوء إليها لإثبات اعتبار الروايات المنقولة. وقد صرّح بأنّ هذه القرائن تعتبر أكثر أهميةً من اتّفاق المفسّرين على معجزة شقّ القمر:[1]

وفيه معجزات كثيرة متعلّقة بالأمور العلويّة أشهرها شقّ القمر، ودلالة الآية الكريمة عليه و إن كانت غير واضحة غير أنّ الروايات الواردة من طريق الشيعة وأهل السنّة تؤكّدها، والعمدة دعوى اتفاق المفسرين عليه، والأهمّ منها شهرة وقوعها بين المسلمين عوامهم وخواصّهم. ودونه في الشهرة ردّ الشمس لأميرالمؤمنين عليه السلام بين الشيعة سواء في حياته أو حياة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله وتدلّ عليه روايات من الفريقين.

وفي الأبواب التي تتضمّن باباً بخصوص تاريخ ولادة أمير المؤمنين عليه السلام وشمائله، قال سماحته إنّ ولادته في الكعبة وإن لم تُنقل بروايات ذات أسانيد معتبرة، إلا إنّها مشهورةٌ ومؤكّدةٌ لدى الشيعة. وإليك ما قاله:[2]

ثمّ إنّ ما دلّ على وقوع ولادته الشريفة في بيت الله (الكعبة) وإن كان غير معتبر سنداً لكنّها مشهورة أو مسلّمة عند الشيعة.

وفي كتاب *المشرعة* أيضاً قال إنّ قضية فدك تعدّ من جملة القضايا المشهورة التي لا يمكن إنكارها:[3]

---

١. مشرعة *بحارالأنوار*، ج ١، ص ٣٢٦ (هذا الباب حذف في كتاب *المعتبر*، ولم تتمّ الإشارة إلى رأي مؤلّف كتاب *المشرعة*، ج ١، ص ٢٨٤).

٢. المصدر السابق، ج ٢، ص ٨٤.

٣. المصدر السابق، ص ٢٩ (هذا القسم حذف في كتاب *المعتبر*).

الباب ١١: نزول الآيات في أمر فدك ... وفيه قصة خالد (٢٩: ١٠٥)

١. في الباب أكثر من ٤٥ رواية غير معتبرة سنداً ولكنّ قصة فدك من المشهورات الواضحات على مرّ الزمن، كلّما مرّت الدهور تجدّدت ولا سبيل إلى إنكارها. فعدم اعتبار الأسانيد أمر وكذب متونها أمر آخر، ولا ملازمة بينهما.

وفي باب تسبيح السيّدة فاطمة الزهراء عليها السلام، قال سماحته:[1]

الباب ٣٧: تسبيح فاطمة ـ صلوات الله عليها ـ وفضله وأحكامه وآداب السبحة وإدارته (٨٢: ٣٢٧)

فيه روايات كثيرة حول التسبيح المذكور، وفيه بحث حول توفيقها وتحقيقها وهو أمر مسلّم رجحانه عند عوامّ الإماميّة فضلاً عن خواصهم وقد ورد في روايات أهل السنّة وفي بعض صحاحهم لكنّ الظاهر أنّهم غير ملتزمين به كالتزام الشيعة حفظهم الله وهو عندنا لا يحتاج إلى سند معتبر.

في الباب الّذي تتمحور مضامين رواياته حول بعثة خاتم الأنبياء محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، هناك كلامٌ يدلّ على أنّه بعث في ليلة القدر ـ وذلك لأنّها ليلة نزول القرآن الكريم ـ بينما هناك كلامٌ آخر يدلّ على أنّه بعث في شهر رجب المرجّب. وسماحة الأستاذ استند في كتاب *المشرعة* إلى شهرة الروايات وكثرتها لإثبات أنّ بعثته المباركة كانت في شهر رجب المرجّب رغم كون هذه الروايات ضعيفة الأسانيد. وإليك نصّ ما قاله:[2]

ينافي قوله تعالى: ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ﴾ كون مبعثه صلى الله عليه وآله في شهر رجب، فإنّ المستفاد من مجموع الآثار وهو المناسب للاعتبار المتشرعّي أنّ بعثه بآية أو بآيات أو بسورة من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ...﴾ أو قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ * قُمۡ فَأَنذِرۡ﴾ أو نحوهما. فيتعيّن المبعث في شهر رمضان في ليلة القدر وما دلّ على كونه في رجب وإن كان عدّة من روايات مذكورة في هذا الجزء وفي الأجزاء المتعلّقة بتاريخ النبيّ الخاتم ومبعثه صلى الله عليه وآله لكنّها ضعيفة السند، إلّا أن يقال إنّ ردّها مع

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ٢، ص ٤٢٣.

٢. المصدر السابق، ص ٤٥٩.

كثرتها وشهرة مضمونها بين الشيعة في الأمصار والأعصار مشكل.

في باب أحوال الإمام موسى بن جعفر عليه السلام وشهادته، رأى صاحب *المشرعة* إنّه إذا لم توجد رواية معتبرة على شهادته عليه السلام فيمكن الاستناد إلى الروايات الضعيفة وجبران ضعف أسانيدها بواسطة شهرتها القوية؛ لذلك قال:[1]

> إذا لم توجد رواية معتبرة على وفاة الكاظم عليه السلام بالسمّ فتكفي الروايات غير المعتبرة المذكورة في الباب بعد قيام شهرة قويّة عليها في الأمصار والأعصار بين الشيعة، فلاحظ.

نصوص الإمامة والتركيب بين الأساليب المتّبعة لإثبات اعتبار الأخبار

النصوص الدالّة على إمامة الأئمة المعصومين عليهم السلام تعتبر من جملة الأمور التي تحظى بأهميّةٍ قصوى في معتقدات الشيعة. وسماحة آية الله الشيخ محمّد آصف محسني حفظه الله لدى تسليطه الضوء على الروايات التي تنصّ على إمامة الإمام الحسن المجتبى عليه السلام في كتاب *المشرعة*، طرح شبهةً ثمّ أجاب عنها بأنّ الأخبار الدالّة على الإمامة تثبت قطعيّة إمامة المعصومين من أهل البيت عليهم السلام، فقال:[2]

> **أبواب ما يختصّ بالإمام الزكيّ**
>
> **الباب ١٤: النصّ عليه (صلوات الله عليه) (٤٣: ٣٢٢)**
>
> فيه أربع روايات أوّلها معتبرة سنداً. فإذا كانت صحّة الإمامة بالنصّ عند الشيعة الإماميّة، فمثل هذا النص الظنيّ لا يكفي لإثبات إمامة إمام فإنّها لا بدّ وأن يقطع بها. وأشكل من هذا أنّ عدم كفاية النصّ الخاصّ لا يخصّ الحسن الزكي عليه السلام بل يعمّ جميع الأئمّة سوى أميرالمؤمنين والقائم الغائب -سلام الله عليهما- أمّا الأوّل فالنصوص المختلفة الصادرة عن النبي صلى الله عليه وآله من طريق الشيعة والسنّة فوق التواتر، والعمدة في المقام طريق أهل السنّة، بل لا حجيّة في المنقولة عن طريق أئمّة

---

١. *مشرعة بحارالأنوار*، ج ٢، ص ١٨٦.

٢. المصدر السابق، ص ١٤٢ - ١٤٤.

الشيعة بعد توقف إثبات إمامتهم على إمامته عليه السلام.

وأمّا الأخير فالروايات الصادرة عن النبي صلى الله عليه وآله بطريق أهل السنّة والشيعة الصادرة عن الأئمة عليهم السلام بمجموعها مفيدة للقطع بإمامته عجّل الله تعالى فرجه الشريف سواء قلنا بحياته فعلا أو مستقبلاً. فالمسألة في إثبات إمامة الحسن الزكيّ إلى الحسن العسكري عليهم السلام ولا أذكر عاجلاً لعلماء الشيعة كلاما و بحثا وعلاجا مع أهميّة الموضوع وكونه أساس المذهب.

فإن قلت: النصوص الخاصّة الواردة في حق الرضا عليه السلام تبلغ ٤٨ خبرا كما أنّها في الكاظم عليه السلام تبلغ ٤٦ خبرا على إشكال في دلالة بعضها على المطلوب. هذا حسب ما أورده المؤلّف المتتبّع في خصوص البابين المعدّين لذكر النصوص على إمامتهما، و إذا ضممنا إليه ما نقله في غيرهما من الأبواب، تتجاوز النصوص عن الخمسين على كلّ منهما جزما بكثير.

قلت : نعم لكن إذا نظرنا إلى ما أورده المؤلّف رحمه الله في باب النصّ على عليّ بن الحسين السجّاد عليهما السلام وأنّ رواياته لا تتجاوز عن السبع، فلا ينفع تواتر الروايات عن الأئمّة اللاحقين على أوصيائهم فضلا عن استفاضتها الموجبة للاطمئنان كما لا يخفى.

لكن تدفع المسألة المذكورة بعد التأمّل بوجود كثرة الروايات الموجبة للقطع و إليك عدّة في أصنافها:

١. الروايات الكثيرة الصادرة عن النبي صلى الله عليه وآله من طريق أهل السنّة القائلة (بأنّ الخلفاء اثنا عشر كلّهم من قريش) التي ادّعى ابن حجر في صواعقه تسالم أئمّة الحديث على صحتها وقد ذكرنا بحثها في الجزء الثالث من كتابنا *صراط الحق* وهو أوّل تأليف مطبوع من مؤلّفاتي في أيّام الشباب، وهذه الروايات تفيد القطع بالمطلوب للقرينة المتمثّلة في رواتها غير المعتقدين بإمامة الأئمّة الاثني عشر. ولكثرتها إذا انضمّت إلى أخواتها ممّا روتها الشيعة الإماميّة، وهي مذكورة في *بحار الأنوار* لعلّها تزيد على التواتر وتوجّه القطع بالمطلوب.

٢. الروايات الواردة في إمامتهم بأسمائهم أو الدالّة على كون تسعة من الائمّة من

صلب الحسين عليه السلام.

٣. الروايات الواردة في صدور الخارقات للعادة من كلّ واحد منهم فإنّها إذا انضمّت إلى ادّعاء إمامتهم تصبح معجزة ودليلاً على إمامتهم، وإنّها تقوم مقام النصّ على إمامتهم.

٤. الروايات المشتملة على القرائن على إمامتهم. والله الهادي.

وأمّا الحسنان فيكفي لإثبات إمامتهم ادّعائهما للإمامة بضميمة آية التطهير إذا أثبتت دلالتها على العصمة، بل يصحّ الاستدلال على إمامتهما بقوله عليه السلام المتّفق عليه بين أهل السنّة والشيعة: الحسن والحسين سيّدا شباب اهل الجنة. لاستلزامه سيادتهما في الدنيا أيضاً، والسيادة هي الحكومة والإمامة. ولاحظ بعض الدلائل على إمامتهما عليهما السلام في (٤٣: ٢٧٧، ٢٧٨).

حجّية الروايات المعتبرة (غير المتواترة) في العقائد والأحكام

بالإمكان تلخيص حجّية الروايات طبقاً لما قرّره سماحة الأستاذ محمّد آصف محسني حفظه الله في كتاب *المشرعة* كما يلي:

١. الروايات معتبرة السند تعدّ حجّةً في الأحكام وفروع العقائد إلا إذا كان هناك دليلٌ أقوى يخالفها.

٢. مداليل الروايات غير المتواترة والمتحصّلة لنا من الأخبار الكثيرة إن منحتنا الاطمئنان يمكن الاعتماد عليها حينئذٍ كمصدرٍ عقائديّ معتبرٍ وإن لم تبلغ درجة التواتر.

من الأمثلة على ذلك أنّ سماحة الأستاذ في كتاب *المشرعة* لدى حديثه عن الروايات الدالّة على خلقة أرواح الشيعة قبل أبدانهم، قال إنّ مضمون هذا الخبر لا يبلغ درجة التواتر خلافاً لما ذهب إليه العلامة محمّد باقر المجلسي رحمه الله. لكنّه مع ذلك اعتبره حجّةً وأكّد على عدم جواز تبنّي رأي على خلافه. وعلى هذا الأساس ردّ ما تبنّاه العلامة السيّد محمّد حسين الطباطبائي رحمه الله صاحب كتاب *الميزان في تفسير القرآن* الّذي يرى أنّ روايات الآحاد أو غير المتواترة لا تعدّ حجّةً في غير الأحكام الشرعية، كما أشكل على رأي الشيخ المفيد رحمه الله القائل بضرورة تأويل مثل هذه الأخبار.

سماحة الأستاذ يعتقد بعدم جواز مخالفة الروايات المعتبرة الواردة في مقام العمل والنظر. وإليك نصّ كلامه:[١]

الباب ٤٣: في خلق الأرواح قبل الأجساد وعلّة تعلّقها بها وبعض شؤونها

فيه ثلاثون رواية والمعتبرة منها سنداً ما ذكرت بأرقام ١٠، ١٧، ٢٤ ٢٥ و فيه نقل أقاويل لأهل البحث من العامّة والخاصّة ونحن نشير إلى بعض ما يتعلّق بالباب:

في معتبرة بكير عن الباقر عليه السلام: وخلق الله أرواح شيعتنا قبل أبدانهم بألفي عام (٥٨: ١٣٦) و يؤيّده جملة من روايات غير معتبرة سنداً في الباب وفي غيره كما أشار اليه المؤلّف (٥٨: ١٣٢).

ويحصل الظنّ بصدوره من الإمام عليه السلام بل ادّعى المؤلّف المتتبع رحمه الله أنّ الروايات قريبة من التواتر دالّة على تقدّم خلق الأرواح على الأجساد، وما ذكروه من الأدلّة على حدوث الأرواح عند خلق الأبدان مدخولة لا يمكن ردّ تلك الأخبار لأجلها... (٥٨: ١٤١).

أقول: دلالة الروايات ـ وإن لم تكن بمتواترة ولو لضعف مصادر جملة منها كما لا يخفى ـ علي تقدّم خلق الأرواح على خلق الأجساد تقدّماً زمانيا بألفي عام واضحة، فتنافي ما ذكره صاحب الأسفار من أنّ الأرواح جسمانيّة الحدوث روحانيّة البقاء وأنّها غير متقدّمة على الأجساد، فلذا تصدّى في أسفاره إلى تأويلها، كما أنّ بعض الفضلاء له حاشية على المقام، أراد فيها المناقشة في الروايات تارة من جهة عدم حجيّة الأخبار الآحاد في غير الأحكام الفرعيّة العمليّة تبعا لجماعة منهم مؤلّف تفسير الميزان وغيره وأخرى بالجمع بينها وبين تلك النظريّة بوجه غير مقبول.

والحقّ عدم جواز مخالفة الروايات المعتبرة في الأحكام وغيرها عملاً ونظراً إذا حصل الإطمئنان منها بقول الإمام عليه السلام، بل تشكل مخالفة الخبر المعتبر سنداً من دون دليل أقوى.

وممّن أوّل الأخبار هو الشيخ الأقدم المفيد رحمه الله حيث أوّل الخلق بالتقدير لوجهين، فلاحظ كلامه وردّ المؤلّف عليه، والحقّ أن كلام الشيخ رحمه الله ضعيف.

---

١. *مشرعة بحار الأنوار* ج ٢، ص ٣٠٣-٣٠٥.

٣. مضامين الروايات الكثيرة ذات الأسانيد غير المعتبرة، يمكن اعتبارها مستنداً معتمداً لاستكشاف الأحكام الدينيّة. وفي باب ما يحرم أكله من الذبيحة قال:[1]

الباب ٤: ما يحرم من الذبيحة وما يكره (٦٣: ٣٣)

أقول: إنّما يصحّ الحكم بحرمة عضو من الذبيحة إذا دلّ عليه خبر معتبر أو أخبار كثيرة يطمئنّ بالحرمة (معها) أو يصدق عليه عنوان آخر كالخبيث كما عن الشهيد الثاني ص ٤١، و روايات الباب غير معتبرة.

٤. يرى سماحة الأستاذ أنّه لا يمكن الاعتماد على الروايات المعتبرة سندا إذا لم تصل نسخة كتاب الحديث بسند معتبر إلى المؤلّف. ولا تنفع كثرة الروايات في إيجاب الاطمئنان بالمضمون المشترك؛ وذلك لاحتمال دسّ هذه الروايات الكثيرة من قبل شخص واحد.

وهذا نصّ كلامه في ما يتعلّق بنقل صلحب *البحار* للروايات من محاسن البرقيّ:[2]

الباب ٧: فضل اللحم و الشحم وذم من ترك اللحم أربعين يوما.. (٦٣: ٥٦)

فيه روايات يمكن الاعتماد على رابعتها لكثرة أسانيدها. ومعظم الروايات من محاسن البرقيّ وجملة منها معتبرة سنداً، لكن أشرنا في السابق إلى عدم وصول نسخة المحاسن من مولفه ﷺ إلى المجلسي ﷺ بسند معتبر متّصل، بل هو ينقل عنها وجادة فلا عبرة بمثل هذه الروايات لاحتمال الدسّ والتحريف فيها. ونفس العلّة سارية في جملة من الكتب، وأمّا من لم يعتن بهذه العلّة فهو يرى جملة من الروايات المعتبرة سنداً في هذه الكتب معتبرة، والله العالم. لا يقال كثرة الروايات توجب الاطمئنان بصدور المشترك فيها من الإمام ﷺ فإنّه يقال: لا توجب الكثرة الموجودة في كتاب واحد الاطمئنان لاحتمال دسّها من شخص واحد.

كيفيّة ترويج الروايات ذات الأسانيد غير المعتبرة

أكّد آية الله الشيخ محمّد آصف محسني ﷺ في عدّة مواضعٍ على وجود مسائل مفيدة في

---

١. مشرعة *بحارالأنوار*، ج ٢، ص ٣٢٢.

٢. المصدر السابق، ص ٣٢٣.

الروايات ذات الأسانيد الضعيفة إلّا إنّه من الضروري عدم نسبتها إلى المعصومين ﷺ، بل يجب برأيه أن تُنسب إلى المصادر التي رويت فيها وإلى مؤلّفي هذه المصادر. وهذا ما قاله:[١]

٧. يلزم للمتديّنين أن لا ينسبوا متون الروايات غير المعتبرة إلى النبيّ الأكرم ﷺ والأئمة ﷺ كما هو المتداول اليوم في لسان جمع من الطلاب، فيقولون: قال رسول الله ﷺ وقال الصادق ﷺ مثلاً فإنّه افتراء محرّم. آلله أذن لكم أم على الله تفترون (فتأمّل) وأمّا في الروايات الموثوق بها لأجل القرينة أو المتواترة، أو المعتبرة سنداً بصدق رواتها فالأظهر جواز النسبة، بل هو في المتواترة قطعيّ. ولبعض العلماء الشهداء رحمهم الله في الأخيرة بحث وتفصيل.

فمن لا يقدر على مراجعة علم الرجال في حال الأسانيد أو لم يراجعها بالفعل لا بدّ له في مقام التبليغ ومقام الكتابة ومقام الاستدلال والحكاية أن ينسب الرواية إلى مصدرها أو مؤلّفه أو يقول: نقل عن الإمام كذا وكذا أو روي كذا و كذا.

وفي موضع آخر صرّح قائلاً:[٢]

ولكن كثير من الروايات الغير المعتبرة ذات متون نافعة ومفيدة للاتّعاظ أوّلاً والوعظ ثانيا، فالمبلّغون من أهل العلم يستفيدون منها لأنفسهم ولإصلاح الناس، لكن، ليس لهم أن يقولوا على المنابر وفي المجالس إنّ الإمام الصادق ﷺ قال كذا وكذا أو قال الله تعالى لموسى ﷺ كذا وكذا أو قال رسول الله ﷺ كذا و كذا أو قال موسى كذا وكذا أو فعل موسى كذا وكذا، أو قال جبرئيل أو ملك كذا وكذا، فإنّ استناد قول أو عمل إلى أحد، لا يصحّ إلّا بالعلم أو الاطمئنان أو حجّة شرعيّة. وفي غير هذه الفروض الثلاث لا بدّ أن يقول: في رواية، أو: نقل عن الإمام أنّه قال كذا وكذا أو ذكر المجلسي ﷺ في بحاره رواية تقول كذا وكذا وأمثال هذه التعابير.

وفي موضعٍ آخر كذلك قال ما يلي:[٣]

---

١. *مشرعة بحار الأنوار*، ج ١، ص ١٢.

٢. المصدر السابق، ص ٢٨٥.

٣. المصدر السابق، ص ٢٨٧.

الباب ٣: ما أوحي إليه عليه السلام وصدر عنه من الحكم (١٤: ٣٣)

أورد فيه المؤلّف رحمه الله آية وروايات ذات متون نافعة جداً و إذا أراد المبلّغون نقلها للناس من دون استناد إلى الله و إلى داود النبيّ عليه السلام لكانت مفيدة وفّقنا الله للعلم والعمل الصالح وأبعدنا عن الكبر والغفلة والعناد والجهل. وبعض الروايات معتبرة الأسانيد كالمذكورة برقم ٥ على إشكال في النهدي.

وفي أبواب أخرى من المواعظ، أشار إلى الموضوع ذاته وتبنّى الرأي نفسه حيث قال:[١]

الباب ٢١: مواعظه وحكمه و ما أوحي إليه... (١٤: ٢٨٣)

أقول: في الباب مواعظ نافعة وفّقنا الله والقراء الكرام إلى العمل بها ثمّ إرشاد المؤمنين بها، بعنوان ما نقل عن عيسى عليه السلام من دون الجزم بنسبتها إليه عليه السلام فإنّ المعتبر من أسانيد روايات الباب واحد أو اثنان.

١ . مشرعة *بحار الأنوار*، ج ١، ص ٢٩٥، فيما يتعلق بعيسى عليه السلام.

الفصل الخامسة

ملحق

نصّ هذا الملحق مدوّنٌ باللغة العربية بقلم آية الله الأستاذ محمّد آصف محسني ﴿ﷺ﴾، فبعد أنّ تمّ إعداد الكتاب فنّياً أصبح في متناول القرّاء الكرام بشكل ملحقٍ فيه بعد تأييد سماحته.

مضمون هذا الملحق يتمحور حول كتاب *جامع أحاديث الشيعة* لآية الله العظمى البروجردي ﴿ﷺ﴾. ونودّ التنويه هنا بأنّ سماحة الأستاذ محمّد آصف محسني ﴿ﷺ﴾ قد تطرّق إلى دراسة وتحليل أسانيد هذا الكتاب القيّم إلى جانب شرحه وتحليله أسانيد كتاب *بحار الأنوار* للعلّامة محمّد باقر المجلسي ﴿ﷺ﴾.

يشتمل هذا الملحق على قسمين، هما:

١. مقدّمة: أُشير فيها إلى القرائن التي يتمّ على أساسها إحراز ما إن كانت الروايات معتبرةً أو لا دون الالتفات إلى أسانيدها، وبعض المسائل المدوّنة فيها نقلت من المقابلة التي أجريت مع سماحة الأستاذ إضافةً إلى تدوينها في الكتاب الّذي بين يدي القارئ الكريم.

٢. مقارنات: ذكر سماحة الأستاذ فيها أمثلةً من الجزء الأوّل لكتاب *جامع أحاديث الشيعة*، وهي بحسب الرأي الّذي يتبنّاه تعدّ معتبرةً طبقاً للقرائن. ومن المؤكّد أنّها مجرّد أمثلةٍ؛ إذ لم يقصد سماحته من ذلك البحث والتحليل حول جميع موارد الكتاب.

قام سماحة الأستاذ بمتابعة هذه الموارد في فترة تدوين الكتاب وإعداده، ونظراً لمشاغله

الكثيرة وضعفه البدني، فقد طلب من المتخصّصين بأن يعيروا اهتماماً جاداً للبحث والتحليل بغية استخراج الروايات والمداليل المعتبرة من المصادر الحديثيّة بغضّ النظر عن التحليل السندي لها، وذلك جريا على منهجه القاضي بأنّ مسألة التحليل السندي للروايات لا يغني عن التحليل غير السندي ومتابعة القرائن المتنوّعة المرتبطة بالروايات الضعيفة مع تشديده على عدم جواز التسامح في التعامل مع تراث أهل البيت عليهم السلام.

حنيف - توسّلي

معجم الاحاديث المعتبرة

ألّفت (في أيّام جهادنا فى أفغانستان ضدّ الماركسيّة السوفياتية الملحدة حينما كنت فى بلدة قم بإيران، ثمّ في إسلام آباد عاصمة باكستان، ثمّ فى إيران وأفغانستان) كتاب معجم *الأحاديث المعتبرة* الواردة من طريق أئمّة آل البيت عليهم السلام بأسانيد معتبرة من الثّقات والحسان والموثّقين في ثمانية أجزاء ثمّ طبع في جامعة الأديان بقم مرّتين ونال جائزة السنة (...) في المؤتمر الإسلاميّ في عاصمة إيران (طهران) وجائزة المؤسّستين الثقافيّتين فيها، وأرسلوا إليّ كتابا من سماحة الشيخ روحاني رئيس الجمهوريّة الإيرانيّة ومسكوكات من ذهب.

والآن هو في مؤسّسة أهل البيت عليهم السلام يخضع للتصحيح والتزيين بدقّة نظر من جماعة من العمّال المؤمنين، ويريدون إصداره في اثني عشر جزءا أو أكثر. وأرجو أيضا أن تطبعه المطبعة الدينيّة لحرم الشهيد العباس بن أمير المؤمنين عليه السلام في كربلاء العراق الجريح سلّمه الله من الآفات، طبعة رابعة بفضل الله و توفيقه.

الحديث المعتبر على قسمين:

أوّلهما ما كان رواته من الصادقين وإن لم يُعتمد عليه عند بعضهم لإعراض المشهور عن الإفتاء به، أو لمخالفة متنه لظاهر الكتاب أو العقل أو الخبر المتواتر مثلا، أو لابتلائه بمثله من المعارض،[1] أو لكونه في مورد يُعتبر فيه العلم الوجدانيّ كما فى بعض العقائد أو غير ذلك.

---

١ . بناءً على أنّ الأصل في التعارض هو التساقط كما لعلّه المشهور عند الأصوليين. و أمّا إذا رجّحنا أنّ الأصل الثاني في المتعارضين هو التخيير فيهما فلا يكون الابتلاء بالمعارض مانعا حينها.

وثانيهما ما وثق بصدوره من الإمام وإن لم يكن له سند أو كان في سنده راوٍ ضعيف أو مجهول أو مهمل،[١] فإنّ الوثوق الشخصيّ في هذا القسم أقوى من الوثوق النوعيّ لأجل صدق الرواة في القسم الأوّل، فالمعتبر أوّلا هو القسم الثاني إذا تيسّر، ثمّ القسم الأوّل.

ثمّ الوثوق مسبّب من قرائن داخليّة أو خارجيّة تتعلّق بصدور المتن من النبيّ الأكرم ﷺ أو من الأئمّة القائمين مقامه عليهم السلام وهي مختلفة بأقسامها بملاحظة حالات الواثقين من كون الواثق أخباريّا أو أصوليّا، أو دقيق النظر أو بسيطه، وبين كونه متوجّها إلى جهات البحث أو ساذجا لا يلتفت إلى المحتملات، قطّاعا أو وسواسيّا أو غير ذلك.

فمن القرينة فصاحة متن الخبر الطويل كمتن دعاء كميل بن زياد عن أمير المؤمنين عليه السلام مرسلاً وأنا مطمئنٌّ بصدوره عن روحه الملكوتيّ بمجموعه - خلا بضع كلمات فيه - ولا سند له حسب تتبعي فهو مرسل.

ويلحق به بعض خطبه العلميّة والعرفانيّة في *نهج البلاغة* فإنّها تدلّ على ذاتها بذاتها.

وسُئل الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء رحمه الله عن اعتبار دعاء الصباح، فأخذ جملة من الدعاء المذكور وأجاب بها السائل: «يا من دلّ على ذاته بذاته». وهذا حسب ذوق الشيخ المذكور وهو لا يُسأل عن سبب وثوقه فإنّه حصل له وهو حجّة له ولمن يثق به من اتباعه.

ولا فرق فى المتن بين كونه في غاية الفصاحة والبلاغة وكونه مشتملاً على معارف عالية بعيدة من أفهام العلماء، ولا فرق بين اشتماله على أخبار غيبيّة في المستقبل ثمّ وقعت كما أُخبر بها وغير ذلك.

ومن جملة القرائن عمل مشهور الفقهاء بحديث مرسل أو مسند بسند ضعيف أو مجهول، فإنّ عمل المشهور من الفقهاء والمشاهير به، حجّة عند جمع كثير، فقالوا إنّ الإفتاء وعمل المشهور بمثله جابر لسنده وثوقاً بصحّة صدوره من الحجّة عليه السلام لقرائن لو اطّلعنا عليها كما اطّلع الفقهاء المتقدمون لحصل لنا الوثوق به.

ومن القرائن المفيدة للوثاقة، ذكر أحاديث في كتب إخواننا أهل السنّة المشتملة على فضائل

١. فموثوق الصدور غير الخبر الموثّق أي ما كان رواته صادقين من غير الإماميّة.

أهل البيت وبالأخص الأحاديث الناطقة بفضائل آل‌البيت وشيعتهم وما يتعلّق بعقائدهم وفقههم؛ إذ لا داعي لهم في كذبهم في ذلك كما هو ظاهر.

هذا إذا كان مؤلّفوا الكتب المذكورة من المشاهير والثقات عندهم كأرباب الصحاح الستّة وجملة من كتبهم الأخرى تقرب من الستّة في الاعتبار.[١]

ومن القرائن ورود متن واحد بأسانيد متعدّدة غير معتبرة إذا لم يكن راو أو روايان مشتركا (أو مشتركين) في أسانيده، فإنّ العاقل يثق بصدوره عن النبيّ ﷺ والإمام عليه السلام لبعد توافق جماعات على جعل أسانيد متعدّدة لمتن مرويّ واحد.

وأنا عملت برواية عُدّت فيها الكبائر ولها ثلاثة أسانيد مستقلّة لم يثبت صدق رواتها بدليل معتبر. وكذا حكمت بصحّة رواية وردت بأسانيد متعدّدة: «طلب العلم فريضة».[٢]

ومن الاتفاق العجيب أنّ العلّامة السيوطيّ ذكر في شرح بعض الصحاح الستّة (أظنّه *سنن النسائي*) بأنّ للحديث المشار إليه (طلب العلم فريضة) أسانيد كلّها غير معتبرة لكنّه معتبر لتواتر الأسانيد. وأنا ذكرت الحديث في كتاب *معجم الأحاديث المعتبرة* قبل اطّلاعي على كلام العلّامة المذكور، للوثوق بكثرة أسناده المتعدّدة من دون ادّعاء تواترها من طريقنا.

و من القرائن ذكر متون متعدّدة المضامين بأسناد غير معتبرة كثيرة، [مثلا] لو فرضنا عشرة أحاديث بأسانيدها مشتملة على جمل أو جملة متعدّدة المعاني، يمكن ادّعاء الوثوق بصدور تلك الجملات من المعصوم عليه السلام. وهذا يفيد في موارد أبواب *بحار الأنوار* وسائر المجامع الحديثيّة الثانويّة كالوسائل والوافي و *مستدرك الوسائل* و *جامع أحاديث الشيعة*.

ومن القرائن في الجملة موافقة متن الخبر بعض آيات القرآن. فلاحظ.

ويمكن للعلماء الأعلام الوقوف على قرائن أخرى غير ما ذكره هذا الطالب الفقير إلى توفيق ربّه.

---

١. انظر كتاب *نظرة عابرة إلى الصحاح الستة* فإنّه جمع فضائل أهل البيت في بعض فصوله، وأكبر منه كتاب للسيد فيروز آبادي اسمه ظاهراً فضائل الخمسة في الصحاح الستّة ألّفه في النجف الأشرف في الموضوع نفسه.

٢. [انظر] اوائل جزء الاول من *البحار*، ومن *جامع احاديث الشيعة* وغيرها.

تنبيه إبطاليّ

قلت إنّ كثرة أسانيد الحديث المشهور «طلب العلم فريضة (على كل مسلم)» توجب الوثوق بصدوره، لكنّ الظاهر من بعض أعلام الأصحاب أنّ سنده معتبر وصحيح، ومنهم الشهيد الثاني الخبير بعلم الرجال في محكيّ كتابه منية المريد: «ما رويناه بالإسناد الصحيح إلى أبي الحسن عليّ بن موسى الرضا عليه السلام عن آبائه عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال: طلب العلم فريضة ...».[1]

وفي محكيّ *مجمع البيان*[2]: «وقد صحّ عن النبيّ صلى الله عليه وآله فيما رواه لنا الثقاة بالأسانيد الصحيحة مرفوعا إلى ... الرضا ... طلب العلم فريضة على كلّ مسلم ومسلمة».

ولا اعتبار بهذه العبارات على أنّ ذكر "المسلمة" في متن مجمع البيان غريب.

حجيّة أقوال ائمّة العترة على المسلمين

استدلّوا على حجيّة قول الأئمّة من العترة النبويّة بالقرآن و السنّة:

١. ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾.[3]

فإنّ الأئمّة إمّا هم الراسخون أو إنّهم من الراسخين جزما.

٢. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾.[4]

بالتقريب المتقدّم، فإنّ أولي الأمر إمّا هم الأئمّة عليهم السلام أو هم من مصاديق أولي الأمر جزما.

٣. ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.[5][6]

٤. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾.[7]

---

١. *جامع احاديث الشيعة*، ج ١، ص ١٣٧ و ١٣٨.

٢. مجمع البيان، ج ١، ص ٩.

٣. آل عمران: ٧.

٤. النساء: ٥٩.

٥. النحل: ٤٣.

٦. و فى الآية بحث ذكرناه فى محله.

٧. التوبة: ١١٩.

والتقريب فيهما هوالتقريب في السابقين منهما.

فإن قلت كيف يمكن حمل العناوين العامّة على اثني عشرفردا بخصوصهم؟

نقول: القرينة عليه قوله ﷺ في كتب أهل السنّة وفي كتب الشيعة: «الخلفاء بعدي اثنا عشركلّهم من قريش». وقد فُصّل القول فيها في الجزء الثالث من *صراط الحق*، وأيُّ بُعد في حمل أولي الأمرعليهم؟ وعلى فرض صدق أولي الأمرعلى الّذين يديرون شؤون الأمّة الاسلاميّة في قُطرومساحة من الأرض من الجامعين لشروط ولاية الأمر، لا بدّ من اتّباعهم للأئمّة الاثني عشرمن قريش جمعا بين الأدلّة.

فإنّ الأحاديث المذكورة «الخلفاء بعدي اثنا عشركلّهم من قريش» في الكتب الحديثيّة للمسلمين إمّا متواترة بالتواتراللفظيّ، أو التواترالمعنويّ، أو التواترالاجماليّ جزماً، بل ادّعى ابن حجرفي التحفة الاثني عشريّة إجماع أهل السنّة واتّفاقهم على صحّتها.[1]

وكذا عنوان الصادقين والراسخين في العلم وفي مقابلهما الّذين وصفوا بـ (الذين آمنوا) المأمورين بالتقوى ووصفهم بأولي الألباب (وهم المكلّفون الواجدون للألباب و العقول).

وخلاصة القول أنّ القرينة الداخليّة و الخارجيّة تسهّلان قولنا فى المقام؛ والعمدة أنّ أحاديث الخلفاء الاثني عشرالمجمع عليها عند علماء أهل السنّة والّتي وردت بطرق كثيرة مقطوعة الصدور عن النبيّ الأكرم ﷺ، أمرها دائربين كذبها و تكذيبها -نعوذ بالله منه- وحملها على الأئمّة الاثني عشرمن عليّ إلى المهديّ عليهما السلام.

وأمّا وجوب اتّباع الأمّة أقوالهم عليهم السلام من ناحية الأحاديث الناصّة والظاهرة، فيدلّ عليه أحاديث كثيرة من مرويّات أهل السنّة والشيعة كما يظهرلمن راجع كتاب *الصواعق المحرقة* لابن حجرالشافعيّ وسائرالمسانيد والصحاح والسنن والكتب المعتبرة، ولمن راجع *بحار الأنوار* والجزء الاول من *جامع أحاديث الشيعة والوسائل* وغيرهما من الكتب الأربعة وغيرها من المتقدّمين على الكلينيّ رحمه الله والمتأخّرين عنه وهي فوق التواتر.

---

١. قال ابن حجرفي *صواعق المحرقة*: «قال الائمة: صدر هذا الحديث مجمع على صحته وارد من طرق عديدة أخرجه الشيخان وغيرهما».

بل بعض الأحاديث كحديث الغدير وحديث الثقلين وغيرهما كلٌّ منها بمفرده متواتر من طرق إخواننا الأخيار أهل السنّة فارجع إلى أجزاء كتاب *الغدير* للشيخ الأمينيّ آجره الله وأجزاء كتاب *عبقات الأنوار* لمؤلّفه مير حامد حسين الهندي ﷺ.

فإمامة الأئمّة الاثني عشر وحجيّة أقوالهم في الدين على جميع الأمّة المسلمة ثابتتان من مجموع الأحاديث المقطوع بصدورها، بل المتواترة عددا، فليكن هذان البحثان من المسلّمات و المقبولات بين المسلمين.

هل أئمّة العترة الطاهرة يجتهدون؟

قد يفتي المفتي بآية قرآنيّة و بقول رسول الله ﷺ من دون رأي له ولا اجتهاد وقد يفتي باستنباط وعلميّات اجتهاديّة كتطبيق قاعدة عقليّة وكبرى نظريّة واستفادة من قرائن مختلفة كما هو عادة المجتهدين والمتخصّصين من العلماء المسلمين قاطبة في غير الضروريّات و القطعيّات من الأحكام.

الروايات الصحيحة أي المعتبرة والروايات غير المعتبرة سندا تدلّ على نفي الرأي و الإفتاء المصطلح عن الأئمّة عليهم السلام وأنّهم إنّما يجيبون السائلين بما سمعوا من آبائهم عن أمير المؤمنين عن النبيّ ﷺ.

أمّا الأحاديث المعتبرة سندا فهي مذكورة في معجم *الأحاديث المعتبرة*[1] فلا بدّ للمحقّق من الرجوع إليها.

وأمّا الأحاديث غير المعتبرة سنداً فهي لكثرتها من الخبر الموثوق بصدوره، كما شرحناه في أوّل هذا المستدرك.[2]

و يمكن أن نلحق بالقسم الأوّل ما علموه من القرآن الحكيم كما هو منصوص في بعض أحاديثهم من تطبيق كبرى واضحة على صغرياتها الواضحة، كما إذا فرضنا أنّهم أجابوا بحرمة

---

١. انظر أوائل المجلّد الاوّل من معجم *الأحاديث المعتبرة* والمجلّد الثاني منه، ص ١١١ إلى ١٢٧ وغيرها.

٢. ارجع إلى كتاب العلم في الجزء الاول من *الكافي* وفي الجزء الثاني من *بحار الأنوار* المطبوعة في ١١٠ أجزاء وفي المجلّد الأوّل من جامع *أحاديث الشيعة*، وانظر أيضا بحث علوم الأئمة في مبحث إمامة الأئمة في *البحار* و*الكافي* وغيرهما.

ضرب الوالدين أو إهانتهما تمسّكا بقوله تعالى «فَلاَ تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ». و لا يعدّ هذا من الاجتهاد النظريّ المصطلح وهكذا.

بحث عميق

الروايات المعتبرة سندا الواردة من أئمّة أهل البيت عليهم السلام في علم الفقه اليوم (أي في جميع المعاملات والعبادات وفروعهما وفي سائر أبواب الفقه) غير وافية ومن يرى اختلاف الفقهاء في تعاليقهم الكثيرة على *العروة الوثقى* و تشتت آرائهم يعلم عدم وفاء النصوص بل عدم وفاء جميع القواعد الأصوليّة وأدلّة الاستنباط الفقهي بحاجات المؤمنين في حياة اليوم (يوم القرن الواحد والعشرين) وليكن هذا واضحا عند أهل الاستنباط، بل لو جمعنا الأحاديث غير المعتبرة سندا لكنّها موثوقة الصدور لقرائن داخليّة وخارجيّة (كما أشرنا اليه فى هذا المستدرك) وضممناها إلى الروايات المعتبرة سندا لم تكف لإثبات الأحكام الشرعيّة الّتي لا تثبت بالقياس والاستحسان والرأي، ولا بدّ من إثباتها بالأحاديث الصادرة من النبيّ الأكرم وأوصيائه وليس عندي في المقام جواب أقنع به نفسي وعقول الفضلاء المطالعين الكرام، والله العالم.

ويتأكّد التعجّب من محدوديّة قواعد الأحكام الشرعيّة لاستنباط الأحكام الوضعيّة والتكليفيّة أنّ الجنّ والإنس ما خلقوا إلّا ليعبدوا الله سبحانه.

أقول: ذكرنا في عدّة مواضع من كتابنا *الأفق الأعلى* في تفسير القرآن اعتمادا على العقل والقرآن أنّ العلّة الأولى والسبب الأصليّ لخلق الإنسان مجهول لنا، والعبادة علّة ثانويّة حتّى لا تلغو علّة خلق أكثر أفراد الإنسان في غير حضور الأنبياء؛ إذ إنّ غالب الاحكام العباديّة في الفقه واضحة وغالب الناس من الجاهلين القاصرين دون المتعمّدين والمقصّرين.

وأمّا في المعاملات وسائر الأحكام المتفرّقة فلعلّ فرض الشارع في غير ما ثبت بالأحاديث المعتبرة هو رجوع المكلّفين إلى الأصول العمليّة الأربعة الكليّة من الاستصحاب والبراءة والاحتياط والتخيير، والعمدة الأصل الثاني (البراءة) وسائر القواعد الخاصّة ببعض الأبواب كقاعدة الطهارة وقاعدة الضمان وقاعدة الحليّة ونحو ذلك، اللهم لا علم لنا إلّا ما علّمتنا.

تتمّة للموضوع المبحوث عنه

أوّلا في بيان الكتب الموجودة عند الأئمة عليهم السلام:

١. *الجامعة* المشتملة على الأحكام الشرعيّة والظاهر أنّ كتاب عليّ فى جملة من الروايات يـراد به هذه الجامعة ويحتمل أنّه كتاب مستقل.[1]

٢. *كتاب الجفر* كما ذكر في جملة من روايات الباب[2] والجفر الأحمر فُسّر بالأسلحة ووُصِف [كتاب] الجفر بالأبيض.

٣. كتاب *مصحف فاطمة* عليها السلام.

٤. *كتاب الفرائض* عن أمير المؤمنين وصحّحه الرضا عليه السلام.[3]

قد ذُكِرت هذه الكتب في الأحاديث المعتبرة وغير المعتبرة، والقسم الثاني كثير وإنّما يوثق بها إذا لم تكن فى مصدر واحد لم يثبت اعتباره كنسخة *بصائر الدرجات* المطبوعة، بل لا بدّ من تعدّد الروايات غير المعتبرة سندا في مصادر متعدّدة أو في مصدر معتبر *كالكافي* وأمثاله حتّى يحصل الوثوق بالمشتركات فيها.

وأمّا الكتب المذكورة بأسناد معتبرة فهي مذكورة في *معجم الأحاديث المعتبرة*. وأمّا الروايات غير المعتبرة حول الكتب فلاحظها في المصادر والجوامع الحديثيّة.

ثانياً إنّ المشترك بين روايات الباب غير المعتبرة أمور وردت في حقّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام فلا بدّ من استنباطها بتوسّط جماعة من العلماء.

٥. *كتاب سليم بن قيس* ولكنّه لم يثبت بسند معتبر، ولم يثبت أيضا استفادة الأئمّة عليهم السلام منه.

ولأصحاب الأئمّة كتب أحاديثها من الأئمّة وليست بمصادر لهم. ومرادنا بالكتب الموجودة عندهم ما أخذوا عليهم السلام منها أحاديثهم، لا ما أُلِف من أحاديثهم، نحو كتاب يونس بن عبد

---

١. في صحيح ابن أبي عمير عن بريد الرزاز عن أبي عبد الله عليه السلام: ... إنّي نظرت في كتاب عليّ عليه السلام أنّ قيمة كلّ امرء وقدره معرفته (*الجامع*، ج ١، ص ٢٩١). يظهر منه أنّ ما لعليّ ليس كتابا واحدا، لكن لا يبعد أنّ المراد من «كتاب» هو مكتوب صغير.

٢. مرادنا بالباب باب حجيّة فتوى الأئمّة عليهم السلام ... في الجزء الأوّل من *جامع أحاديث الشيعة*، من ص ١٧٩ إلى ٢٦٨ وفيه أكثر من ٣٢٠ حديثاً.

٣. انظر: *الكافي*، ج ٧، ص ٣٣٠.

الرحمن حيث صحّحه بعض الأئمّة وكتاب عبد الله بن عليّ الحلبيّ وكتب غيرهما.

جملة من الأحاديث الموثوق بها

إنّ استيعاب كافّة مصاديق العنوان يحتاج إلى عمل ثلاثة حلقات مثلا متشكّلة من أفاضل العلماء البالغين بعض مراتب الاجتهاد، مجدّين فى العمل لعدّة ساعات في اليوم مدّة سنة أو أكثر، ينتخبون الأحاديث الموثوق بها لقرائن متعدّدة مفيدة للاطمئنان الفعليّ حسب الموازين العقلائيّة بعيدين عن الإفراط والتفريط، فنضيفها إلى الروايات المعتبرة سندا فتدخل في حريم الحجيّة والاعتماد في فروع العقائد وفي الأخلاق والمعارف وفي مباحث الكون والفروع الفقهيّة في جميع أبواب الفقه المدوّنة وغيرها.

ولا أدري كم تبلغ عدد الروايات الموثوق بها وعدد المجموع منها ومن الأحاديث المعتبرة سندا. ولعلّ الله يحدث بعد ذلك أمرا، والحركة تستجلب البركة، والله لا يضيع أجر المحسنين.

لكنّني أذكر في هذا العنوان نبذة يسيرة من الأخبار الموثوق بصدورها عندي، وهي غير حجّة على غيري. وإكماله على عهدة العلماء المجدّين دون المشائخ العاجزين.

ويبدأ تتبّعي من الجزء الأوّل من *جامع أحاديث الشيعة*. ولا أدري مقدار توفيق الله لي في هذه العمليّة المهمّة بعد تأليف *معجم الأحاديث المعتبرة* سندا -في ثمانية أجزاء وقد طبع بقم مرّتين لحدّ الآن وربّما يكرّر طبعه في ١٢ جزءا أو في ١٦ جزءا بقم وربّما يكرّر طبعه في كربلاء بتوسّط المحسنين. والله العالم- وبعد تأليف *مشرعة بحار الأنوار* في جزأين لتمييز روايات *بحار الأنوار* المعتبرة سندا من غيرها. ولعلّها طُبعت مرتين أوّلها في بلدة قم وثانيها في لبنان. وبعد تأليف جزء واحد من الأحاديث المعتبرة في *جامع أحاديث الشيعة* وطبعه في قم؟

اللهم إنّي اعتمد على توفيقك الّذي أعطيتنيه من أوّل شبابي وإنّي لم استفد منه كلّه لضعف إرادتي وعوامل أخرى، وإنّي متوقّع في آخر عمري وقرب لقائك إدامة توفيقك حسب شيخوختي وضعف مزاجي وتدريسي لطلاب الحوزة العلميّة لخاتم النبيّين في كابول. ولا حول و لا قوة إلّا بالله العليّ العظيم الأزليّ الأبديّ.

١٣٩٧/٥/٢

١. الإمام الصادق، بل الأئمّة لا يقولون بالرأي، بل من سماع عن أبيهم عن آبائه عن أمير المؤمنين عن رسول الله ﷺ، فحديث الإمام الصادق حديث أبيه وهكذا [حتى ينتهى إلى رسول الله ﷺ.

٢. يجوز (للراوي) نسبة حديث الإمام الصادق إلى أبيه. انظر الأحاديث المتعدّدة الموثوق بها لكثرة المصادر والأسانيد غير المعتبرة في ج١، ص ١٨٠ إلى ما بعده من *جامع الأحاديث* المطبوعة في سنة ١٣٧١ش = ١٤١٣ ق.

٣. قال أمير المؤمنين، قال رسول ﷺ:

اللّهُمَّ ارْحَمْ خُلَفَائِي -ثَلَاثَ مَرَّاتٍ-، قِيلَ: يَا نَبِيَّ اللهِ وَمَنْ خُلَفَاؤُكَ؟ قَالَ ﷺ: «"الَّذِينَ يَأْتُونَ مِنْ بَعْدِي، وَيَرْوُونَ حَدِيثِي وَسُنَّتِي"».[1]

ليس له سند معتبر ولكن له أسانيد غير معتبرة وهي متعدّدة فلا بأس بالاعتماد عليه. واستُدل بها على صحّة حكومة الفقهاء.

٤. «اعْرِفُوا مَنَازِلَ شِيعَتِنَا (الناس، الرجال) على قَدْرِ رِوَايَاتِهِمْ عَنَّا». انظر أسانيده المتعدّدة في *جامع الأحاديث* (ج١، ص٢٩٠ و٢٩١).[2]

استدلّ به على حجيّة قول الثقة أي الصادق في الأحكام.

٥. كتابة الحديث تدلّ عليه جملة من الأحاديث ربّما تطمئنّ النفس بصدورها عن الإمام (المصدر، ص٢٩٧ الى ٢٩٩).

٦. حسن تزاور المؤمنين لأجل سماع أحاديثهم فتأمّل. بل يمكن أن يكون أحدها معتبرا سندا إذا كان المراد بميسر هو ابن عبد العزيز (المصدر، ص٣٠٠).

٧. في معتبرة هشام بن الحكم وغيره عن أبيعبد الله ؑ قَالَ:

«خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ بمنى، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ مَا جَاءَكُمْ عَنِّي يُوَافِقُ كِتَابَ اللهِ فَأَنَا قُلْتُهُ

---

١. *جامع الأحاديث*، ج١، ص ٢٨٤ و ٢٨٥.

٢. في بعض ألفاظها اختلاف قلّة وكثرة وأنّها مكمّلة بعضها لبعض. وفي معتبرة أيّوب بن حر عن الصادق: «كلّ حديث (شيء خ) مردود إلى الكتاب والسنة وكلّ شيء لا يوافق كتاب الله فهو زخرف» (*الكافي*، ج ١، ص ٦٩).

وَمَا جَاءَكُمْ يُخَالِفُ الْقُرْآنَ فَلَمْ أَقُلْهُ».[1]

أقول: يشمل هذا الحديث المعتبر فرض التعارض وعدمه. ويدلّ عليه بإطلاقه، وفي فرض تعارض الخبرين روايات كثيرة موجبة للوثوق بالحكم (*جامع الأحاديث*، ج١، انظر باب ما يعالج به تعارض الروايات). ولاحظ صحيحة يونس عن هشام بن الحكم (*رجال الكشي*، ص ٢٢٤ *والجامع*، ج١، ص ٣١٧ و ٣١٨)، ففي أواخرها يقول أبو عبد الله عليه السلام:

«فَلَا تَقْبَلُوا عَلَيْنَا خِلَافَ الْقُرْآنِ، فَإِنَّا إِنْ تَحَدَّثْنَا حَدَّثْنَا بِمُوَافَقَةِ الْقُرْآنِ وَمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ إِنَّا عَنِ اللهِ وَعَنْ رَسُولِهِ نُحَدِّثُ،[2] وَلَا نَقُولُ قَالَ فُلَانٌ وَفُلَانٌ فَيَتَنَاقَضَ كَلَامُنَا إِنَّ كَلَامَ آخِرِنَا مِثْلُ كَلَامِ أَوَّلِنَا وَكَلَامَ أَوَّلِنَا مُصَادِقٌ لِكَلَامِ آخِرِنَا، فَإِذَا أَتَاكُمْ مَنْ يُحَدِّثُكُمْ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَرُدُّوهُ عَلَيْهِ وَقُولُوا أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَا جِئْتَ بِهِ! فَإِنَّ مَعَ كُلِّ قَوْلٍ مِنَّا حَقِيقَةً وَعَلَيْهِ نُوراً، فَمَا لَا حَقِيقَةَ مَعَهُ وَلَا نُورَ عَلَيْهِ فَذَلِكَ مِنْ قَوْلِ الشَّيْطَانِ».

فموافقة القرآن سواء في أصل حجيّة الخبر من دون تعارض، أو في ترجيح الخبر، كما هو مقتضى الإطلاق أمران أو أمور ثلاثة:

موافقة الخبر للقرآن وللسنّة، لكنّ المسلّم بين العلماء تخصيص عموم القرآن والسنّة وتقييد إطلاقهما بخبر الواحد في فرض عدم ابتلائه بالتعارض. فلا بدّ من حمل المخالفة [الرواية مع القرآن] على التباين والعموم من وجه، بل على مورد وجود الجمع العرفيّ أيضا كحمل نهي القرآن والسنّة على الكراهة لأجل صراحة الخبر أو أظهريّة دلالته على الإباحة. وكذا إذا كان الخبر حاكما على ظهورهما.

ولكن لا يسهل حمل المعتبرة على قول الأصوليين حيث يصعب تفسير المخالفة والموافقة في مورد الحجيّة [أصل الخبر] على خلافه في مورد الترجيح؛ فإنّه [تفسير الاصوليين في مورد الترجيح] غير مناسب لظهور الأحاديث الكثيرة غير المعتبرة سندا والروايات المعتبرة كالحديث المبحوث عنه وأمثاله. والمقام من المشكلات.

والأمر الثالث في التمييز بين الروايات الصادرة من الأئمّة والروايات الكاذبة والمجعولة

---

١. *الكافي*، ج ١، ص ٦٩.

٢. الجملة الاخيرة عطف تفسير للجملة السابقة.

ـ وبعبارة جامعة: الروايات الشيطانيّة ـ هو التمييز بالنّور وعدمه كما في الحديث المبحوث عنه.

وفيه مباحث:

أولا) لازمه أنّ حجيّة الخبر في حدّ نفسه وترجيحه في مقام التعارض ليس بصدق الرواة ووثاقتهم ولا بأصدقيّتهم وأورعيّتهم وأفقهيّتهم ولا بغير ذلك بل بتحقّق نورانيّة الخبر وعدمها، فينسب الخبر إلى قول الشيطان بعد موافقة القرآن والسنّة.

ثانيا) على هذا يبطل علم الرجال أو أكثره، بل يصبح أصل إسناد الأحاديث فضلا عن وثاقة الرواة وجهالتهم لا مدخليّة له في حجيّة الحديث أو ترجيحه، بل تكون الأحاديث المرسلة الفاقدة للسند أو المرويّة عن المجهولين أو الضعفاء وتلك المشتملة على الثقات على حدٍّ سواء. والعمدة فقط موافقة القرآن والسنّة والنور.

ثالثاً) المؤلّف القاصر وثق بصدور دعاء كميل المعروف قرائته في ليالي الجمعة؛ فإنّ على المتن المذكور في معظم جملاته نوراً يقلب القلب ويجرى العبرات والدموع من العين ويعطي الروح خضوعاً وخشوعاً وتأثيراً من عظمة الله جلّ جلاله.

لكنّ هذه التجربة قليلة أو قليلة النظير في الأدعية، ولا يمكن إجرائها في الأحاديث الواردة في العقائد والأخلاق وأصول الفقه والفقه بالوجدان، بل ربّما تدخل على أهل العلم المتوسّطين الخدعة والغرور والرياء والكذب بادّعاء النور والشيطنة في أخذ الأحاديث، وهو كما ترى.

رابعاً) لذا لا يظهر من فقهاء الشيعة وعلمائهم أيُّ إعمال لهذا في مقام الاستنباط، وليس في أصول الفقه عنه خبر ولا بحث فضلا عن الاعتماد عليه.

خامساً) صحيح هشام لا يدلّ على تفرّد النور في تشخيص كلام الأئمّة، بل ذكر فيه أموراً أربعة تدلّ بجموعها على صدور الكلام منهم، وهي موافقة القرآن والسنّة وتحقّق الحقيقة والنور. دقّق النظر في الحديث المذكور.

قصّة: وكان المؤلّف يسافر من محلّ إقامته كابل إلى العراق لزيارة أمير المؤمنين والأئمّة المدفونين في كربلاء والكاظميّة وسامراء (سلام الله عليهم و رضوان الله على الشهداء والنواب الأربعة وعلى أصحاب أمير المؤمنين والأئمّة والعلماء العظام والمجتهدين الكرام في تلك

البلاد المقدّسة)[١] وحين الإقامة في النجف الأشرف كنت أزور السيّد علي السيستاني (دامت أيّام حياته المباركة) (الّذي وصلت إليه المرجعيّة بعد وفاة سيّدنا الأستاذ آية الله الخوئي العالم الأصوليّ والفقهيّ والرجاليّ الشهير، نوّر الله مدفنه وقدّس الله روحه الشريفة)، وكان بيننا مودّة وصداقة وربّما يقع بيننا البحث عمّا أريد طرحه من القواعد الفقهيّة والرجاليّة وكان خبيرا مسلّطاً على مسائل علم الرجال على شيخوخته، ولم أر مثله في ذلك.

ومرّة وقع البحث في إرسال التوثيقات الموجودة على ما ذكرت بحثه مفصّلا في أوائل كتابنا بحوث في *علم الرجال* وبدّلت فيه نظره قبل سنوات وأيام حياة أستادنا المشترك السيّد الخوئي طاب ثراه في الكتاب، فقال لي في ضمن كلامه ما كان خلاصة مراده احتمالا: «إنّ ضعف التوثيقات الرجاليّة لا يوجب سقوط متون الأحاديث عن الحجيّة؛ إذ للأحاديث الصادرة نور، فيمكن أن نعتمد عليه».

فأجبته بأنّ النور لا ضابطة دقيقة له، وربّما يشتبه بالخيال والتوهّم؛ ولذا لم يعتمد عليه علمائنا في حجيّة الروايات في الشريعة.

في سفرآخر لزيارة الأئمّة التقيته في بيته، وقال لي في أثناء كلامه: أنا قلت لك سابقا إنّ الاعتماد على النور بملاحظة خصوصيّة الروايات لا يفضي إلى فساد النظم وغلبة الفوضى فإنّه ... فذكر جملات لم تكن عندي كافية لإثبات مراده.

ثمّ بعد طبع كتاب *القبسات* كأنّه رجع عن قوله بقرينة النور، وقال إنّ التوثيقات الصادرة من الكشّيّ والشيخ والنجاشيّ وأمثالهم مع إرسالها قد تعتبر من باب الاطمئنان بصحّتها والاطمئنان حجّة عقلائيّة. وجوابه إنّ حصول الاطمئنان والوثوق وإن كان ممكنا في بعض التوثيقات، لكنّه غير ممكن في أكثرها وجدانا.

فلا النور على المتن ولا حصول الوثوق بالتوثيقات المرسلة يكفيان لحلّ المشكلة. فلا ندري ﴿لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾(الطلاق: ١).

---

١. وكذا في المدينة المنوّرة مدينة الرسول الأعظم مدفن أفضل البشر ﷺ والمشهد الرضويّ وسائر البلاد.

عدم حجيّة القياس و الرأى و الاجتهاد ...

۸. كثرة الروايات غير المعتبرة الواردة توجب الوثوق أو القطع بصحّة ما ذكر مؤلّف *جامع الأحاديث* ﷺ[1] من إبطال العمل بالقياس والرأي والاجتهاد الفاقدة لشرائطه. وأيضا تدلّ تلك الروايات الموثوق بصدورها على حرمة طلب الرئاسة (بغير حق) واتّباع مخالفي أئمّة أهل البيت ومتابعة الرؤساء وعلى وجوب أخذ الدين منهم وحدهم سيّما الفتيا والقضاء.[2]

۹. وأمّا الأحاديث المعتبرة سندا في هذا الباب فهي مذكورة في *معجم الأحاديث المعتبرة*، سوى واحدة لعلّها لم تذكر في المعجم مفردة وهي جزء من حديث الأربعمائة المذكورة في *الخصال* ص٦١٥ عن أمير المؤمنين عليه السلام:

«لَا تَقِيسُوا الدِّينَ فَإِنَّ من الدين لَا يُقَاسُ (ينقاس) وَسَيَأْتِي أقوامٌ يَقِيسُونَ وَهُمْ أَعْدَاءُ الدِّينِ وأوّل من قاس إبليس ...»(الجامع، ج۱، ص٣٤٢).

أقول: كأنّ كلمة «من» التبعيضيّة إشارة إلى القياس في الأمور العقليّة من الدليل، فإنّ القياس العقليّ يدلّ على وجود واجب الوجوب وصانع العالم وصفاته الثبوتيّة وصفاته السلبيّة ومباحث التوحيد، وما يرجع إلى بحث العدل كتحسين العقل وتقبيحه وبحث الجبر والتفويض والأمر بين الأمرين وغير ذلك، والله الأعلم.

ثم إنّ المتأمّل بدقّة كاملة في روايات هذا الباب يمكن أن يخرج جملات متعددة تدلّ عليها روايات موجبة لحصول الوثوق بصدورها عن الأئمّة عليهم السلام وإن كان سند كلٍّ منها غير معتبر.

حكم ما لم يوجد عليه دليل بعد الفحص

۱۰. الروايات الكثيرة ولعلّ بعض الآيات المذكورة في الكتاب تدلّ على أصالة البراءة الشرعيّة عن الواجبات والمحرّمات المجهولة وإن كان كلُّ سند من أسناد الروايات حتّى تلك التي لأحاديث الرفع التسعة غير معتبر، لكنّ المجموع يوجب الوثوق. فلاحظ *جامع الاحاديث*، ج۱، من ص۳۸۸ إلى ص ٤٠٥.

---

۱. *جامع الاحاديث*، ج ۱، ص ۲۲٦ - ۳۸۷.

۲. وفي بعض الأحاديث إطلاق الشرك أو الكفر على [هذه] المعصية.

١١. في *الكافي* بسند معتبر عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الزُّهْرِيِّ المجهول عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ أَوْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عليه السلام، قَالَ:

«الْوُقُوفُ عِنْدَ الشُّبْهَةِ خَيْرٌ مِنَ الِاقْتِحَامِ فِي الْهَلَكَةِ وَتَرْكُكَ حَدِيثاً لَمْ تُرْوَهُ خَيْرٌ مِنْ رِوَايَتِكَ حَدِيثاً لَمْ تُحْصِهِ»(ج١، ص ٥٠).

ونقله صاحب الوسائل من تفسير *العياشيّ* عن السكونيّ عن جعفر عن أبيه عن عليّ، ثمّ قال وعن عبد الأعلى عن الصادق مثله (الجامع، ج١، ص ٣٩٨). وهذه الأسناد الثلاثة ربّما تكفي للوثوق بصدورها عن أمير المؤمنين عليه السلام، على أنّ كثيرا من الروايات تؤكّد مضمون المتن المذكور، بل نقله الشيخ المفيد رحمه الله كما في *المستدرك* للمحدّث النوريّ لكن بسند السكونيّ (ج١١، ص ٣٢٥).

١٢. في روايات متفرّقة التأكيد على الاحتياط والوقوف عند الشبهة وتركها وعذر الجاهل القاصر (والقاصر حتّى في ترك الإيمان أيضا معذور).

واعلم أنّ حسن الاحتياط العقليّ لا يقبل شكّ فيه إن لم يكن بوجهه مانع. وأمّا وجوبه في بعض الموارد فمحتاج إلى نصّ خاص صريح أو ظاهر. نعم، الاحتياط في الشبهات المقرونة بالعلم الإجماليّ وفي الشكّ في المكلف به واجب على ما فصّله الشيخ الأعظم الأنصاريّ أستاذ الأصوليّين في الأزمنة الاخيرة في بيان الأصول الأربعة العمليّة في رسائله (*فرائد الأصول*) رضوان الله عليه في البرزخ والقيامة ورفع مقامه العالي في الجنان.

قاعدة الاستصحاب

١٣. في حديث طويل معتبر عن أمير المؤمنين عليه السلام ذكرته في معجم *الأحاديث المعتبرة*:

«مَنْ كَانَ عَلَى يَقِينٍ ثم شَكَّ، فَلْيَمْضِ عَلَى يَقِينِهِ، فَإِنَّ الشَّكَّ لَا يَنْقُضُ الْيَقِينَ»(من حديث الاربعمائة).

الظاهر أنّ الشكّ لا يسري إلى نفس اليقين بحيث يشكّ المكلّف هل كان على يقين أو ظنّ أو شبهة وغفلة، وهذا الشكّ الساري ينقض اليقين قطعا. وهذا هو المسمّى بقاعدة اليقين التي لا دليل على اعتبارها شرعاً، بل ظاهر الحديث أنّ الشكّ في بقاء متعلّق اليقين

كما إذا أيقن أحد بطهارة شيء ثمّ شكّ في بقاء طهارته في الزمان المتأخر. وهذه هي قاعدة الاستصحاب الّذي هو أوّل الأصول العمليّة، والّذي قيل في حقّه إنّه عرش الأصول وفرش الأمارات. وله أحكام متنوّعة كثيرة ذكرها الشيخ العلاّمة الأنصاري في رسائله كانت موردا لتوجّه الأصوليّين إلى عصرنا ويدلّ على حجيّته روايات معتبرة.

والحقّ جريانه في الأحكام الكليّة والموضوعات الخارجيّة خلافاً للسيّد الأستاذ العلاّمة الخوئي (رضي الله عنه ورفع درجته). وكذا يجري الأصل المذكور في الأعدام الأزليّة.

وأمّا التخيير بين المتناقضين والضدّين الذين لا ثالث لهما فهو أصل عقليّ. والتخيير الشرعيّ يثبت بدليله الشرعيّ.

باب اشتراط التكليف بالعقل

١٤. *جامع الأحاديث* (ج ١، ص ٤١١)

الروايات المعتبرة سنداً مذكورة في معجم *الأحاديث المعتبرة*. وتبلغ غير المعتبرة سبعة عشر حديثا، مشتركاتها ممّا نطمئنّ بصدوره من المعصوم عليه السلام. وهنا روايات أخرى أشار إليها المؤلّف رحمه الله (الشيخ المعزّي الملايري) في آخر الباب فلا بدّ من الأخذ بها بعد جعلها قسمين وأخذ المشتركات منهما؛ إذ المشتركات العشرة ممّا يوثق بصدورها.

حول الرياء

١٥. فيه أكثر من ثمانين حديثا جملة منها معتبرة سندا، والبقيّة يقسم على عشر روايات، فيؤخذ بالقدر الجامع منها (ج١، ص ٤٢٧ من *الجامع*).

علامة المرائي

١٦. جامع الاحاديث (ج١، ص ٤٤٨)

في الباب قريب من ثلاثين خبرا يمكن أن تقسم بعد معتبراتها قسمين تأخذ القدر الجامع منها.

الإعجاب بنفسه

١٧. *جامع الاحاديث* (ج١، ص ٤٥٨)

خذ من الروايات غير المعتبرة بعد تقسيمها قسمين وأخذ المشتركات منهما. وفيه روايات معتبرة.

كراهة استكثار الخير واستحباب الاعتراف بالتقصير

١٨. *جامع الاحاديث*، (ج١، ص ٤٧١ إلى ٤٩٥)

ومعتبراتها مذكورة في *معجم الأحاديث*، وغير المعتبرة منها قسّمها على عشرة روايات فخذ مشتركاتها، وفيه ثمانون حديثا.

نعم، هنا رواية معتبرة كأنّي سهوت في عدم ذكرها في *المعجم*، وهي ما رواه الصدوق في ثلاثة من كتبه:

عن مُحَمَّد بْنُ عَلِيِّ مَاجِيلَوَيْهِ ﷺ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمِّي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ (بن عبد محمد بن بندار الّذي وثّقه النجاشيّ ووصفه بأوصاف) عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الْبَرْقِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ رَاشِدٍ عَنْ أَبِي بَصِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَاقِرِ ﷺ عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَخْفَى أَرْبَعَةً فِي أَرْبَعَةٍ أَخْفَى رِضَاهُ فِي طَاعَتِهِ فَلَا تَسْتَصْغِرَنَّ شَيْئاً مِنْ طَاعَتِهِ فَرُبَّمَا وَافَقَ رِضَاهُ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ وَأَخْفَى سَخَطَهُ فِي مَعْصِيَتِهِ فَلَا تَسْتَصْغِرَنَّ شَيْئاً مِنْ مَعْصِيَتِهِ فَرُبَّمَا وَافَقَ سَخَطَهُ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ وَأَخْفَى إِجَابَتَهُ فِي دَعْوَتِهِ فَلَا تَسْتَصْغِرَنَّ شَيْئاً مِنْ دُعَائِهِ فَرُبَّمَا وَافَقَ إِجَابَتَهُ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ وَأَخْفَى وَلِيَّهُ فِي عِبَادِهِ فَلَا تَسْتَصْغِرَنَّ عَبْداً مِنْ عِبَادِهِ (عبيد الله خ) فَرُبَّمَا يَكُونُ وَلِيَّهُ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ».[1]

استحباب التعجيل في أفعال الخير و المداومة عليها

١٩. *جامع الاحاديث* (ج١، ص ٤٩٧)

---

١. *جامع الاحاديث*، ج١، ص ٤٩٤.

فيه ٢٣ حديثا والمعتبر سندا ما ذكر بأرقام ١، ٥، ٩، ١٤، ١٩ و ٢٠ والقدر الجامع من سائر الأحاديث.

اشتراط قبول الاعمال بولاية الائمة عليهم السلام

٢٠. المعتبرة سندا ما ذكر برقم ١ لتعدّد أسانيده غير المعتبرة ورقم ٢، ٧، ٢٧، ٢٨ و ٥٨ ويؤكّده أسانيد غير معتبرة و ٦٨.

وكلُّ ما دلّ على أنّ الولاية شرط لقبول الأعمال أو لصحّتها ثمانون خبرا أو أكثر والسيّد البروجردي رحمه الله اختار في حواشي *العروة الوثقى* أنّ الولاية شرط لقبول الأعمال دون صحّتها، فإذا عمل عملا تامّ الأجزاء والشرائط فلا يجب الإعادة والقضاء على المخالف وإن لم يثب عليه.

فمعنى اشتراط القبول ترتيب الثواب عليه، وكونها شرط الصحّة يقتضي بطلان العبادة ولزوم الإعادة فى الوقت والقضاء في خارجه.

فذهب جمع إلى الأوّل وذهب جمع إلى الثاني، وكأنّ قول السيّد البروجردي كما هو الظاهر من عنوان الباب، أظهر.

ثمّ إنّ الجاهلين القاصرين من المسلمين لا يستحقّون العقاب وعذاب جهنّم عقلا كما بحثنا عنه واستدلّينا عليه من العقل والقرآن في كتبنا المتقدّمة، بل الكفّار القاصرون لا يستحقّون العقاب بكفرهم في الحياة الدنيا فإنّه ظلم عقلا، والآيات أيضا تدلّ عليه.

١. ثم اعلم أنّه لم أذكر في هذا الباب روايات معتبرة ذكرها مؤلّف *جامع الأحاديث* (الخياط) عن أبي حمزة الثماليّ عن الإمام الرابع (زين العابدين) عليه السلام... (*جامع الاحاديث*، ج ١، ص٥٠٢ و ٥٠٣). و يمكن أن يعتمد على مجموع أسناده خصوصا مع قول الصدوق في مشيخة الفقيه «إن طرقي إليه كثيرة»، فتأمل.

٢. حديث معتبرة زرارة:

«عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ وَ عَبْدِ اللهِ بْنِ الصَّلْتِ جَمِيعاً عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزِبْنِ عَبْدِ اللهِ عَنْ زُرَارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّوْمِ وَالْوَلَايَةِ قَالَ زُرَارَةُ فَقُلْتُ وَأَيُّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَفْضَلُ

فَقَالَ الْوَلَايَةُ أَفْضَلُ لِأَنَّهَا مِفْتَاحُهُنَّ وَالْوَالِي هُوَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِنَّ قُلْتُ ثُمَّ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ فِي الْفَضْلِ فَقَالَ الصَّلَاةُ إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ الصَّلَاةُ عَمُودُ دِينِكُمْ قَالَ قُلْتُ ثُمَّ الَّذِي يَلِيهَا فِي الْفَضْلِ قَالَ الزَّكَاةُ لِأَنَّهُ قَرَنَهَا بِهَا وَبَدَأَ بِالصَّلَاةِ قَبْلَهَا وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الزَّكَاةُ تُذْهِبُ الذُّنُوبَ قُلْتُ وَالَّذِي يَلِيهَا فِي الْفَضْلِ قَالَ الْحَجُّ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ - وَ لِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ - وَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لَحَجَّةٌ مَقْبُولَةٌ خَيْرٌ مِنْ عِشْرِينَ صَلَاةً نَافِلَةً وَمَنْ طَافَ بِهَذَا الْبَيْتِ طَوَافاً أَحْصَى فِيهِ أُسْبُوعَهُ وَأَحْسَنَ رَكْعَتَيْهِ غَفَرَ اللهُ لَهُ وَقَالَ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ وَيَوْمِ الْمُزْدَلِفَةِ مَا قَالَ قُلْتُ فَمَا ذَا يَتْبَعُهُ قَالَ الصَّوْمُ قُلْتُ وَمَا بَالُ الصَّوْمِ صَارَ آخِرَ ذَلِكَ أَجْمَعَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الصَّوْمُ جُنَّةٌ مِنَ النَّارِ قَالَ ثُمَّ قَالَ إِنَّ أَفْضَلَ الْأَشْيَاءِ مَا إِذَا فَاتَكَ لَمْ تَكُنْ مِنْهُ تَوْبَةٌ دُونَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ فَتُؤَدِّيَهُ بِعَيْنِهِ إِنَّ الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ وَالْحَجَّ وَالْوَلَايَةَ لَيْسَ يَقَعُ شَيْءٌ مَكَانَهَا دُونَ أَدَائِهَا وَ إِنَّ الصَّوْمَ إِذَا فَاتَكَ أَوْ قَصَّرْتَ أَوْ سَافَرْتَ فِيهِ أَدَّيْتَ مَكَانَهُ أَيَّاماً غَيْرَهَا وَ جَزَيْتَ ذَلِكَ الذَّنْبَ بِصَدَقَةٍ وَلَا قَضَاءَ عَلَيْكَ وَ لَيْسَ مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ شَيْءٌ يُجْزِيكَ مَكَانَهُ غَيْرُهُ قَالَ ثُمَّ قَالَ ذِرْوَةُ الْأَمْرِ وَسَنَامُهُ وَمِفْتَاحُهُ وَبَابُ الْأَشْيَاءِ وَرِضَا الرَّحْمَنِ الطَّاعَةُ لِلْإِمَامِ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ - مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ وَ مَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظاً - أَمَا لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَامَ لَيْلَهُ وَ صَامَ نَهَارَهُ وَتَصَدَّقَ بِجَمِيعِ مَالِهِ وَحَجَّ جَمِيعَ دَهْرِهِ وَلَمْ يَعْرِفْ وَلَايَةَ وَلِيِّ اللهِ فَيُوَالِيَهُ وَيَكُونَ جَمِيعُ أَعْمَالِهِ بِدَلَالَتِهِ إِلَيْهِ مَا كَانَ لَهُ عَلَى اللهِ جَلَّ وَعَزَّ حَقٌّ فِي ثَوَابِهِ وَلَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْإِيمَانِ ثُمَّ قَالَ أُولَئِكَ الْمُحْسِنُ مِنْهُمْ يُدْخِلُهُ اللهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ» (*جامع الأحاديث* ج١، ص٥١٢ ح ٢٧).

٣. حديث محمد بن مسلم مؤكّد بأسناد أخرى (*الكافي*، ج١، ص ١٨٣ و*جامع الاحاديث*، ج١، ص٥٢٨):

«مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عليه السلام يَقُولُ كُلُّ مَنْ دَانَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ بِعِبَادَةٍ يُجْهِدُ فِيهَا نَفْسَهُ وَلَا إِمَامَ لَهُ مِنَ اللهِ فَسَعْيُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ وَهُوَ ضَالٌّ مُتَحَيِّرٌ وَاللهُ شَانِئٌ لِأَعْمَالِهِ وَمَثَلُهُ كَمَثَلِ شَاةٍ ضَلَّتْ عَنْ رَاعِيهَا وَقَطِيعِهَا فَهَجَمَتْ ذَاهِبَةً وَجَائِيَةً يَوْمَهَا

فَلَمَّا جَنَّهَا اللَّيلُ بَصُرَتْ بِقَطِيعِ غَنَمٍ مَعَ رَاعِيهَا فَحَنَّتْ إِلَيْهَا وَاغْتَرَّتْ بِهَا فَبَاتَتْ مَعَهَا فِي مَرْبِضِهَا فَلَمَّا أَنْ سَاقَ الرَّاعِي قَطِيعَهُ أَنْكَرَتْ رَاعِيَهَا وَقَطِيعَهَا فَهَجَمَتْ مُتَحَيِّرَةً تَطْلُبُ رَاعِيَهَا وَ قَطِيعَهَا ـ فَبَصُرَتْ بِغَنَمٍ مَعَ رَاعِيهَا فَحَنَّتْ إِلَيْهَا وَاغْتَرَّتْ بِهَا فَصَاحَ بِهَا الرَّاعِي الْحَقِّي بِرَاعِيكِ وَقَطِيعِكِ فَأَنْتِ تَائِهَةٌ مُتَحَيِّرَةٌ عَنْ رَاعِيكِ وَقَطِيعِكِ فَهَجَمَتْ ذَعِرَةً مُتَحَيِّرَةً تَائِهَةً لَا رَاعِيَ لَهَا يُرْشِدُهَا إِلَى مَرْعَاهَا أَوْ يَرُدُّهَا فَبَيْنَا هِيَ كَذَلِكَ إِذِ اغْتَنَمَ الذِّئْبُ ضَيْعَتَهَا فَأَكَلَهَا وَكَذَلِكَ وَاللهِ يَا مُحَمَّدُ مَنْ أَصْبَحَ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَا إِمَامَ لَهُ مِنَ اللهِ عَزَّوَجَلَّ ظَاهِرٌ عَادِلٌ أَصْبَحَ ضَالًّا تَائِهاً وَ إِنْ مَاتَ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ مَاتَ مِيتَةَ كُفْرٍ وَنِفَاقٍ وَاعْلَمْ يَا مُحَمَّدُ أَنَّ أَئِمَّةَ الْجَوْرِ وَأَتْبَاعَهُمْ لَمَعْزُولُونَ عَنْ دِينِ اللهِ قَدْ ضَلُّوا وَأَضَلُّوا فَأَعْمَالُهُمُ الَّتِي يَعْمَلُونَهَا كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَىٰ شَيْءٍ ـ ذَٰلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ».

٤. حديث عيسى بن السريّ (*الكافي*، ج٢، ص ١٩ و*جامع الأحاديث*، ج١، ص ٥٣٣) وله في *الكافي* سند آخر (ج٢، ص ٢١):

«مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عِيسَى بْنِ السَّرِيِّ أَبِي الْيَسَعِ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللهِ ﷺ أَخْبِرْنِي بِدَعَائِمِ الْإِسْلَامِ الَّتِي لَا يَسَعُ أَحَداً التَّقْصِيرُ عَنْ مَعْرِفَةِ شَيْءٍ مِنْهَا الَّذِي مَنْ قَصَّرَ عَنْ مَعْرِفَةِ شَيْءٍ مِنْهَا فَسَدَ دِينُهُ وَلَمْ يَقْبَلِ [اللهُ] مِنْهُ عَمَلَهُ وَمَنْ عَرَفَهَا وَعَمِلَ بِهَا صَلَحَ لَهُ دِينُهُ وَقَبِلَ مِنْهُ عَمَلَهُ وَلَمْ يَضِقْ بِهِ مِمَّا هُوَ فِيهِ لِجَهْلِ شَيْءٍ مِنَ الْأُمُورِ جَهْلُهُ فَقَالَ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَالْإِيمَانُ بِأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ ﷺ وَالْإِقْرَارُ بِمَا جَاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ وَحَقٌّ فِي الْأَمْوَالِ الزَّكَاةُ وَالْوَلَايَةُ الَّتِي أَمَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ بِهَا وَلَايَةُ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ قَالَ فَقُلْتُ لَهُ هَلْ فِي الْوَلَايَةِ شَيْءٌ دُونَ شَيْءٍ فَضْلٌ يُعْرَفُ لِمَنْ أَخَذَ بِهِ قَالَ نَعَمْ قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ ـ (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَ أُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَنْ مَاتَ وَلَا يَعْرِفُ إِمَامَهُ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً وَكَانَ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَكَانَ عَلِيّاً ﷺ وَقَالَ الْآخَرُونَ كَانَ مُعَاوِيَةَ ثُمَّ كَانَ الْحَسَنَ ﷺ ثُمَّ كَانَ الْحُسَيْنَ ﷺ وَقَالَ الْآخَرُونَ ـ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ وَحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ وَ لَا سَوَاءَ وَلَا سَوَاءَ قَالَ ثُمَّ سَكَتَ ثُمَّ قَالَ أَزِيدُكَ فَقَالَ لَهُ حَكَمٌ الْأَعْوَرُ نَعَمْ جُعِلْتُ فِدَاكَ قَالَ ثُمَّ كَانَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ ثُمَّ كَانَ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ أَبَا جَعْفَرٍ وَكَانَتِ الشِّيعَةُ

قَبْلَ أَنْ يَكُونَ أَبُو جَعْفَرٍ وَهُمْ لَا يَعْرِفُونَ مَنَاسِكَ حَجِّهِمْ وَ حَلَالَهُمْ وَ حَرَامَهُمْ حَتَّى كَانَ أَبُو جَعْفَرٍ فَفَتَحَ لَهُمْ وَ بَيَّنَ لَهُمْ مَنَاسِكَ حَجِّهِمْ وَحَلَالَهُمْ وَحَرَامَهُمْ حَتَّى صَارَ النَّاسُ يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا كَانُوا يَحْتَاجُونَ إِلَى النَّاسِ وَهَكَذَا يَكُونُ الْأَمْرُ وَ الْأَرْضُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِإِمَامٍ وَمَنْ مَاتَ لَا يَعْرِفُ إِمَامَهُ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً وَأَحْوَجُ مَا تَكُونُ إِلَى مَا أَنْتَ عَلَيْهِ إِذْ بَلَغَتْ نَفْسُكَ هَذِهِ وَأَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى حَلْقِهِ وَانْقَطَعَتْ عَنْكَ الدُّنْيَا تَقُولُ لَقَدْ كُنْتُ عَلَى أَمْرٍ حَسَنٍ».

باب دعائم الاسلام و أهمّ فرائضه

٢١. المذكورة برقم ١ و ٢ ببعض أسانيده و١٠ و ١٣ و ١٦ و ١٧ و ٢٣ و ٢٤ و ٣٥ بسند *رجال الكشيّ*.

و في البقية تختار من الروايات ما تطمئنّ بصدوره من الإمام عليه السلام.

و هنا تمّ الجزء الأوّل من *جامع الأحاديث*، عصر يوم الخميس ١٣٩٧/٥/١١ش في الحوزة العلميّة لخاتم النبيّين صلى الله عليه وآله ولم أقدر على إدامة البحث لضعفي وشيخوختي.

فهرس المصادر

١. *بحار الأنوار* للمجلسي، محمّد باقر، النسخة المطبوعة ضمن ١١١ جزءاً، بيروت - لبنان، منشورات دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٣هـ

٢. *جامع أحاديث الشيعة* للمعزي الملايري، إسماعيل، بعناية آية الله حسين طباطبائي البروجردي، قم - إيران، منشورات مهر، ١٣٨٠ ش.

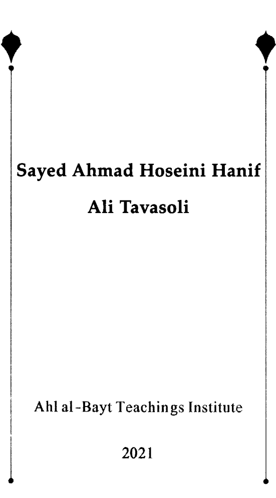
٣. *كمال الدين وتمام النعمة* للصدوق، محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي، طهران - إيران، منشورات مكتبة إسلامية، ١٣٩٥ ق.

٤. *مشرعة بحار الأنوار* لآصف المحسني، محمّد، نسخة مطبوعة في جزئين، قم - إيران، منشورات مكتبة عزيزي، ١٣٨١ ش.

٥. *المعتبر من بحار الأنوار* للفهداوي، عمّار وحيدر حبّ الله، نسخة مطبوعة في ثلاثة أجزاء، بيروت - لبنان، منشوارت دار المحجّة البيضاء، ٢٠١٥م.

٦. *معجم الأحاديث المعتبرة* لآصف المحسني، محمّد، قم - إيران، منشورات أديان، ١٣٩٤ ش.

"Methods of Evaluating Hadiths of Bihar-Al-Anwar" Based on the Views of Ayatollah Mohammad Asef Mohseni



Sayed Ahmad Hoseini Hanif

Ali Tavasoli

Ahl al-Bayt Teachings Institute

2021